

١٥



درجہ اول

محکم المکتوب فی حکم قصه
فانہ نہ ناظر معروض و مہارت

سلام در تقصیر سزاوارده

في صورة القصة لا ابي عبد الله عليه السلام تقاسا كما عشنا ان الناس
فانما علموا السلام ليس من الدنيا فاما نحن فكل عليه ولا عندك
من الاخر ما يرحوا ولا انت في نعمة فهيك بها ولا في نعمة

ففي ذلك لها فكيف المصور اليه تفجعا التفتينا فكتب
عليه السلام من طلب الدنيا لا ينصرك وطلب
الاخرة لا يضيعك

سوقن

در مقبره حضرت
سید علی دیندار

بازرسی شد
۲۶ - ۲۷

حكمي ثم بغض الارفا كان لما اكل الخاصر ويطعمه لشكره فسكن
 القبح فطلب البيع فباعه وشراه مزايا كل قطعه الخا له فطلب البيع
 وشراه مزايا كل الخا له ولا يطلعه شيئا فطلب البيع وشراه
 من لا ياكل شيئا وخلق راسه وكان في الليل يجلسه و
 يضع السراج على راسه يدلا من المنارة فاعلمه ولم
 يطلب البيع فقال له الخاصر انا لا ابيع شيئا بهذا الحال عند هذا
 المالك قال فان كان يبيع فربما لم يرض بوضع الصلابة في عيني
 من السراج من الكشكول

8. 78

کتابخانه مجلس شورای ملی

مؤلف محمد بن مرتضى - تاجمسن نفیس کا ترجمہ
کتب میزان القیامہ

.....

بازدید شد
۱۳۸۴

خطی - فهرست شده

۵۲۲۵

حتى ينفخ في الصور الا ان كان لما الدنيا كل الخاص وقطعه لشكره فاستغف
 الحق وقطع البيع وقبضه وشراءه من كل قطعه الفخالة فطلب البيع
 وشراءه من كل الفخالة ولا يطلعه شيئا فطلب البيع وشراءه
 من كل لا ياكل شيئا وخلق راسه وكان في الليل بحاسه و
 يضع السراج على راسه بدل من النار فاعتدله ولم
 يطل البيع فقال له الخاسر لا تشي بهن الحمار عند هذا
 المال قال اخاف ان يشرب من هذا من بيع الخيل في عيني
 من السراج من الكسول

۵۰۳۵ کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب میزان القیامه
مؤلف: محمد بن مرتضی - دانشمندی کاشانی
موضوع: تاریخ فلسفه
۱۳۸۳
بازدید شد

خطی - فهرست شده
۵۲۲۵



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي رفع السماء ووضع الميزان لا تطغى في الميزان واقبل
الوزن بالقسط ولا تخسر الميزان والصالح والسالم على المولى القسط
ليوم القيمة وهذه التماس صراط الاستقامة على ما جاء في الحديث
التيق والرسالة ولا ممامة **فما بعد** فيقول محمد بن مفضل المدعي بحجة
هذا ما أئمت به في تحقيق ميزان يوم القيمة على منج القسط و
طريق الاستقامة باقتباس من نور العقل وهدى الأخيار
ووزن له بميزان الحاديت والخبر من غير تأويل الفاظ
الشرع على غريضة ولا جود عليها بصد قصيرة بل بتطبيق بآراء
العقل والنقل الملتزمين كل منها ابدا لصاحبه مطابق وفيه

انه

انه لصائق فان اصبحت فمن الله ربي وان اخطأت فمن
والله المتعان وسمينة ميزان الفقيه ورفقه على ستة ارباب
لنظير في اخر الكتاب الاول في نقل ما ورد في الميزان من الايات
والاخبار الثاني فيما قال فيه المفسرون والظاهر الثالث في تمثيل
مقدمات لاجل منها في بيان الغرض الرابع في بيان التحقيق الذي
هو الغرض الخامس في تطبيق هذا التحقيق عن الايات والاجاب
والاقوال السادس في شرح بعض الاخبار المتعلقة بهذا المقال

الباب الاول في نقل ما ورد في الميزان من الايات والاجاب
قال الله عز وجل في سورة الاعراف والوزن يومئذ الحق فمن
ثقلت موازينه فاولئك هم المفلحون ومن خفت موازينه
فاولئك الذين خسروا انفسهم في جهنم ولهم قال جل جلاله
في سورة الانبياء ونضع الموازين القسط ليوم القيمة فلا

بالحق انما ياتي

نفس شيئا وان كان مثقال حبة من خردل اثقالها وكفى ايها
 طاسبين وقال اجل ذكر في سورة النجم والتماد بها ووضع
 الميزان الاطعوا في الميزان واقبحوا الوزن بالقسط ولا تحسروا
 الميزان وقال عز اسماء في سورة القارة فاما من ثقلت موازينه
 فهو في عيشة راضية واما من خفت موازينه فاما هو هاهنا ووراء
 العامة في اخبارهم انه نصب ميزان له لسان وكفان يوم القيمة
 يوزن به اعمال العباد خيرها وشرها قال ابن عباس اما المؤمن
 فعلمه في احسن صورة فيوضع في كفة الميزان فيثقل حسنة على
 سيئة فذلك قوله تعالى فمن ثقلت موازينه فاولئك هم المفلحون
 الناجون وعن ابن عباس ايضا انه قال طول عمود الميزان
 ما بين المشرق والمغرب وكفة الميزان كاطباق الدنيا في طولها
 وعرضها واحدى الكفتين عن يمين العرش وهي كفة الحسنات

والله اعلم

والاخرى عن يار العرش وهي كفة السيئات في يوم كان مقداره
 خمسين الف سنة وعن عبد الله بن مسعود ان ميزان رب العالمين
 ينصب للجنة والارض يستقبل به العرش احدي كفتي الميزان على الجنة
 والاخرى على جهنم ولو وضعت السموات والارض في احدهما
 لوسعتن وخير نيل عليه السلام اخذ بمجوده ينظر الى السانة وسئل
 وسئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عما يوزن يوم القيمة فقال
 الصالح وفي بعض الاثار ان الميزان هو كلمة الله الآلة ومن
 طريق الخاصة ما رواه شيخنا الصدوق رحمه الله باسناد
 عن هشام بن سالم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن
 قول الله عز وجل وفضل الموازين القسط يوم القيمة فلا تظلم
 نفس شيئا قال هم الانبياء والاصياء عليهم السلام وفي رواية
 اخرى عنهم عليهم السلام نحن الموازين القسط وروى محمد بن

الحسن الصفار في صانعة الدجابت باسناده عن الصادق
عليه السلام انه سئل عن قول الله عز وجل وان هذا صراط على
مستقيم فاتبعوه قال هو والله على هو والله الصراط والميزان
هذا ما وصل اليه من الاخبار والآثار في هذا الباب وشدة
اختلافها كما ترى ولكنها بعون الله سبحانه وتوفيقه تأتي بتحقيق
مجمع بينها بحيث يتلوه كلها ويبرز منها الشاخص ان شاء الله تعالى
الباب الثاني فيما قال فيه المفسرين والمطالع قال قوم منهم
ان الميزان والكفتين والعمود واللسان كلها محمولة على
ظواهرها من غير تاويل ولم يزل في كيفية الوزن قولان احدهما
ان اعمال المؤمنين يتصور بصورة حسنة واعمال الكافرين بصورة
قبيحة فيوزن تلك الصور كما ذكره ابن عباس والثاني ان
الوزن يعود الى الصحف التي يكون فيها اعمال العباد مكتوبة

كافي الحديث النبوي واليه ذهب اكثر المفسرين وقال الآخرون
ان المراد من الميزان هو العدل والقضاء وهو قول مجاهد
الضحاك والاعمش واليه ذهب كثير من المتأخرين قالوا لم ينظر
الوزن على هذا المعنى جاز في اللغة لان العدل في الاصطلاح لا
لاظهار الابل الكبير والوزن في الدنيا فلم يجعل الوزن كناية عن
العدل ويقال هذا الكلام في وزن هذا وزاد في عبادله وثباته
مع انه ليس هناك وزن في الحقيقة قالوا اذا ثبت هذا وجب
ان يكون المراد من الابهة هذا المعنى فقط والدليل عليه ان الميزان
انما يراد ليتوصل به الى معرفة مقدار الشيء ومقادير الثواب والعقاب
لا يمكن اظهارها بالميزان لان اعمال العباد اعراض هي
فكيف تزن وكمية وزن المعدوم محال وايضا فنقد يد
بقائها كان وزنها محال او اما قولهم الموزون صحايف الاعمال

او صورة مخلوقة على حسب مقدار الاعمال فيقول ان المكلف
اما ان يكون مقرباً بان الله حكيم او لا يكون مقرباً بذلك فان كان
مقرباً بذلك في كفاه حكم الله تعالى بمقادير الثواب والعقاب
في علمه بانه عدل وصواب وان لم يكن مقرباً بذلك لم يعرف من
رجحان كفة الحسنات على كفة السيئات او بالعكس حصول
الرجحان لاحتمال انه تعالى اظهر الرجحان لاعلى سبيل العدل
والانصاف فثبت ان هذا الموزن لا فائدة فيه البتة والخطب
الاولون وقالوا ان جميع المكلفين يعلمون يوم القيمة انه
متزه عن الظلم والجور والفائدة في وضع ذلك الميزان انه
ان اظهر ذلك الرجحان في طرف الحسنات ازداد فرح ورضا
بسبب ظهور فضله وكمال درجته لاهل القيمة وان كان بالعدل
من ذلك ازداد غم وحزن وخوف وفضيحة يوم القيمة قبل

ومن

ومن القوانيد ان تبين فضل الله سبحانه عند العفو وعلو
عند العقاب ثم اخلافوا في كيفية ذلك الرجحان فبعضهم قال
يظهر هناك نور في رجحان الحسنات وظلمة في رجحان السيئات
واخرون قالوا بل يظهر رجحان في الكفة وهل الميزان واحد
او متعدد قولان قال الامام الرازي الاظهر اثبات موانيز
في يوم القيمة لا ميزان واحد والدليل عليه قوله تعالى ونضع
الموازين القسط ليوم القيمة وقال عز وجل فمن ثقلت موازينه
وعلى هذا فلا بعد ان يكون لانفعال القلوب ميزان واحد
الجواز ميزان وقال النجاشي اما جمع الله الموازين في قوله
فمن ثقلت موازينه الاول ان العرب قد نضع لفظ الجمع على
الواحد والثاني ان الموازين هنا جمع موزون لاجمع ميزان
واراد بالموازين الاعمال الموزونة قال الامام الرازي ولفظاً

ان يقول ان هذين الوجهين لا يوجبان العدول عن
ظاهر اللفظ ولا لنا ان يصار اليه عند تقدير حمل الكلام على
ظاهره ولا مانع ههنا من فوجبا اجراء اللفظ على الحقيقة
فكما لم يمنع اثبات ميزان لسان وكفتان كذلك لا يمنع
اثبات موازين بهذه الصفة في الموجبة كالمصير
الى التاويل وقال ايضا قوله تعالى ومن خفت موازينه يلد
على ان الناس يوم القيمة فيقان منهم من يرجح حسنة على
سيئة ومنهم من يرجح سيئة على حسنة واما القسم الثاني
وهو الذي تناوينا حسنة سيئة ونقاد لها فليس بموجود
هذا ما وصل اليه من الاقوال في هذا الباب وسعنا ان
شا الله صوابها من خطاها وان كلامنا حق من وجه
وان الايات والاجزاء محمولة على ظواهرها من غير تأويل

الذي

٦
الباب الثالث في تمهيد مقدمات لابد منها في بيان المطلوب
وهي اربعة **الاول** وهي ما استفدناه من بعض العلماء ان
نعلم ان لكل معنى من المعاني حقيقة وروحا وله صورة وقابلية
وقد تعدد الصور والقوال الحقيقة واحدة وانما وضعت
الالفاظ للحقايق والارواح ولوجودها في القوال فيعمل
الالفاظ فيها على الحقيقة لاتحاد ما بينهما مثلا لفظ العلم انما
وضع لانه نقش الصور في الارواح من دون ان يعبر فيها بالاشياء
من قسبها او حديد او غير ذلك بل ولا ان يكون جسما ولا كون
النقش محسوسا او معقولا ولا كون اللوح من قرطاس او
خشب بل مجرد كونه منقوشا فبهذه الحقيقة اللوح وحده فان
كان في الوجود شئ ينسب بواسطته نقش العلوم في الارواح
فاخري بران يكون هو العلم فان الله علم بالقلم علم الانس

ما لم يعلم بل هو القلم الحقيقي حيث وجد فيه روح القلم وحقائقه
ومعناه من دون ان يكون معه ما هو خارج عنه فذلك ان
يقول في الميزان فانه موضوع علمي يعرف به المقادير وهذا
معنى واحد هو حقيقة وجوده وقوله قواله بمختلفة وصور
شئ ذوات الات وادوات في الاكثر بعضها جسامي وبعضها
روحاني مثل ما يوزن به الاجرام والافعال الذاتية للقيتين
والقيتين وما يخرج من اجرامها وما يوزن به المواقيت والافعال
كالاسطر وما يوزن به الدوائر والقيس كالفرجار وما يوزن
به الاعمال كالشاقول وما يوزن به المخطوط كالسطر وما يوزن
به الشعر كالعرض وما يوزن به الافكار كالمنطق وما يوزن به
بعض الذوات كالحس والخيال وما يوزن به العلوم والاعمال
كما يوضع ليوم القيمة وهو الذي غرضنا ان يعلم انه من اي

م

جنس هو وعلى اي نحو وما يوزن به الكل وهو العقل الكامل
الذي غير ذلك من الموازين وبالجملة ميزان كل شئ يكون من
جنسه ولفظ الميزان حقيقة في كل منها باعتبار حده وحقائقه
الموجودة فيه وعلى هذا القياس كل لفظ ومعنى وان كان اذا كان
الى الارواح صرت روحانيا وفتح لك ابواب الملكوت وفتح
لمرافقة الملك الاعلى وحسن اولئك رفيقا **القائمة** ان يعلم
صور الكثر الموازين يكون مثله على حصة اشياء وان كان
تعاير بعضها مع بعض باعتبار المعيار والموزون والاكفئ
والعمود وذلك لان كل وزن لابد فيه من اصل معلوم القدر
يوزن به الشئ هو روح الميزان باعتبار قدره وفعه يوزن
بذلك لاصل يعلم قدره وكل منها ان لم يكن قيامه بنفسه
في الوزن بل ينقل الى شئ يحمله فذلك الشئ الحامل الذي يسمى **م**

كانيا ما كان ومن الجنس كان وعلى أي نحو كان جوهر
 كان أو عرضا لعدم توقف تحقق هذا المعنى المعبر فيه على
 لما يوزن على خصوصية جنس أو شكل أو جوهر أو عرض أو
 غير ذلك وأحاطاثنين في معيارا والآخر موزونا وإن
 أمكن قيامه بنفسه ولم يفتقر إلى حامل محله فهو كفه من جهة
 ومعيارا وموزون من وجبا آخر ولا بد من شيء خاص به
 يرتبط إحدى الكفتين أو الموزونين إلى الآخر وفي ذلك
 عموم الميزان كانيا ما كان وعلى أي شكل كان كما عرفت في الكفة
 بعينه وقد يكون في وسط العمود شيء به يتعلق الميزان فيسمى
 بالعلاقة وشيء آخر فيكالتان بعرفا لتعادل والنحجان
 وفي لسان الميزان وهو ليس بضرورة إمكان تعديله
 باستواء نقل العمود وميله أو باستواء الكفتين وميلهما إلا أنه

من

المتين والمكملت واستعمال هذه الألفاظ على الحقيقة ما دامت
 هذه المعاني باقية وإن تبدلت موادها وحاملها وهذه
 في صور موازن الأجرام والانتقال ذوات الكفتين ظاهرة
 محسوسة ممتاز بعضها من بعض ولهذا أكثر إطلاق لفظ
 في العرف العام فيصرف إليها وهي المتبادرة منه عند الإطلاق
 لظهور أركانها فيها وعدة ظهورها في سائر الموازين وإن لم
 ينفك أكثرها عن أكثرها فإن الفجاءة مثلا إذا فتح إلى حد
 لترقيم دائرة على بعد مخصوص فإن البعد بين رأس حديدية
 القامة بالهولاء هو بمنزلة الأصل والمعاير والهواء الذي يقو
 به ذلك البعد بمنزلة إحدى الكفتين والبعد بين المراكز
 المحيطة بالقامة بسطح القطاراس مثلا هو بمنزلة الفرع المردود
 وسطح القطاراس الذي يقوم ذلك البعد هو بمنزلة الكفة

الآخري او يقول النعاير بين الكفتين والموزنين في مثله
اعتباري وحديثنا الفجار بمنزلة العمود قرع على هذا النشأ
الموازن **الثالثة** ان تعلم ان كل ما يدركه الانسان بمحو
يرتفع من اثر الى رجع ويجمع في حقيقته ذاته وخلافه مدركا
وكذلك كل شئ في الوجود من خير او شر يعلم بمرئيه ملكوته ولا
سيما ما تحت رجبه الحيات وتلك تبه الصفات وصار ظفرا
وملكه فالافاعيل المنكورة والاعتقادات الراسخة في النفوس
هي تبه النفوس الكنايه في الالواح كما قال الله تعالى اولئك
كتب في قلوبهم الايمان وهذه الالواح النفسية يقال لها صحا
الاعمال وهو كما ينطوي اليوم عن مشاهد الابصار وانما
يكشف الغطاء كما قال الله عز وجل واذا الصحف نشرت وقال
تعالى وكل انسان الرغناه طائره في عنقه ونخرج له يوم القيمة

لنا

لنا باللقاء منشورا وقال عز وجل هذا الكتاب انطق عليكم
بالحق اننا قد ننسخ ما كنتم تعملون وقال جل ذكره لقد كنت في
غفلة من هذا فكشفنا عنك غطاءك فمفسرك اليوم حديد
وقال سبحانه اليوم نحكم على افواههم ونكلمنا ايديهم ونثبت
اعينهم بما كانوا يكسبون وقال عز وجل قالوا لجلودهم لم شهد
علينا قالوا انطقنا الله الذي يتكلم لكل شئ وهو خالقكم اول
مرة واليه ترجعون وما كنتم تسترون ان تشهد عليكم سمعكم
ولا ابصاركم ولجلودكم ولكن ظننتم ان الله لا يعلم كثير مما
تعملون والسرفه ذاك ان لكل خلق هبة ظهور واطراف في كل
موطن وخفاء وكل انسان يحضر على صورة يناسب خلقه
واعماله كما قال عز وجل ونحشرهم يوم القيمة على وجوههم عيا
وبكوارصا فلذلك الصور تدل على تلك الاخلاق والاعمال

من زعمنا ان الله

١٥٥

ويشهد عليها صريحاً بحيث لا مجال للاعتذار كما قال
 الله عز وجل هذا يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون
الرابعة ان علم ان العرش وهو خلق الله سبحانه من
 وجه كادور من الصادق عليه السلام له جنتان حية
 عيين وهو عالم الغيب للملكوت مقام الروحانيين والافراح
 واليه اشار مولانا الصادق عليه السلام حيث قال ان الله
 خلق العقل وهو اول خلق من الروحانيين عن عيين العرش
 من نور الحديث وجه شمال وهو عالم الشهادة والملك
 محل الجرمانيين والاشباح واليه اشار عليه السلام حيث قال
 ثم خلق الجمل من البحر الاجاج فلما بنا الحديث والاولى هي
 دار الحيوة والنور ومعدن الادراك والسرور وموضع
 السعادة والغناء ومحل المقامة والبقاء التي لا يس لها

فيها انصب لا يسهم فيها الغيوب فيها ما افهم الاقرس وبلان
 الارعين وفيها ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب
 بشر والمجلى هي مظهر الجمة التي وعد المتقون والثانية هي دار
 الموت والظلمة ومعدن الجهل والقر وموضع الشقاوة والفق
 والغناء ومحل المغيرة والزوال والانقضاء اقرب دار الى
 سخط الله وابعد هامن رضوان الله خفت بالشهوات و
 تحبب بالعاجلة ورافق بالعليل وتجدد بالامال وتزيت بغير
 لا تترك حرمها ولا تؤمن فحجتها ارة ضارة طابله زائلة فانه
 بابك الكالغواله لا تغدو لاذ انما هت الى امينه اهل الرضا
 الرغبة بها ان يكون كما قال الله عز وجل كما انزلناه من السماء
 فاحطاط به نبات الارض فاصبح شيبا فندروه الرابع وبان
 هي مظهر النار التي اعدت للكافرين ولكل منها اصحاب واهل

فأصحاب البين في سائر محضود وطلح منضود وظل ممدود وما
مكوب وفاكة كثيرة لا مقطوعة ولا ممنوعة وأصحاب الشمال ما
أصحاب الشمال في سموم وجهم وظل من محم الأبارد ولا كره وأصحاب
البين هم السعداء ومعلوماتهم أمور قلبيسية وأعمالهم بأفعال
صالحات فإذا كان يوم القيمة تولى الله ما آمنهم من جهم عليين
أن كتاب الأبرار لفرع عليين وما أدرك ما عليون كتاب مرقوم
يشهد المقربون وذلك لأن أرواحهم من جنس الأرواح العالية
والصحة المكرمة المرفوعة المطهرة بأبدى سفرة كرام برزخ كافي
مؤاناة الصادق عليه السلام أن الله عز وجل خلق النبيين من
طس عليين قلوبهم وأبدانهم وخلق قلوب المؤمنين من تلك
الطينة وجعل خلق أبدان المؤمنين من دون ذلك وأصحاب
الشمال هم الأشقياء ومعلوماتهم خيالات فاسدة وأوهام

١١
جرسية وأعمالهم فانيه خبيث فإذا كان يوم القيمة تولى الله ما آمنهم
من جهة سجين أن كتاب الفجار لفرع سجين وما أدرك ما سجين
كتاب مرقوم وبلغ يومئذ المكذبين وذلك لأن أرواحهم من جنس
الأرواح السفلية بأبدى ملكة غلاظ شداد كفاف أولئك القسا
عليهم وخلق الكفار من سجين قلوبهم وأبدانهم وفي رواية أخرى
عنه عليه السلام لأن الله تعالى خلقنا من أعلى عليين وخلق قلوب
شيعتنا من خلقنا منه وخلق أبدانهم من دون ذلك وقلوبهم
تهوى البناء لأنها خلقت من خلقنا ثم تلا هذه الآية أن لنا الزبائر
لفرع عليين وما أدرك ما عليون كتاب مرقوم يشهد المقربون
وخلق عذرا من سجين وخلق قلوب شيعتهم من خلقنا منه
وأبدانهم من دون ذلك فعلموا أنهم تهوى إليهم لأنها خلقت مما
خلقوا منه ثم تلا هذه الآية أن كتاب الفجار لفرع سجين وما أدرك ما

ما سيجي كتابهم يوم يرون عند الكذابين والاشقياء وان
 كافوا يفتقون بعد الموت الى فتاة من جنس تلك النساء
 خلقت يتبعنها بالعرض لانهم يحلون معهم من الدنيا ما لا
 يمكن انفقواكم عندها يتادون به ويتعدون بحاوتهم من
 سموم وحميم وظلم من محرم ومن حبات وعقار فيوات
 لدغ وسموم ومن ذهب ومضد كرهها في دار الدنيا ولم ينجح
 في سبيل الله واشترى في قلوبهم حبسها فتكوى بها هناك عجبا
 وجنومهم وظهورهم هذا ما كنتم لانفسكم فذوقوا ما كنتم
 تكذبون ومن الله بعيد عنها من دون من حجر اوشب
 او حيوان او غيرها ما يعتقدون فيه انه ينفعهم وهو يضرهم
 اذ يقال لهم انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم
 بالهزة المزمعة من اجبوا وان احدكم احب حجر المشربة

محرر

ويعتدق هذا ما قاله امير المؤمنين عليه السلام في وصف
 الدنيا كما نوافوا من اهل الدنيا ليسوا من اهلها فكانوا
 فيها كمن ليس فيها علوا فيها بما يصرون ونادروا فيها ما ^{يجب}
 نعلب ابدانهم بين طهراني اهل الاخرة يرون اهل الدنيا
 يعطون موت اجسادهم اشد اعظام الموت قلوبا حيا
 وقال عليه السلام في حديث القبر في الله وان يعرف فاسل ^{شد} وينا
 حامله ان يجلا في عذ الله وان يعرف فاسل وناشد حلة
 ان يجيبوه وكل ما اذكره السعداء من العلوم الحق والحقا
 الصادقة فهو انما يقصر عليهم من تلك النشاء الباقية وكذا
 كل ما الهوة من الخيرات والباقيات الصالحات وانارها
 يكتب في نفوسهم الطيبات التي جاءت منها ونصير اليها وكل ما
 ادركه الاشقاء من الخيالات والاهام والاكاذيب

م

والحيل فهو انما يلقى عليهم من هذه النشاء الفانية ولكن كل
 ما وسوسوه من الشرور والقبائح وانارها كتب في نفوسهم
 الخبيثة البرمجة التي جاءت منها وانافلت الارض واظلمت اليها
 ولكن هذا عندك محفوظا **الباب الرابع** في بيان التحقيق
 الذي هو العرض وضع الكتاب فقول ان ميزان يوم القيمة
 اعني ما يوزن به العلوم والاعمال فيعرف قدرها ويميز صوابها
 من خطائها وصحتها من فاسدها هو عينه نفس العقائد
 الحق والاعمال الصالحة من وجه واهلها المهادون اليها
 من وجه اخر وان كان الوجهان يرجعان الى امر واحد
 عند التحقيق بناء على ما عرفته في المقدمة الثالثة من ان
 التقوسم ثانيا والعلوم والاعمال على الوجه الاول قبل البناء
 هو كلمة لا اله الا الله فانها الفاصلة بين الاسلام والكفر

بين اهل الجنة والنار ولهذا ورد في الحديث من قال لا اله الا الله
دخل الجنة واما ما ورد فيها خفيفة على اللسان فتعلق باللسان
اي في صورة التي تكون مع الآلات فلا ينافي كونها ميزانا اي
اذ التغير الاعتباري بين المعيار والموزون كل في منزله وعلى
هذا الوجه ايضا ورد عن اهل البيت عليهم السلام الصلوة
ميزان من وفي استوفى هذا في الاعمال وذاك في العلو ^{عليها} وقس
ساير العقائد والاعمال وعلى الوجه الثاني ورد عنهم عليهم
ان الموازين القسطهم الانبياء والاوصياء عليهم السلام
وان امير المؤمنين عليه السلام هو الميزان وذلك لان ارتفاع قدر
العباد وقبول اعمالهم انما هو بقدر ايمانهم بالانبياء ^{والاوصياء}
عليهم السلام واتباعهم اياهم في اقوالهم وافعالهم واطاعتهم ^{فما}
لانهم والاسنان يستقيم فالمقبول الراجح الثقيل ^{الاعمال}

ما وافق اعمالهم والمرضى الحسن الجليل من الاخلاق ولا فواضا
طابق اخلاقهم واقوالهم والمحق الصائب السديد من الاعتقاد
ما اخذ منهم والمردود منها ما خالف ذلك وكلما افرقت ذلك
قرب من القول وكلما بعد بعد فزان كل امة هي تلك الامة
ووصف فيها على هذا الوجه وشرعها على الوجه الاول
ميزان ساير الانبياء والاوصياء عليهم السلام هو ميزان الله
عليه وآله وسلم اذ هو الشاهد عليهم كما ورد في الآيات ولجنا
والله عز وجل فكيف اذ اجبتنا من كل امة شهيدا وجنابك على
هؤلاء شهيدا وقال سبحانه وكذلك جعلناكم امة وسطا
ليكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا
قال صلى الله عليه وسلم في هذه الآية تخت الامم الوسطون
يخبرون الله على خلقه وحججه في ارضه ثم قال رسول الله ^{الشهيد}

علينا بما بلغنا عن الله ونحن الشهاداء على الناس في صدق
 يوم القيمة صدقناه ومن كذب كذبناه ومثله قال مولا الشافعي
 عليه السلام في الآية الأولى أنها نزلت في أمية بن خلف
 في كل قرن منهم امام شاهد عليهم ومحمد صلى الله عليه وسلم
 شاهد علينا ولما كان الناس انما يكفون في العلم والعلم والعلم
 وسعهم وطاعتهم على اختلاف طبقاتهم في ذلك كما قيل ان
 الطرف الى الله بعدد انفس الخلائق في ان كل قيل ان الطرة
 الى الله كل احد على الوجه الاول هو ما كلف به اذا اتى به على
 وجهه فكل احد في ان يختص بهذا الاعتبار يعرف به قدر علمه
 وعلمه به ان يقاس اليه اعماله وعقائده ويوزن جبرها
 شرها فالمراد من كثرة بهذا الاعتبار ولهذا ورد في قوله
 سبحانه وضع الموازين القسط بلفظ الجمع ثم اذا قيلت الى

العلم

العلو والاعمال بحسب افرادها واشخاصها على قوتها وكثيرها
 كما اشير اليه في كلمة التوحيد والصلوة لكثرة بحسب كثرة الاعمال
 والاعمال بالاضافة الى شخص واحد ايضا واليه الاشارة بقوله
 عز وجل فمن ثقلت موازينه ومن خفت موازينه ولما كانت
 العقاب والاعمال كلها قائمة بالنفس الاثنيتة وهي بعينها
 الاعمال على ما ثبت في المفاداة الثالثة فالنفس بعينها هي الكفة
 من وجه وهي المعيار او الموزون من وجه اخر لانها
 الميزان عبارة عن العقائد والاعمال فالنفس الحاصلة لها
 بميزان الكفة وعليه قيل ان كفة ميزان كل احد بعد علمه وان
 جعلناه عبارة عن الهادين اليها فالنفس بميزان المعيار
 او الموزون وعليه ورد في الحديث ان الموزون هو الصنف
 وح يكون الكفة ما يحيط بها وهي النشاة الاخرى

الكفين من وجهه النفس الكاملة التامة من في او
او غيرهما من له الحالة التي لاتسع قدرة النفس للوقوف به
فوق تلك الحالة ومن وجه آخر ما من تلك النفس المحيط بها
من عالم الغيب والبر القدر والكفة الاخرى هو النفس التي برزها
من المكلفين من وجه واحد ما من تلك النشأة مرة
اخرى والعمود الذي به يرتبط احدهما بالآخر هو اتباع النفس
التاقصه الكاملة واقتدارها بها واحتدادها بها من
وجه الغبوضات والواردة على المكلف من النشأة الباقية
من وجه آخر واللسان هو الملك الذي بها الخيرة الصواب
والعلم والحكمة والافلاق الفاصلة والاعمال الصالحة وكيفية
الوزن ان تقابل كل واحد واحد الاعمال والافلاق والاعوام
بكل واحد واحد من مقابله او المجمع بالجمع فيعجزها من

شها وعلى هذا فالوزن بالاصالة انما هو الحسنات دون
السيئات وانما يعرف قدر السيئات بالعرض ولهذا وردت
والخفة في الآيات بالاضافة الى الحسنات فقط دون السيئات
ويؤيد هذا اقصاد ابن عباس رضي الله عنه في ذكر صور الاعمال
بالصور الحسنات على حسنات المؤمنين ووضعها في احدى
وسكوة عن وضع السيئات في الكفة الاخرى وانها في صورة
قيمة او خفيفة او غير ذلك وذلك لان الحسنات اذا نحت
على السيئات لم تقع صورة الاعمال بل يرى كلها احسنه لكون
السيئات مغفورة على هذا التقدير بل يدلي بها الله حسنات
كما قال الله عز وجل في قوم اولئك بدل الله سيئاتهم حسنات
وعن الباقر عليه السلام اذا كان يوم القيمة وطسب الله
المؤمن اوقه على ذنوبه ذنبا ذنبا ثم غفرها لا يطالع على

ملكامة بواوينا مسلا وفي رواية قال ويتر عليه من ذنوبها
 بكرة ان بوقته عليها ثم قال ويقول المساة كوني حسنة وقال
 وذلك قول الله تبارك وتعالى اولئك يبدل الله سيئاتهم
 حسنات وكان الله غفورا رحيما وما يدل على ذلك ايضا
 ان الله يقسم اهل الحساب على قسمين ثقيل الحسنات وخفيف
 الحسنات ولم يذكر من يساو حسنة سيئة لان الحسنات
 لا تؤزن بالسيئات على هذا التقدير وما يدل على هذا ما رواه
 في الكافي باسناده عن محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر
 عليه السلام يقول ان الله ثقل الخير على اهل الدنيا كثقل في موازين
 يوم القيمة وان الله خفف الشر على اهل الدنيا كخفته في
 موازينهم يوم القيمة وجبال الاله ان المستفاد من الحديث
 ان فعل الخير كما انه سب ثقل الخير ففعل الشر هو سبب خفة

ل

كفة الخير لانها صدان بل ان الخير كما كان اعظم كان كفة الشر
 قالوا كما كان اعظم كان كفة الخير خفة لا بمعنى ان الشر ثقل به
 بصير كفة الخير خفيفة اذ لا ثقل الشر اصلا بل هو خفيف اذ لا
 لخفة بصير الخير خفيفا لا ثقله وعلى هذا فلا وجه لموازاة
 بالآخر في كنين متقابلتين بل ينبغي ان يكون في كفة واحدة
 حتى يقال ثقل الخير خفة الشر ونحو هذا بالآخر قد يروى
 سياقي في اخر الباب ما يزيد هذا الحديث ايضا هذا كله
 اذا نظرنا الى ميزان يوم القيمة من جهة ثقله وكذلك كان استفاد
 من الايات القرآنية وما اذا نظرنا اليه من جهة وطئه
 كما يظهر من كلامي ابن عباس وامر سلام فبان ان حكمة
 الملائكة المسماة بالعرش بمنزلة ميزان عظيم له كاهان و
 سيعتان وعمود ولسان ولا يبعد ان يتصور يوم القيمة

للمخلاق بهذه الصورة الميزانية ويتلوا اي لهم كذلك لما ثبت في
 في محله ان صور الاشياء تقبل بتبدل النشآت والموا^{طن}
 فكل شئ صورة غير صورة التي له في النشأة الاخرى فاحد
 كغيبه عن عين العرش اي عالم الغيب الذي هو نشأة الروح^{نين}
 وهو كمال الحسنة وفيها كل ما يصعد من هذا العالم الى عالم
 الغيب من العلم والطيب والعمل الصالح والاقوال الصادقة والاشياء^{الطاهرة}
 الفاضلة الى غير ذلك من الحسنات والباقيات الصالحات
 والجملة ما يتبع الارواح الطيبة والكفّة الاخرى من دين
 العرش اي عالم الشهادة الذي هو نهاية المومنانين وهي كفة
 السيئات وفيها كل ما في هذا العالم من اعمال الخبيثة الزائلة
 والادراكات الخبيثة المنعفة من الجبل والاكاذيب والارواح
 والخيالات الفاسدة وبليلة ما يرفع الارواح الخبيثة و

نور

عموده عبارة عن اوتاباطا حدى النشآت بالاعراض بالافاق^ع
 الخيرات من هناك الى هنا وقبول القلوب المشتعلة لها^{يا}
 ومبرورتها من اهل تلك النشأة فيها واللسان هو محل
 الملك الكبير لاخذ بالحوال والبطون العالمين المعنوية^{للجنة}
 على النشآت ومعلمها العلوم والحكم كجبريل عليه السلام
 وكيفية الوزن على هذا ان يقاس ما للنفوس في احد
 الكفين بما لهم في الاخرى فكل من غلبت عليه محبة النشأة
 الباقية ويكون اكثر ادراكاته واعماله من اجاسات تلك النشأة فله^{كفة}
 حسنة يكون ارجح وانقل فلكفة الله بها سيئاته ومبدلها^{ان}
 وكل من غلبت عليه شقوته فاختل الى الارض واتبع هواه
 ويكون اكثر ادراكاته واعماله من متاع الحيوة الدنيا فله^{كفة}
 سيئاته ارجح وانقل فان كان مواظم يدفع ولم يتبدل^{لكة}

الشيء بعد بستانه ثم يخرج الى الجنة وان كان كافرا
فقد خط الله له الجحيم ولا يصعد الى تلك النشأة منها شيء
فلا وزن لمساواة اصلا وتزن كل الميزان على هذا المعنى اقرب
الى المنصور وعند الجمهور من وقوع كل من كفى الحسنات في
السنين في مقابلة الاخرى ووجه الميزان الا ان المعنى
الاول اولى واخص الى القرآن والحديث اقرب وان كان
كلامهما صحيحا حسنا فان قلت لم يعرف قدر الاعمال وما مضى
وجانها ونقلها فاعلم ان لكل عمل من الاعمال البدنية تائرا
في النفس فان كان من باب الحسنات والطاعات كانت
والصيام والحج والزكاة والجهاد وغيرها فله تأثير في تنوير
النفس وتخليصها من اسر الشهوات وتطهيرها من غواش
الملاذيات وجذبها من الدنيا الى الاخرى ومن المتزل

الادنى

الادنى الى المحل الاعلى فكل عمل منها مقدار معين من التأثير
في التنوير والتهذيب واذا تضاعفت وتكررت الحسنات
تكثرها وتضاعفها يزداد مقدار التأثير والتنوير وكذلك
لكل عمل من الاعمال السنية قدر معين من التأثير في اظام
جوهر النفس وكشفها وتكديرها وتعليقها بالدنيا وشهواتها
وتقسيدها ببلاسها واغلاها فاذا تضاعفت المقامات
والنيات ازادت الظلمة والكشف شدة وقد اركب
ذلك المحجوب عن مشاهدة الخلق في الدنيا وعند قيام
الساعة وارتفاع الحجب يكشف لهم حقيقة الامر في ذلك
وتصادف كل احد مقداره سعيدا وعلمه ويرى رجحان
احدى كفتي ميزانه وقوة تيقن طاعته او ظلمة كفره
قال بعض العلماء من لم يخلص يقوه اليقين ونور الايمان

والتوحيد عن قيد الطبيعة واسر الدنيا فلا تدور هوته بعله
 فهو بحسب زوايا الاعمال والافعال وثمراتها ونتاجها ونتاجها
 للنفس الى شئ من الجانبين بمنزلة ميزان ذي كفتين احدها
 كفتيه ميل الى الجانب الاسفل اعني الجحيم بقدر ما فيها من
 متاع الدنيا الفاسدة والاخرى تميل الى الجانب الاعلى ودار النعم
 بقدر ما فيها من متاع الاخرة ففي يوم العرض الاكبر اذا وقع
 التعارض بين الكفتين والتجاذب الى الجنبتين قلنا ان
 الله العلي الجبر على كل احد في ادخاله احدا الى الدارين دار النعم
 ودار الجحيم بن جميع احدهما كفتيه قال واعلم ان كفة الحسنات
 في جانب اليمين وهو جانب المشرق وكفة السيئات في جانب
 الشمال وهو جانب المغرب ثم لا يدور عليك ان اذا وقع التعارض
 وبعد الحكم وقضى الامر بغير الكفتين في حكم واطلاقه في الدنيا

والنور

والمعصية واليمينية والشاكلة والحقايق والجهنمية
 احدها على الاخرى بحيث يجعلها مقرون مطبوعة فانه
 السعادة يصير كذا لدهم متين وكذا ليدى اهل الشمال
 شاملة فافهم انتهى كلامه **الباب الخامس**
 في تطبيق هذا التحقيق على الايات والاحاديث والاقوال
 فقول اما تطبيقه على الآية الاولى وهي قوله عز وجل والذين
 يومئذ الحق فرقتهم موازينهم الآية فظاهرها اعتبار بقدر
 الموازين فان من كان متابعه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وشريعته اكثر من مخالفة لها فقد ثقلت موازينه فاولئك
 هم المفلحون اذ يبدل الله سيئاتهم حسنات ومن كان
 بعكس ذلك فقد خفت موازينه فاولئك الذين خسروا
 انفسهم لانهم كانوا يمكنهم يحصل المناجعة ولم يفعلوا حتى

فانتم ذلك واكر المفسرين على انه تعالى اراد بذلك الكفار
 لقوله سبحانه في جهنم خالدين ومثل هذه الآية الآية الرابعة
 وهي قوله فاما من ثقلت موازينه واما من خفت موازينه واما
 الثانية وهي قوله عز وجل ونضع الموازين القسط ^{نصف} فالتساوي
 عليها اصح به في كلام اهل البيت عليهم السلام كما ذكره
 واما الثالثة وهي قوله سبحانه ووضع الميزان الانظفواني
 الميزان فيجمل كلام الوجوه التي ذكرناها وكذلك الحديث
 الاول وهو قوله صلى الله عليه واله وسلم ينصب ميزان له
 لسان وكفتان وكلام ابن عباس الاول وهو قوله اما المؤمن
 فعليه في حسن صورة مع ادنى تكلف وعناية على تقديره ^{في}
 ووجه حسن صورة اعمال المؤمن ظاهر لان الصورة تابعة
 للمعاني والحقايق والنيات وقد وردت مثل الاعمال في اخبار

الذين

كثيره وفي الحقيقة تلك الصور من تواب النفس واجزائها كما
 يظهر من الايات والاحبار ويدل عليه البراهين والاعتقادات
 واما ما في كلامه الثاني ان طول عمود الميزان ما بين المشرق
 والمغرب فنباه على حلق الميزان وبما ان الشاه الاخر
 ليس في جهة ومكان من هذه الشاه بل هو محيط بها ^{في}
 الروح بالجسم كما ورد في الحديث ان الجنة اقرب الى احدكم
 من شران فله والناز مثل ذلك فالعمود الرابط بين الشاه ^{تين}
 انما يكون بين المشرق والمغرب بعد خروج شئ منهما عن
 هذين الحدين او نقول ان المراد بالمشرق تلك الشاه ^{قبة} الباقية
 وبالمغرب هذه الشاه القابضة لطاوع افوار الفيض تلك
 الشاه وغروبها في هذه وما ذكره من معنى قوله كفة الميزان
 كاطباق الدنيا في طولها وعرضها واما قمتها يمينها وشمالها فوه ^{احدا}

وضعف الأخرى وقوله في يوم كان مقداره خمسين الف سنة أي من ابتداء الدنيا أي انتهائها ولا بعد ان يتصور تلك المدة وتراى يوم القيمة كلها دفعة واحدة وأما في كلام ابن سلام ان إحدى كفتي الميزان على الجنة وأخرى على جهنم فعناظا لظاهر بعد ما عرفت في المقدمة الرابعة وكذا قوله ولو وضعت السموات والأرض في أحدهما لم تسحق فان إحدى الكفتين عين السموات والأرض والأخرى محيط بها فهي أيضا يعادل هو أو مضع منها وإذا انزلت على الجبريل عليه السلام لأنه العارف بمقدار العلوم والأعمال وتقديرها لأنه الواسطة في فاضلة الخيرات وتبليغ الألهامات وأما الشرور فما يعرف قدرها بالإضافة إلى الخيرات لأنها إنما يكون بتبعيتها أو لغيره فثبت ان جبريل عليه السلام هو الموفق بعمل

الإنسان واستأنه لأنه عرأى منه ومشهد بل هو الإنسان القائم في وسط عمود الميزان بحقيقة ولما الأخبار الباقية فقد ظهر وجوب طاعتها فيما أسلفناه فلا وجه لأعانة وأما تخصيص أمير المؤمنين عليه السلام بذلك في الحديث الأخير فإذ الكامل في ذلك وفيه يمتاز المؤمن عن المنافق وفيه عن المبطل وأهل الجنة عن أهل النار كما ورد به كثير من الآثار وروى الشيخ الصدوق رحمه الله في علل الشرائع حدثنا في هذا الباب أبو باس بإسناده لأسماء وهو مناسب للمرض الذي يصدره دواءه بإسناده عن المفصل بن عمر قال قلت لأبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام يا صادق على ابن أبي طالب قيم الجنة والنار قال لأن حبهايمان وبغض الكفر وانما هي الجنة لأهل الأيمان وخلقت النار لأهل الكفر وعليه

قسم الجنة والنار لهذه العلة والجنة لا يدخلها الا اهل محبة
 والنار لا يدخلها الا اهل بغضة قال ابن رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} لا
 واوصياهم كل فوا يحوزوا وعد اهلهم بغضونه قال
 قلت فكيف ذلك اما علمت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 يوم خير لا عظم المراد غدا رجلا يحب الله ورسوله ومحبة الله
 ورسوله ما يرجع حتى يفتح الله على يديه قال بل قال اما علمت
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما اوتي بالطائر ^{الذي}
 قال اللهم انني احب خلقك اليك اكل معي هذا الطائر وعني
 به عليا عليه السلام قلت بل قال يحوز ان لا يحب انبياء الله ورسوله
 واوصياهم عليهم رجلا يحبه الله ورسوله ويحب الله ورسوله
 فقلت لا قال بل يحوز ان يكون المؤمنون من اهلهم لا يحوز
 حب الله وحب رسوله وانبياءه عليهم السلام قلت

لا قال فقد ثبت ان جميع انبياء الله ورسوله وجميع المؤمنين
 كانوا على بن ابي طالب محبين وثبت ان المخالفين لهم كانوا
 له ولجميع اهل محبة مبغضين قلت نعم قال فلا يدخل الجنة
 الا من احبه من الاولين والاخرين فموانع قيم الجنة والنار
 قال المفضل بن عمر فقلت له يا ابن رسول الله فرجت عني
 فرج الله عنك فرددني ما علمت الله فقال سل يا مفضل فقلت
 ارسل الي ابن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ابي طالب يدخل الجنة
 ومغضبا النار او رضوان ومالك فقال يا مفضل اما علمت
 ان الله تبارك وتعالى بعث رسول صلى الله عليه وآله وسلم
 وهو روح الى الانبياء عليهم السلام وهم ارواح قبل خلق ^{الخلق}
 بالقيام قلت بل قال اما علمت ان دعاهم الى توحيد الله وطاعة
 واتباع امره ووعدهم الجنة على ذلك واوعدهم خالفها انجاء

اليه وانكره النار قلت بلى قال اظن ان النبي ضامن لما وعدوا
وعلمهم عز وجل قلت بلى قال وليس على ابن ابي طالب خطيئة
وامام امت قلت بلى قال وليس رضوان وما لك من حمة الملكة
والمستغفرين لشيعته الناجين بحجة قلت بلى قال فعلى ابن
ابي طالب اذن قم الجنة والنار عن رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم ورضوان وما لك صادوان عن امره بامر
الله تعالى بما فضل جد هذا فامره فان من محزون العلم
مكتونة لا يخرج الا الى اهله وفي هذا الحديث فوايدجه لا بد
على اولى النهى واما تطبيق التحقيق المذكور على الاقوال التي
فيها والتنبيه على خطا غير ما فيها ان من قال بحمل الالفاظ
على ظواهرها فقد اصاب لما ينبغي ان هذه الالفاظ انما
ضمت للدواعي والحقايق دون خصوص المواد ولا شك

الدواعي

ان الدواعي والحقايق يجالها في الموازين التي اشتهاها ومن
قال ان المراد بها العدل والعصا فقد اصاب من وجه واحد
من وجه واحد اصاب مطلقا لو لم ينكر اصل الميزان لعدم
جواز العدل عن ظاهر اللفظ مع امكان حمل على الحقيقة
وقد بينا امكانه واما قوله ان الاعمال اعراض وقد فنيته
عديت فقد عرفت ما فيه وان انارها بقي في النفوس وما
يحصل لها حسن وحال اوقع ووبال واما سائر الاقوال
فظهر احكامها ما اسلفناه فلا وجه لاعادته **الباب السادس**
في شرح بعض الاخبار المتعلقة بالوزن روى عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لما في العظيم السنين يوم
القيمة لا يزن عند الله صاحب بعوضه وشرح ذلك ان المراد
بالعظم والسنين اما كثره الاعمال الصالحة من غير علم واخلاص

واما عظم القدر والمترلة عند الناس واما عظم الجسد وعلى التمام
 فالجسد في عدم قدره عند الله ان الله سبحانه انما ينظر الى
 القلوب والنيات دون الاجساد والصور فلا تلهي لاهل الله
 الا من اتاه بقلبه يسلم وانما ينفع طاعات الجوارح اذا اثرت
 في القلب بغيره وكاتب مع اخلاص النية والافلا فائدة فيها
 وذلك لان المقصود من خلق الناس اكتابهم بالمعرفة بالله
 والايان وقولهم العلم والحكمة وتذمهم النفوس لاهلهم
 وحسدكم الوجوه ومحببتهم الجاه والمترلة في قلوبهم
 واشبابهم واكتابهم المعرفة واذا ما الجوارح في الطاعات
 مع الاخلاص بديها البدن وضعف الاقوى الى اهل الايمان
 والمتقين كيف تخلص ابدانهم واصغرت وجوههم وفاء
 اعينهم كما وصفهم امير المؤمنين عليه السلام في حديثهم

والى

والى اهل الدنيا العبيدين على العلم والحكمة كيف تضررت
 جوههم وسميت ابدانهم وفرحت انفسهم كما قال الله تعالى
 واذا ارادتهم يعجز اجسامهم وان يقولوا تسمع لقولهم
 كانهم خشية منه ولهذا صار مدار النجاه على الايمان بالله
 هو فعل القلب وان عظمت الذنوب وكثرت السيئات ^{ملا}
 الهلاك على الكفر والشرك الذين من فعله ايضا وان كثرت
 طاعات الجوارح كما قال الله تعالى ان الله لا يغير ان يشاءه
 وبغير ما دون ذلك لم يفتأ وقال جل جلاله وقد منا الى ما
 علموا من عمل فخطناه هباء منثورا وعن النبي صلى الله عليه
 وسلم بالحق نبي الايمان بالله بالتواضع والابدان اهل
 التوحيد لا يشفعون فشفعون ومن هذا القيل واليسر
 حجبنا لانظر منه سنة وبعض على سبيل لا ينفع معه

حسنة وذلك لان الحب والبعض من فعل القلب الذي
هو الاصل وليعلم ان فعل القلب انما ينفع ويشغل الميزان
اذا رسخ فيه ونوره بحيث يبري الى الجوارح والاعضا
دون مجرد الخطوب الى الابد وسوسة النفس مع عدم ^{العقد}
عليه قال بعض المحققين كل فعل يقتضي اطمئنان النفس
فهو ما يشغل الميزان وكل ما يقتضي تحيرها واتباعها ^{الاشغال}
المختلفة فهو ما يخففه وروى عن مولانا الباقر ^{عليه السلام} انه قال
من كان ظاهره ارجح بآئنه خفف ميزانه وهذا قريب
من الحديث الاول يعني من كان طاعته الظاهرة اكثر
من علمه وتقوى قلبه فقد راعاه الحفيظ عند الله سبحانه
لعدم ظهور من تعاق ورياء ومن مولانا الصاق ^{عليه السلام}
انه قال اذا كان يوم القيمة جمع الله نعم الناس في صعيد واحد

انهم

ووضعت الموازين فيوزن دماء الشهداء مع مداد
العلماء فيخرج مداد العلماء على دماء الشهداء وشرح ذلك
ان حصول التشبه بالانبياء والاروصيا في تعلم العلم والحكمة
وتعليمها اكثر من فخر الشهادة لان المقصود بالذات من بعثه
الانبياء صلوات الله عليهم انما هو تعليم العلم والحكمة ^{كثيرة}
النفوس واما دفع الحاحدين والمعاندين فقصود بالآخر
ووزن المداد مع الدم مجاز لانها ليسا في كفتين متقابلة ^{بلتين}
بل المداد انما يكون في ميزان العالم والله في ميزان الشهادة
لو كان صاحبها واحدا فاما يكونان في ميزان عملية لا ميزانه
الواحد ولكن لما كان معيارهما واحدا فاما ينظر بذلك
المعيار الواحد حكم كل منهما او رجحان احدهما على الآخر
صح ان يقال يوزن احدهما مع الآخر ويقرب من هذا ما ذكر

عن النبوة انه قال يوتي بالرجل ومعه سبعة وسبعون
 وفي رواية فتعده وتسعون سجلا كل سجل مثل هذا البصر
 خطاياه وذنوبه فيوضع في كفة الميزان ويخرج له قرطاً
 مثل انملة في شهادة ان لا اله الا الله وان محمداً رسول
 الله فيوضع في الكفة الاخرى فخرج بذلك على ذنوبه كلها
 الطاهر ان المراد بالكفة الاخرى ليس الكفة المقابلة لكفة
 الاعمال كيف العمل لا يوزن بالاستغفار بل المراد كفة الاثام
 من ميزانه الاخر وانما يخرج الكفة بذلك على ذنوبه كلها
 لان ما راجع ميزان اعتقاده الذي هو الاصل لاسيما التوحيد
 غفر الله له ذنوبه نعم اذا اعتبرنا وحدة الميزان ووزن مجموع
 الحسنات مع مجموع السيئات امكن ان يتقارب هذه الكفة
 مع الذنوب فيضع جعلها في الكفة المقابلة للسيئات بهذا

الاصار

الاعتبار قبل ان كل ذكر وعمل يدخل في الميزان الا الله الا
 الله لان كل عمل له مقابل في عالم القضاة وليس للتوحيد
 مقابل الا الشرك ولا يجتمعان في ميزان واحد اذ العاين
 الدائم كالاجماع ضدك لا يتعاقبان على موضع واحد فليت
 للكلمة ما يقابلها ويعاد لها في الكفة الاخرى اقول هذا
 الكلام منبني على ان يوضع كل واحدة من الحسنات في مقابلة
 من السيئات في الوزن واما اذا وضع المجموع في مقابلة المجموع
 او وضعت حسنات الامم في مقابلة حسنات الانبياء والاولياء
 كما حققناه فيمكن ان يوضع هذه الكلمة في الميزان في مقابلة
 الذنوب التي ليست من ظيورها كما دل عليه حديث صاحب السجالات
 او يوضع توحيد احاد الامم في مقابلة توحيد نبيه او امامه
 قدره ويحكم له او عليه كيف لا ولولم يوضع هذه الكلمة في الميزان لما فتح

قوله ص انها طمخ خفيفة على اللسان ثقيلة في الميزان فذلك
 وقد ظهر من قضا عبقه واسد ناعليك امكان محاسنتها ^{لغير}
 ووزن الاعمال والعلوم في هذه النشاه الدنيا وبقبل الموت
 وان ذلك لا يتوقف على محي القيامة لوصول عيار ذلك كله
 السامر الانبياء والاوصياء صلوات الله عليهم وتاكدها
 بالبراهين والآيات ولهذا ورد في الحديث حاسبوا انفسكم
 قبل ان تحاسبوا وزنوها قبل ان توزنوا **خاتمة** اعلم ان
 هذا الكتاب بمنزلة ميزان لوجهين احدهما ان الكراموس ^{لا}
 يمكن ان يوزن به ويعرف معانيها بان يقاس الى ما ذكرنا في ^{الكتاب}
 فبجل الفاظ الواردة فيها على ارواحها وحقايقها ويليقي
 خصوصيات المعاد على طريق ما يسطنا القول فيه فيصح ^{لأن}
 بين الاخبار والاقوال المختلفة ولكن بشرط ان يوجد في ^{الكتاب}

شاهد

شاهد من اهل العصمة الراسمين في العلم كما وجد في
 الميزان والصراط لتلايودي الى الضلال الثاني ان ^{الكتاب}
 السه المذكورة فيه هي بمنزلة الاركان السه للميزان الكامل
 وذلك لان الباب الاول المشتمل على الآيات والاضار هو
 بمنزلة المعيار والباب الثاني المشتمل على الاقوال ^{لأن}
 والاضار الخادمة لهما هو بمنزلة كفة المعيار والباب الثالث
 المشتمل على المقدمات التابعة للتحقيق الخادمة منه هو بمنزلة
 كفة الموزون والباب الرابع المشتمل على التحقيق هو بمنزلة
 الموزون والباب الخامس المشتمل على التطبيق ^{الربط}
 المعيار والموزون هو بمنزلة العود والباب السادس
 المشتمل على ما يوبد التطبيق ويؤكد ويوضحه هو بمنزلة
 اللسان والعلاقة وقد ظهر من هذا وجه ترتيبه على ^{الكتاب}

السنة ومن الوجه الاول وجه قيمته ميزان القيمة وفي
وجه اخر وهو قيمته ما يحقق الشئ ويعرفه باسم ذلك الشئ
واذا ثبتا بما وعدنا فليقتض عنان العلم والحمد لله في
العلم نقل الله موارثنا بالحيرات وختم اعمالنا بالباقيات
الصالحات بحق محمد وال ووارثيهم يوم القيمة
الادلاء بحجة الاستقامة والحمد لله اولا واخر
او ظاهرا وباطنا وفاد تحقيق ميزان القيمة في السنة
بحسن بن مفضل في شهر رجب المجيب من شهر رجب سنة اربع مائة
الهجرة وانفق لنا ربحه في ميزان القيمة وهو الحسن ما
يتفق والمعرفة الى هنا كلام مصنفها ومولفها
ادام الله ايام افادته الشريفة الموقرة

ما انفق لنا ربحه في ميزان القيمة وهو الحسن ما يتفق والمعرفة الى هنا كلام مصنفها ومولفها

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي جعل لنا العلم واجبا عليه العمل ووضع علمه فينا
علما ان فعله والصلوة على نبيه وآله المعصومين بالذين المصونين من الناس
الناسخ لجميع الاديان والملل والالاخيار المعصومين من الناس
والزلال الذين لفلق صباح الجودم العلل وبسبب ما في المراتب
انته قد شاع بين الناس الجمع بين الصلوة الجمعة والجمعة التي هي في يوم
من يفتي العجب التخييري بل العيني بحيث كان بعضهم يصل الجمعة
ثم يوم في الظهر على عادة سائر الايام وكان في ذلك وجه صحيح لذلك
حتى يلائمة الى ان كان مترددا في رجوعها او حرمتها حيث لا خلاف
بل كونه بدعة في شئ من يقبل المفتي بالاجوب العيني مما لا يخفى فيه
التمسك من بعض الاعلام من الفضلاء الذين كان يفتي بذلك بعد ان
ذلك باحثة في مرادهم انفسهم في شئ ان يكتب ما يعتمدون في ذلك مفضلا

الحمد لله

عسى ان الحرف منه وجه الجواز كما جازى الله تعالى في زيادة من علمنا
 لذلك ثم انك قد في ذلك منه الارسل كما كان في غير علم الجواز
 راي عليه وجوبه من الامر اخر فربيت ان النقل ما افاده ايده تعالى
 بلقننه ثم اذكرنا به عليه من ان يتصور به ثم تأمل فيه طالب للفتنة
 عما اوردت عليه وذكوت من الحجة على عدم الجواز بما يوقضه الجواب
 قال طامت افادته مثله اذا اجتمعت الفقيه في استنباط
 حكم جمعة في زمان الغيبة ولم يخرج لا وجوباً عيناً ولا تخيراً اذ لا
 فعل يجب عليه الجمع بينهما وبين التمسك مع الانسان او تأخير الصلوة
 الى ان يقوت الجمعة ثم الظاهر او يجوز له الامر ان الظاهر الاول يقين لانه
 ذمته باحد الصلوتين ولا يعلم ايتهما واما في تحصيل العلم به او
 تمامه فتغول به في الواقع بفعله معاً ولا يمكن ذلك بدونه فيجب
 عيناً تحصيل ذلك ولا ريب في وجوب تحصيل العلم به ذمته من وجوب

بعد العلم

بعد العلم بتعلمها به حيث انكم بان لا يقع منه مانع عقلاً
 وحكمه وجوب الزايد على الوجوه من باب وجوب المقدمة وفضل
 اذا فاق المكلف واحدة من الخبر او الثالث على ما قاله تحصيل
 ذمته من الوجوب الى غير ذلك من الظاهر فان قلت لا تسقط توقف تحصيل
 براءة ذمته منها على الجمع بين الصلوتين ولعله يحصل بالتأخير وفعل التمسك
 فانه اذا اخر الصلوة الى ان تقوت الجمعة ثم صلى الظهر اخر اقطاعا وحصل
 العلم ببراءة ذمته ومنه يظهر وجه الثالث ويمكن ان يقال ان حصل العلم
 بالبراءة كان اولى او متعينا لاحتمال الوقوع في الحرام بالجمع ومنه يظهر وجه
 قلت لا يحصل العلم ببراءة ذمته ما كلفه به يوم الجمعة ابتداء
 باقائه بالظهر بعد التأخير فان قيل عند ان يكون صوابه
 ولم يات بها وقد اكسبه المروج عن عروة الواجب وتحصل العلم
 ببراءة ذمته منه لم يفعل لم يطرأ حتى فاق فهو ثم بالتفريط الى العلم
 بعد فوات الجمعة تعيين الظهر وبالله تبيان يخرج عن مذهبنا ومنه لا يفتي

ولم يبرر رايهم
 فانه لا يحصل عليه
 العلم

في وقت الصلاة

فعل القضاء من تصويت الاذواء لعل انما لا يشبه ما يحصل
 فان قلت ما ذكرت من القول معارض غلظ فانه لا كان الوجه
 الصلوات خاصة كانت الاخرى حرمة حيث لا ذن فيها فان صح
 موقوف على توقيف الشارع واذن ويدونه يكفر بشيعة ما حدث
 كانت محرمه وجب تركها لا يتركها في غير ذلك فعل المحرم وبعيد الذي
 فيحصل العلم براءة ذمته من التوقيف الذي قيل المحرم فيكون وجوب
 الزايد على تركه لا في محرم باب وجوب المقدمه كما قلت من الجوف
 وتلك بعد ما ثبتت عليك ان اول الالوان على طريق النقض بيان
 تخلف الحكم على نعم المستدل الزايد بل لا يلزم على تركه كما
 كما عرفت وبما ان المحال وجوب فعلها مع تركها لك قلت
 احد الصلوات في الصورة المفروضه ممنوع وانما هي اذا علمت
 بعينها واما مع الاشتباه فتدبر بينهما فاعلم ان محال ما عرفت
 وكان وجوب الزايد من ذلك الباب نعم اذا علم تحريم واحد من مثلاً
 كما انما اشبهت في غيره في اننا نأمن امكن القول بوجوب جتباها
 لما ذكرت وفيه ايضا قد يقال ان العلوم هو وجوب تركها

المعنى
 لا يكون في العلم على الاصل ولا في غيره كون وقوع التكليف واجباً

والله اعلم بالصواب

المعنى واما المشقة بالحرمان وجوب تركه غير معلوم فيخرج فتقول
 كل من ذنوبك لا من بدلا للاجماع والمصلحة في الحث والتأمل وليس هنا
 موضع تحقيقه او ما ذكرنا في العلم انما يمكن من مانع من حصول العلم
 ببراءة ذمته بفعل الصلواتين باحتمال وجود المانع الشرعي وهو
 كعدم احديهما احراما ويدعيه بالنسبة اليه وذلك لان العلم ببراءة
 ذمته يحصل بفعل العلم به انما في المانع وجب على وجه ما يلزم بين
 الصلواتين من يحصل من العلم بالبراءة لا يحصل بغيره كما عرفت
 كون احد ما حرمانا من غير الزايد ويثبت عند المانع من شرعا وكيف
 يمنع من فعل المأمور به والتصور اليه مجرد احتمال المفسده والاصل
 وحيث المانع يجب التوصل بالجمع المذكور فلا يرد هذا واما منع شغل
 فمما باصر الصلواتين وتوجه التكليف اليه لان نفوت الجمعه دفع
 للضرورة من الدين فلا تغفل ولا يذهب عليك الحكم المقدم على ذلك
 من الفقهاء انما يمكن له تعلله ولم يعتمد على احد ليقبح وجوه الاقوال
 قوله الله يتقن شغل ذمته بغير الصلواتين ولا يعلم ايها في اقوال
 بل يعلم انما الظاهر لان الظاهر ثابت ما لم يثبت انما في الرد في ذمته
 ضرورة ما يرضى به وصولا من بين الاقوال ان كون الظاهر لا في الجمعه
 وجوب اولا عنه عرض المانع من اوارا الجواهر ان كان عدمه ظهورا وجوبها او اوصاف

والله اعلم بالصواب

الى ان يتقن العلم ما في حله فلا يصح ان يتقن العلم ما في حله
منها بالعدم حصول العلم بقضا الغاية والالتزام به وما
في الصورة المفروضة فلا يتغير شغل ذمته لا بالظهور ولا بالاعتقاد
شغل ذمته بفعلها مطر ضاحك حال شغل ذمته تركها والاصل
الذمة في فلو كان الاحتمال محيلا وجوب تركها مع العلم
من ان فعل العبادة بدون اللذان تشريع محرم ومنه الامكان
ظاهر وانبات اللذان بما ذكره من الدليل ومنه غرض القناعات
فان اللذان فيما ذكر من النظر قلت اللذان هو وجوب قضاها
ولا تعلم الا واحدة من الخصال ليعرفها وان كان التعيين لا يوجب
الموجب وبما ذكره من العلم بالامتنان والالتزام بها
الغاية عينها فاللذان هو وجوب ادائها بالاصل الجميع ومنها
على قوام هو وجوب ادائها في الذمة بل ليس ما في الذمة الا الظاهر
وجوب الجمع ووجوب النظر ثابت ما لم يثبت وجوبها على انه لا يمكن
لمن فعله بالمعنى وليس له ان كان منصوصا فان النص هو اللذان والحاصل انهما
فما نحن فيه من جهة الشرح واما ذكر النظر من جهة المكلف والالتزام

في حله فلا يصح ان يتقن العلم ما في حله
منها بالعدم حصول العلم بقضا الغاية والالتزام به وما
في الصورة المفروضة فلا يتغير شغل ذمته لا بالظهور ولا بالاعتقاد
شغل ذمته بفعلها مطر ضاحك حال شغل ذمته تركها والاصل
الذمة في فلو كان الاحتمال محيلا وجوب تركها مع العلم
من ان فعل العبادة بدون اللذان تشريع محرم ومنه الامكان
ظاهر وانبات اللذان بما ذكره من الدليل ومنه غرض القناعات
فان اللذان فيما ذكر من النظر قلت اللذان هو وجوب قضاها
ولا تعلم الا واحدة من الخصال ليعرفها وان كان التعيين لا يوجب
الموجب وبما ذكره من العلم بالامتنان والالتزام بها
الغاية عينها فاللذان هو وجوب ادائها بالاصل الجميع ومنها
على قوام هو وجوب ادائها في الذمة بل ليس ما في الذمة الا الظاهر
وجوب الجمع ووجوب النظر ثابت ما لم يثبت وجوبها على انه لا يمكن
لمن فعله بالمعنى وليس له ان كان منصوصا فان النص هو اللذان والحاصل انهما
فما نحن فيه من جهة الشرح واما ذكر النظر من جهة المكلف والالتزام

اللان

وحيثما وكنا عند دلائلها يعلم ان ذمته مشغولة بالظهور والجمعة
لا شغل الذمة لا يمكن لا بدليل والقرينة انتفاءها والامكان شغل ذمته
بالجمعة دون الظهور تيقنا انما ذكرت انكم حال قبل ان يحتمل
في انتم احكامكم الادلة الشرعية واما بعد الاجتهاد فمعه فهو فلا
فمنع كمن الظاهر بالعلم او اصلها انما هو به ما لم يثبت يستلزم على تقدير
عدم ترجيح شرع من جملة الجمعة ووجوبها حلولة من الوجوب الى قنات
الجمعة ان لا يكون عدم ثبوت وجوب الجمعة ثبوت وجوب الظهور فلا
يكفر وجوب شرعها فانيا ان وجوب الظهور لا يحتاج الى الدليل وانما ثبت
بمجرد عدم ثبوت جمعة ولذلك انما هم ينظرون في وجوب جمعة علم
كثيرون عن الظاهر ان قيل ان ذمته شغل ذمته بالجمعة قلنا خبر
بمجرد الاحتمال فيما مع كونه معارفا بجمعة شغل ذمته تركها
للتقدير كيف يقول لا يجوز مجرد الاحتمال مع ما قالوه من وجوب
الحمل والتثبت على من فاته واحدة منهم ولم يدر انتم ما ثبت الفرق
واضح فانه يتبين من هذه النصوص شغل ذمته بواحدة منها لعلها
وجوب قضاها الغاية ولكن لما لم يدر انتم انتم ما يجب عليه

فعلها زاه واما
الظهور المستبين
الوجوب فانه لا
يكفر انما هو
فوجوب

مما وجب الظاهر باز واحد منها متقدرا فينبط في بناء الزمان على
 وجوب المحل العبادي بحج احتمال المانع والرجوع الى البدل المكنى كما في
 فيه اعراض الظاهر ولا يمكن ان يقال فيلزم سقوط وجوب المحل في حق
 اذا ظهر ان المراد من الاحتمال ليس محجرا لا محققا وانما هو في حق
 ما كان الطريق منه انما اثنين مثلا وانما يقيدان في احدهما لصح
 ولا يثبت سقوط الوجوب بل لم يعلم خلو احداهما عن الآخر فلو لم يعلم
 ذكرت من التغير الشرطية المشاهدة معلوم الشرطية بخلافه فيكون
 وجود اظام او ناييه الخاص غير معلوم الشرطية قلت نعم ولكن انما
 معلوم الشرطية وعدمه معلوم المادية وهو متولد بالضرورة من اعماله
 من انتفاء المانع فيحصله الجمع ومن انه يعلم ان زمة شغلها في
 الجمعية فيحصل العبادية التي هي ما هو متولد به فيحصل شر كماله يحصل
 فبطلانها مع العلم بتغلها فيكون فيكون وجود الزمان
 على الواحدة من باب وجوب المقدمه اقرون في الحجاب على كل
 من العبادتين الوجيب جملتها بل لا يخفى ان في هذه الزمان
 منها يعينها من باب المقدمه بخلافه بين فان حصل العلم براه
 الذمة التي جعلت المقدمه على العلم لان الفعل الوجيب على وجه الزمان
 او ترك الحرام وليس واجبا بل لا يربط على الامتنان فيكون قد
 حقيقة ولام يثبت الامر في بعضه لا يجب الامتنان فلا يجب
 عبادية يكون الامر متبانيا ما يثبتت الامر به فيحصل العلم به لا بد من

عبادة

عبادة عن الترتيب وايضا في جعل الامتنان مقدمه لفساد سلطان
 الامتنان عنده لا بد من عدم طهي الشرع بعينه ان قلت يفعل
 منها لا من حيث ان الامتنان بل من حيث انه مقدمه عقلية لامتثال
 المجهول قلت بعد تسليم وجوب الامتنان عند الترتيب لا يكون محجرا
 هو المطلوب لان فعل كل واحد من العبادتين لا يمتنع الامتنان والاحسان
 مع حيث كونها عبادة وموضوعه ذلك بل لا بد من مقدمه عقلية وهي لا تقتضي
 شيئا من ذلك شرط فيها ان تلت بل يجب على الامتنان بكونها مقدمه لامتثال
 باحدهما لا يعينها قلت بنية الامتنان والاحسان بكل منهما من العقل
 ان يكون احدهما غير مطلوب فذلك غير ممكن وبما يلتقطها
 نفسه ومن وكلفها لا يجبر وقد سلم وجوب الامتنان العبادية المجهول ان يفعل
 كلامها بنية انما تمثل بفعلها لا متقرب به الى الله تعالى ولا يتقرب بها
 موضوعه لفساد معلوم له في ذلك الوقت بعينه وان كان فسادا لا يكون
 لزاما للشرع مع بقاء لانه تعالى كفي احدهما غير مطلوب لثبوت يقين
 ذلك فيفعل بغيره الذي هو ان فعلها تلك الذي يكونها مقبلة
 عقلمانه لاخو ذمها كونهما غير عباد موضوعه لثبوتها لا يجب فيها
 الشرع والافيكو مقدمه شرعية كالوضوء للصلاة مثلا ولا بد من العلم
 مثلا ايضا فلا بد من جعل مقدمه لا شرعية الصلوات الوجوب فلو لم يكن
 فعلها معان باب وجوب المقدمه التفاضل فيحصله وبعد الترتيب
 من لا بد من فيما يفعل من بغير معلوم وهو يكون بفعل عبادية لا بد من
 وانما لا بد من هذا الدليل مصدرة ظاهرا والقول بان لا بد من
 في الاذن العلم بجواز بل لا يفر عن العلم بغيره قط لانه كذلك
 في غير الجواز وانما فيها فلا بد من الاذن من التوقف بغير العلم
 بالجواز والتوقف فيها على الحرمة فانهم قوله ومنه نظر في التاخر

لا يشترط الامتنان
 لعدم وجود المجهول
 لان كل من لا بد من
 شرعيا فيكون

الحمد لله الذي جعل دليل وجوب صلوة الجمعة واضح
الدلائل الواضحة واقومها كما جعل صلوة الجمعة افضل
التكاليف الشرعية واعظم الوضوب عليه جميع الدلائل
المعتبرة في الشرع باحتراز عبارة وجعل هذه المسئلة
مسئلة الإمامة في الوضوح والامانة والصلوة والسلام على
افضل من بلغ الشرايع وهدى وآله المعصومين **أما بعد** فيقول خادم العلوم الدينية محمد بن مرتضى المدعو
بمحسن الحسن الله غوايقه هذه رسالة في رفع الشبهة التي
لبعض متأخري أصحابنا في حقيقة وجوب صلوة الجمعة في
زمان الغيبة البغية باليفها وجه الله سبحانه لما رأيت

[illegible]

قوله والذين يخرجون من
 الجبال فيقولون لم نجاء
 من الجبال فخرجوا من الجبال
 على غنمهم واولادهم
 انما هم قوم
 الجور فليس لهم
 من عذرة الا جبر
 فعل الجور
 بمرارة الذم
 حكم الله في
 ما كان من
 قديم الزمان

عازر (صاحب)
نصفه به الامام
الاداء امام
لا يملك
الدين على
اولاد من
ان لا يملك

والاستماع بما سمع قلوبهم ومنهم من لم ينسب عليه الام في حاله
انما استوفوا العصبية والسمعة اذا لم يجدوا لعدوته
الحق واهله بما وجدوا فاحذوا بالحق والاكثار ولا يرفع راسا
الماعتبار وهو الذي يسمع ايات الله ثم يصير مستكبرا كان لم
يسمعها كانه في اذنيه وقرأ وهو كاذب في عمرهم يعمهون
فدعهم يخوضوا وليعبوا حتى يلاقوا يومهم الذي يوعدون
فلو كانوا لنا معهم واما الذين انشبه عليهم الام فاستنلو اعلمهم
الاباء والنصوص حتى يتبين لهم ان الوجوب العيني هو الحق
وانه غير مشروط بما يجب سقوطها في بعض الاماكن لا للقيمة
من اهل النفع والعدوان وان اشراط السلطان ليس عليه سلطان
واراعتبار النابت الفقيه ليس عليه رهاق ولا كراهة في راضته

والادلة الشرعية
والادلة العقلية
والادلة التاريخية
والادلة الفلسفية
والادلة العلمية
والادلة الاجتماعية
والادلة السياسية
والادلة الاقتصادية
والادلة الثقافية
والادلة الدينية
والادلة الاخلاقية
والادلة الجمالية
والادلة الرياضية
والادلة الفيزيائية
والادلة الكيميائية
والادلة البيولوجية
والادلة الجغرافية
والادلة المناخية
والادلة الفلكية
والادلة الفلكية
والادلة الفلكية

والاستماع بما سمع قلوبهم ومنهم من لم ينسب عليه الام في حاله
انما استوفوا العصبية والسمعة اذا لم يجدوا لعدوته
الحق واهله بما وجدوا فاحذوا بالحق والاكثار ولا يرفع راسا
الماعتبار وهو الذي يسمع ايات الله ثم يصير مستكبرا كان لم
يسمعها كانه في اذنيه وقرأ وهو كاذب في عمرهم يعمهون
فدعهم يخوضوا وليعبوا حتى يلاقوا يومهم الذي يوعدون
فلو كانوا لنا معهم واما الذين انشبه عليهم الام فاستنلو اعلمهم
الاباء والنصوص حتى يتبين لهم ان الوجوب العيني هو الحق
وانه غير مشروط بما يجب سقوطها في بعض الاماكن لا للقيمة
من اهل النفع والعدوان وان اشراط السلطان ليس عليه سلطان
واراعتبار النابت الفقيه ليس عليه رهاق ولا كراهة في راضته

والادلة الشرعية
والادلة العقلية
والادلة التاريخية
والادلة الفلسفية
والادلة العلمية
والادلة الاجتماعية
والادلة السياسية
والادلة الاقتصادية
والادلة الثقافية
والادلة الدينية
والادلة الاخلاقية
والادلة الجمالية
والادلة الرياضية
والادلة الفيزيائية
والادلة الكيميائية
والادلة البيولوجية
والادلة الجغرافية
والادلة المناخية
والادلة الفلكية
والادلة الفلكية
والادلة الفلكية

[illegible]

اشكال فيه ولعله السر في قوله ثم فاسعوا الى ذكر الله ولم يصل
فاسعوا اليها قالوا ما علقه على الاذان حنا على فعله طاعة
ذهب بعضهم الى وجوبه كذا ذلك وكذا القول في تعليق الامم
بالسعي فانه لم يقدروا عليها على ابلغ وجوب اذا وجب السعي اليها
وجبت هي ايضا بطريق اولي ولا معنى لا يجاب السعي اليها مع عدم
الاجابا كما هو ظاهر انتهى كلامه وقال الله سبحانه يا ايها
الذين امنوا لا ملهكم اموالكم ولا اولادكم عن ذكر الله ومن
يفعل ذلك فاولئك هم الخاسرون وقد فسر الاذكار ههنا ايضا
لصلوة الجمة فهاها الله ثم ذكر في السورتين وامر بها في
احدهما ونهى عن تركها والاهاها لاشتغال عنها بما في
الاخرى وتنبى الى قرأتها فيها اما وجوبا او استحبابا بالنسبة
السامعون مواقع الامم والنهي وموارد الفصحاء

فان لم يبق له من الدنيا
شيء الا ان يتركها
ويعتزلها

في التيميم بينهما وبين غيرها لا يتوقفها على شرط من اذن وغيره
 في ادعي شيئا من ذلك فعليه الدليل **الله** قوله صلى الله عليه واله
 كتب عليكم الجمعة وصية واجب الى يوم الجمعة وهذا صريح في
 الوجوب العيني المستقر اذ لو كان مشروطا بحضور الامام لم
 اولد لم يكر الى يوم الجمعة بل ايا ما قلنا من عدد وكما هو ظاهر
الله قوله صلى الله عليه واله الجمعة واجبة على كل مسلم الا
 عبد مملوك وامرأة او صبي او مريض **الله** قوله صلى الله عليه واله
 في خطبة طرلة حث فيها على صلوة الجمعة **الله** قد فرس
 عليكم الجمعة فمن تركها في حيوة او بعد موتي وله امام عادل
 استخفا فابها او جحد الها فله جمع الله تعالى له بارك في
 امره الا في صلوة له الا ولا يكون له الا لا يحج له الا ولا يصوم له
 الا ولا يركع حتى يركب وظاهر اللفظ الامام في مثل هذا النوع

في التيميم بينهما وبين غيرها لا يتوقفها على شرط من اذن وغيره
 في ادعي شيئا من ذلك فعليه الدليل **الله** قوله صلى الله عليه واله
 كتب عليكم الجمعة وصية واجب الى يوم الجمعة وهذا صريح في
 الوجوب العيني المستقر اذ لو كان مشروطا بحضور الامام لم
 اولد لم يكر الى يوم الجمعة بل ايا ما قلنا من عدد وكما هو ظاهر
الله قوله صلى الله عليه واله الجمعة واجبة على كل مسلم الا
 عبد مملوك وامرأة او صبي او مريض **الله** قوله صلى الله عليه واله
 في خطبة طرلة حث فيها على صلوة الجمعة **الله** قد فرس
 عليكم الجمعة فمن تركها في حيوة او بعد موتي وله امام عادل
 استخفا فابها او جحد الها فله جمع الله تعالى له بارك في
 امره الا في صلوة له الا ولا يكون له الا لا يحج له الا ولا يصوم له
 الا ولا يركع حتى يركب وظاهر اللفظ الامام في مثل هذا النوع

في التيميم بينهما وبين غيرها لا يتوقفها على شرط من اذن وغيره
 في ادعي شيئا من ذلك فعليه الدليل **الله** قوله صلى الله عليه واله
 كتب عليكم الجمعة وصية واجب الى يوم الجمعة وهذا صريح في
 الوجوب العيني المستقر اذ لو كان مشروطا بحضور الامام لم
 اولد لم يكر الى يوم الجمعة بل ايا ما قلنا من عدد وكما هو ظاهر
الله قوله صلى الله عليه واله الجمعة واجبة على كل مسلم الا
 عبد مملوك وامرأة او صبي او مريض **الله** قوله صلى الله عليه واله
 في خطبة طرلة حث فيها على صلوة الجمعة **الله** قد فرس
 عليكم الجمعة فمن تركها في حيوة او بعد موتي وله امام عادل
 استخفا فابها او جحد الها فله جمع الله تعالى له بارك في
 امره الا في صلوة له الا ولا يكون له الا لا يحج له الا ولا يصوم له
 الا ولا يركع حتى يركب وظاهر اللفظ الامام في مثل هذا النوع

في التيميم بينهما وبين غيرها لا يتوقفها على شرط من اذن وغيره
 في ادعي شيئا من ذلك فعليه الدليل **الله** قوله صلى الله عليه واله
 كتب عليكم الجمعة وصية واجب الى يوم الجمعة وهذا صريح في
 الوجوب العيني المستقر اذ لو كان مشروطا بحضور الامام لم
 اولد لم يكر الى يوم الجمعة بل ايا ما قلنا من عدد وكما هو ظاهر
الله قوله صلى الله عليه واله الجمعة واجبة على كل مسلم الا
 عبد مملوك وامرأة او صبي او مريض **الله** قوله صلى الله عليه واله
 في خطبة طرلة حث فيها على صلوة الجمعة **الله** قد فرس
 عليكم الجمعة فمن تركها في حيوة او بعد موتي وله امام عادل
 استخفا فابها او جحد الها فله جمع الله تعالى له بارك في
 امره الا في صلوة له الا ولا يكون له الا لا يحج له الا ولا يصوم له
 الا ولا يركع حتى يركب وظاهر اللفظ الامام في مثل هذا النوع

[illegible][illegible][illegible]

الجبهة على الخيرة على بعض الوجوه لفرقتها في الكلام واختلاف
 حكم الفرائض غير ما يوكدا في دليل المحققين وصداقه اقول وب
 لو كان وجوبها بخبر على بعض الوجوه لاستثنى ذلك الوجوه كما
 استثنى الملوك والسافرة غير ما فاراستثناء هو الاما
 هو من الوجوب العيني لا مطلق الوجوب لوجوبها عليهم لو حضروا
 وانما لهم الخيرة في الحضور كما نفرد عنهم فالوجوب الخيري
 فلا وجوب لاستثناءهم دون تركهم وما يخص الوجوب بوجوب
 حضور الامام عليهم فغير جايوا اما لا فلا خلاف في ان
 الى دليل يصح لذلك فذلك مستعلم ان الذين حضروا اي مقسك
 مسكون واما ما يافلان ان اريد بوجوب حضوره ومان
 ظهوره على وجه السلطنة والاستيلاء كما نقل عن جماعة منهم
 الصحيح فيستلزم خروج اكثر الجماعات واكثر الناس عن الحكم
 ولا يصح ذلك في حق من هو في وجه السلطنة والاستيلاء

ايا ظهور المعصوم عليهم على وجه السلطنة والاستيلاء وتولية
 جدا بالنسبة الى غيرهما بل في خروج اكثر افراد العالم وهو غير
 جازر عند المحققين وحل يستقيم عند الطائفة المستقيمة بخبر
 ان يكون المعصوم عليهم في مقام بيان الحكم الشرعي واداءه ببالغ
 في وجوب شيء ويقول انه واجبة كل اسبوع على كل مسلم الاجماع
 خاصة ومع ذلك لا يثبت ذلك الحكم لاحد من اجل عصره ولا المعظم
 السليمان لا يثبت لغيره من غير ان يثبت له عليه والذين
 خلافة امير المؤمنين عليهم في خوف ثبت جماعة في اخر الزمان عند ظهور القائم
 عليهم السلام وان اريد بوجوب الحضور ما هو اعلم من السلطنة والاستيلاء
 فلا وجه للتخصيص المذكور ولا في وجوب حضوره مع الخوف وبغير غيبة
 في عدم يمكن من الصلوة بنفسه ولا يبين نائب الذي هو مناط
 الوجوب العيني عند رفعه في غير الغيبة صححة الي بصيرة محمد

انزل الاذن والامر فان فرضوا
 في الموضع المذكور في قوله
 في قوله ولا يبين نائب الذي هو مناط
 الوجوب العيني عند رفعه في غير الغيبة

بمسلم عن الصادق عليه السلام قال ان الله سمع في سبعة ايام حسنا ولسان
 صلوة منها صلوة واجبة على كل مسلم اربعين لها الاخرة الموعود
 الملوك والسافر والمرأة والصبي وفي هذا الجمع ما فيه من الجاهل
 التاكيد والبيان لفظ الغرض الذي لا ينفك عنه كالجواب السابق
 التصريح بلفظ كل الذي هو واضح اللفاظ في العموم في الموضعين مع
 الاستثناء الواجب لزيادة التاكيد في العموم والشمول لساير الازمنة
 كالصلوات الاخر التي جميع بينها وهي الجمعة في الحكم **صححة**
 زارة قال في جعفر عظيم على من يجب الجمعة قال على سبعة نفر
 من المسلمين واجبة اقل خمسة من المسلمين اقدم الامام فاذا اجمع
 سبعة ولم يجاموا هم بمصمم وخمسهم وهذا نص في عدم اشتراط
 الاذن في دعاء عود وان مرادهم بالامام في مثل هذا الموضع امام
 الصلوة لا المعصوم فان سموا مثل هذا اذنام الامام واكتفوا

الصلوة واجبة على كل مسلم اربعين لها الاخرة الموعود

ان الله سمع في سبعة ايام حسنا ولسان صلوة منها صلوة واجبة على كل مسلم اربعين لها الاخرة الموعود

ب

به فقولنا ان الله سمع في سبعة ايام حسنا ولسان صلوة منها صلوة واجبة على كل مسلم اربعين لها الاخرة الموعود
 العبي كاشد اليه ان الله سمع في سبعة ايام حسنا ولسان صلوة منها صلوة واجبة على كل مسلم اربعين لها الاخرة الموعود
 وعلى المستعذر في الوجوب والختم في السبعة وهذا الجمع بين الاخبار
 المختلف في هذا المعنى ظاهر وفي حصة زارة عن الصادق عليه السلام
 يكون الخطيئة والجمعة صلوة ركعتين على اقل خمسة رهط الامام و
 اربعة وفي موثقة الباقين عن الصادق عليه السلام ادى بالجمعة
 سبعة اوجه اذناه **صححة** مضمون خارج عن الصادق عليه السلام
 قال في جمع العموم يوم الجمعة اذا كانوا خمسة فما زاد وان كانوا اقل من خمسة
 فلا جمعة لهم والجمعة واجبة على كل واحد لا بعدد الناس فيها الا خمسة
 المراد والملوك والسافر والمرأة والصبي قوله عظيم يجمع العموم يستدل
 اليهم اي يصلون الجمعة **صححة** مضمون غير عظيم يجمع العموم يستدل

الجمعة واجبة على كل واحد لا بعدد الناس فيها الا خمسة

هذا الحديث يدل على ان صلاة الجمعة واجبة على كل مسلم بالغ عاقل قادر على العمل في يوم الجمعة ولو كان في يوم السبت او في يوم آخر من ايام الاسبوع

يوم الجمعة فليصلوا وليلبسوا السرد والعمامة وليتوكعوا على قوس
او عصا وليقعد صدرهم للخطبة ويحرم القراءة وتعتك الركعة
الاول منها قبل الركوع **صححة** الفضل بن عبد الملك قال سمعت
ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا كان يوم الجمعة فليصلوا الجمعة اربع ركعات
فان كان لهم من خطب جعول اذا كانوا حصة بعد ما جعلت ركعتين
لكمال الخطبة وهذا فيه عدم اشتراط حضور الامام وانه
الاصل هذا الاذن العام الثابت الى يوم القيمة **صححة** محمد بن
مسلم عن احمد بن عبيد الله قال سالت عن ابي اسرة في رجل صلى
الجماعة قال نعم يصلوا وان بعد الايام لم يكن لهم من الخطب وهذا مثل
سابعها في الدلالة **صححة** زرارة قال قال ابو جعفر عليه السلام
واجب على من صلى العداة في اهل احدى الجمعة وكان رسوله
صلى الله عليه واله انما كان يصلي العصر فوق الطهر في سائر الايام

هذا الحديث يدل على ان صلاة الجمعة واجبة على كل مسلم بالغ عاقل قادر على العمل في يوم الجمعة ولو كان في يوم السبت او في يوم آخر من ايام الاسبوع

هذا الحديث يدل على ان صلاة الجمعة واجبة على كل مسلم بالغ عاقل قادر على العمل في يوم الجمعة ولو كان في يوم السبت او في يوم آخر من ايام الاسبوع

اذا مضى الصلوة مع رسول الله صلى الله عليه واله رجوا الى اهلهم
قبل الليل وذلك سنة الى يوم القيمة **صححة** ابي بصير ومحمد بن
عمر البارقي عن ابيهم قال ليس ترك الجمعة مع رسول الله صلى الله عليه واله
اخرى عن عبيد بن ربيعة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
يدع ترك الجمعة عن غير الله الاما في **صححة** زرارة قال حدثنا
ابو عبد الله عليه السلام عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
فقد وعيل فقال اما عنيتم عنكم **صححة** موهبة عبد الملك عن
البارقي عن ابيهم قال امتك اهل مكة ولم يصلوا في صلاة الجمعة قال قلت كيف
اصنع قال صلوا جماعة يعني صلوا الجمعة **صححة** محمد بن اسلم عن الصادق
عليه السلام قال اجتمعوا على من كان منها على راس من حاشي فان ادعى ذلك
فليس عليه شيء **صححة** عبيد بن ربيعة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
امال اهل باسرا في جمع هو لا يجمع هو لا يجمع هو لا يجمع هو لا يجمع

هذا الحديث يدل على ان صلاة الجمعة واجبة على كل مسلم بالغ عاقل قادر على العمل في يوم الجمعة ولو كان في يوم السبت او في يوم آخر من ايام الاسبوع

هذا الحديث يدل على ان صلاة الجمعة واجبة على كل مسلم بالغ عاقل قادر على العمل في يوم الجمعة ولو كان في يوم السبت او في يوم آخر من ايام الاسبوع

حسنة الخليل قال سالت ابا عبد الله ع عمن لم يدرك الخطبة
 يوم الجمعة لا يصلي ركعتين فان قاسه الصلوة فلم يدركها لم يصلي ان
 وقال اذا درك ركعتي من ركعة الاخرى فقد ادركت الصلوة فان
 استدركته بعد ما ركع نهي الظهر ربيع غير ذلك من الاخبار
 المستفيضة بل المولوة معنى فانها كثيرة جدا وفيما ذكرنا من العبرة
 كفاية لمن يذكرها ان شاء الله تعالى في ربيع الجنتين بعد فضل من صحاح
 هذه الاخبار الصحيحة الطرق الواضحة الدلالة التي لا يشك ولا
 يجوز وطا شبهة من طرأ اهل البيت عليهم السلام في الاصل في الجمعة والحيث
 عليها واجابها على كل مسلم علما استثنى والتوعد على تركها بالاطبع
 على القلب الذي هو علامة الكفر والعبادة بانه كانه عليه السلام في كتابه
 العزيز وتوكلنا ذكر غير هاتين الاخبار الموقفة وغيرها حسنا لما في النواع
 ورفعا للشبهة العارضة في الطريق وليس في هذه الاخبار مع كثرتها

لشروط الامام ولا من نفسه ولا اعتبار حضوره في الحائز هذه الفريضة
 العظيمة فكيف يبيع المسلم الذي يخاف الله تعالى اذا سمع مواعيد امر الله
 ورسوله وانتم عليهم بهذه الفريضة واجابها على كل مسلم ان
 تعصر في امرها وبهملها الى غير هذا ويعمل الجلو وبعض العلماء
 فيها وامر الله تعالى ورسوله وخاصة عليهم السلام احوق وعامة اولي
 فليحذر الذين يخالفون عن امره ان يصيبهم سنة او يصيبهم عذاب
 اليمى ولعمري ولقد صابهم الامور الاول فليقبلوا البناء ان لم يعف
 الله تعالى وبما يحسب حال الله تعالى العفو والرحمة قال ولا يحصل من هذا
 الدليلين معنى بهما الكتاب السنة ان كان مضافا فدخل تحت
 هذا والله تعالى واما في الآية الكريمة بهذه الفريضة العظيمة ونهيه عن
 الاكتمال عنها ومن كان مسلما فقد دخل تحت قوله النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وقوله الامم عليهم السلام ومن كان كافلا فقد دخل تحت تهديد قوله تعالى ومن

٤٨

في قوله تعالى ومن كان كافلا فقد دخل تحت تهديد قوله تعالى ومن
 في قوله تعالى ومن كان كافلا فقد دخل تحت تهديد قوله تعالى ومن
 في قوله تعالى ومن كان كافلا فقد دخل تحت تهديد قوله تعالى ومن
 في قوله تعالى ومن كان كافلا فقد دخل تحت تهديد قوله تعالى ومن

يفعل ذلك يعني الاتهام بما هو المأمور به من وقايمهم
 من تركها على ذلك الوجه طمع الله في قلبه لا من موضوعه لم يفعل ان لم
 يكن اعرف بالحق لنفسك واحدة من هذه التمسك بالنسب الى اسم من
 هذه الاسماء اعني الايمان او الاسلام او العقل وادخل تحت مقتضاه
 او اخبر بما راعا انك تفوز بالله من فتح التركة ومنه الغفلة
فان **نفسه** **بارك** **الله** **في** **هذه** **الاخبار** **مطلقة** **فله** **مباي** **تقليد**
 بشرطه ليس خارج واجاب بان مقتضى القواعد الاصولية وجوب
 اجراءها على الاطلاق والعمل على مدلولها الى ان يتحقق الدليل **المقتد**
 وصديقه انه غير محقق اما انه من غير ضابط ما يانه يجوز استناد
 الوجه في خبره من زرارة وعباب عبد الملك الى ان الامام ابن
 كاتبة على العلامة في نهائيه يقول لما اذنوا للوزراء وعبد الملك
 جاز لوجود مقتضى هو ان الامام واجاب بان مقتضى هذا القاء

هذا هو مقتضى القواعد الاصولية وجوب اجراءها على الاطلاق والعمل على مدلولها الى ان يتحقق الدليل

بهذا الشرط كون امام الجماعة الامام او من نصبه وليس الخبر ان
 الامام نصب احد الرجلين اما الصلح للجمعة وانما امرهما بصلو
 اعمر من فعلهما احدا ما بين وموتين وليس الخبر ان زياد علي
 غيرهما من الامور الواقعة بهما الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله
 والائمة عليهم السلام ليس بالكلية فان كان هذا كاديا في الاذن فليكن
 ملك الامور كافية ويكون كل مكلف جامع لشرايط الامامة ما دونها
 فيها منهم وكل مكلف مطلقا ما دونها في فعلها ولو بالايام بغيره
 كما يقتضيه الاطلاق ولا فرق في الشرع بين الامم الخاصة والعامة
 مرجع العمل بمقتضاه وايضا قام مما عليه السلام للرجلين ورد
 بطريقين الرجلين وغيرهما من المكلفين او من المؤمنين بقوله
 صلوا جماعة وقوله زرارة حقا ابو عبد الله عليه السلام على صلوة
 وقوله انما عنيتم عندكم من غير فرق بين المخاطبين وغيرهم الا

قوله منك يملك ولم يصل فيه فرضها الله وذلك اخرج عن
 موضع الدلالة وعلى تقدير اختصاص الحاطين بظاهر رواية
 اهم كانوا احقر في جماعة ولم يعين احد منهم الامانة ولا خصه بالامر
 والخش يقول على ان لاذن لو كان شرط الكار بعد الملك ان يقول في
 جواب عن الامام عليم لم يعتقد انما له اصلها لك انما ذلت
فان قلت ظاهر الخبرين يشيران الى انهما واثبات الجمعية
 انهما من اجزاء الاصحاب فقها واصحابهما ولي يقع منهما عليهما
 اكلان ليعرل اجتماعا على فعلها نذر ذلك على ان الوجوب ليس
 ولا لا نكر عليهما ما يركبهما كالا نكار نعم استفيد من جملة اقوالهم
 وفيه فرضها الله وجوبها في الجملة يتحمل على التخيير قلنا قد مر ما قد
 هذا الاحتمال في ذي الخبر الاول الذي رواه زرارة وبعبارة ايضا
 لا خلاف في ان وجوب الجمعية في زمان حضور الامام عليم عيني وانما

المراد

الخلاف في عبادة الانبياء بالاحضور ما يكون مع الاستيلاء
 السلطنة وهو ظاهر فظاهر اكثر **فان قلت** في حقبة المقام ان
 ذلك الزمان كان زمان نفيته وحيث وكانت السبقة لا
 تمكن من اقامة الجمعية بالاستقلال لان السبقة لا مائة ما كان
 منصوبا من قبل ائمة الضلال وكانوا لا يجدون لافضلهم كما
 يلزمهم احد امور ثلثة اما حضور جمعهم وعدم الاعتماد على صلواتهم
 بان مد ولا انفسهم كما يفعلون في حاشائهم فيريدوا على الركنين
 اخرين كما كان يفعل امير المؤمنين عليم ايام ابي بكر وعمر واما
 ان جميعوا سرا في موضع لا يطلع عليه احد منهم ويصلوا للبيعة
 وكعين بخطبة وهذا ان سر واما ان يصلوا اربعا في صلاة
 وكان لهم الخيرة في الامور الثلاثة وان كان الاولين افضل وهذا
 هو السبب في تركهم الجمعية في بعض الاوقات وهذا ايضا هو السبب



الاصلي وقوع مجتهد اصحابنا في شبهة الخيرة والمباغ الاقوي
لهم علم احداث هذا القول في هذه المسئلة وانت حريبان الخيرة فيها
ليس الا بالخيرة الشيعية من صحيح الرجلين في الوضوء سرايا عن عليهما
فيه جهر في بلاد الخالفين فانهم قد قدروا هذا الحكم في البحث
بزمان الغيبة وبلادهما ظاهر كان الامام او غايبا دون زمان
شكوك الحق وبلادهما ظاهر كان او غايبا الا ان هؤلاء المجتهدين
اشتبه عليهم معنى الخيرة في اصل الحكم والخيرة العارضة على الحكم وكذا
اشتبه عليهم زمان الغيبة بزمان الغيبة ولهذا قالوا ما قالوا
زعمنا ما زعموا وسموا احد في هذا الخيرة استحبابا او نهيانا قدروا
كلوا العزم ما ايقوا المفيد في المنفعة ويجب حضور الجماعة مع من
وصفنا من الامية رضا والتجيب مع مخالفتهم بغيره ويداوا وادعين
وصفة الامام الصالح للجماعة كما استطاع عليه وهذا احد على العباد

التي

التي يصح ان يكون مستثابتهم في الخيرة **قال** في الحقيقة
رحمة الله الذي يظهر الى ان الشرع لها والجماعة يصلح للجمعة
ما عهدوا فقهه من ذلك منهم انهم لا يستدرون الجماعة في الغيبة
والجمعة انما يقع في الاغلب من الخيرة الخالفين ونوابهم خصوصا
في المدد البعثة وزمان وعبد الملك كانا بالكونه في اشهر
مدد الاسلام ذلك الوقت وامام الجماعة فيها مخالف منصرف من
الجمعة الصلوات كانوا يتناولون بها هذا الوجه ولما كانت الجماعة
مراعاة لهم في انهم واجلها ما مضى الامام بغيرهم لم يتركها
مطلقا فلذلك حثهم على فعلها حيث تكون منها وعلى
هذا الوجه استمر الجامع اصحابنا الى هذا الزمان فاهل ذلك
الوجه العيني وانبت الخيرة لوجه من الله به ان جعلهم فيه
والحال انه الى تركها راسا في اكثر الاوقات ومعظم الاصناف

مع امكان ان يقع على وجهها وما كان حرم هذه القضية
 المعظم ان يبلغ بها هذا المقدار من التمايز بحمد هذا
 العذر الذي يمكن دفعه في كثير من بلاد الايمان سبها هذا
 الزمان وبهذا ظهر ان حجة الامام عليهم السلامين وغيرهما
 عليها دون ان ينكر ذلك عليهم من شد بدليس من جهة الوجوب
 المحض بل الوجه الذي ذكرناه وقد ثبت قبل هذا الوجه الذي ذكره
 الشيخ الامام عماد الدين الطبرسي رحمه الله في كتابه المسمى بفتح
 القرآن في هداية الايمان فقال فيه بعد نقل الخلاف بين
 المسلمين في شروط وجوب الجمعة الا بامامة اكثر ايجابها بالجمعة من
 الجمهور ومع ذلك يسمعون عليهم بتركها حيث انهم لم يتجروا
 الا بامامة الفاسق وتوكيد الكبار والمخالفة في العصيان
 السجدة انتهى المقصود من كلامه وفيه دليل على ان تركهم للجمعة

هذه

لهذه العلة لا امر اخر ولو كانا من طرفي وجوبها في جوارها
 مطلقا اذ لا امر المفقود حال الغيبة امر او اكثر بالانسية
 الى الوضع الذي يحضر فيه التام في كل من حضوره او غيبته لا سيما
 بنفسه لما تصور العالم الاسلاميه اكثر ايجابها من العالمين لان
 ذلك معلوم بالاطلاق ضرورة وانما يكون اكثر ايجابها حيث
 انهم لا ينزفون في المصركا بقوله الجفوي ولا خوف ولا حضورا
 كما يقول الشافعي ويكفون في ايجابها امام يصلي به اربعة
 نفر فكل من بها فيظهر بذلك كونهما اكثر ايجابا من المجموع وانما
 منهم من اقامتها غالبا ما ذكرناه من فصول الامعة على ان اقل
 بينا ان الامعة عليهم السلام اكثر واعلى تركها اذ اريد على ما ذكر في
 الحديثين وصحوا بوجوبها على كل احد كما استدلنا اليه في الاجزاء
 المقدمة وقوله لا يتركها لا يعذر الناس فيها وقوله الباقية عليهم

الشرائط
 من اقامتها واجوبه في كل واحد من الطرفين

من بركة الجمعة فليجمع طبع الله على قلبه فأي مبالغة وتكبير
 اعظم من هذا وأي مناسبة للجواب الخيري لأن تركه في زمنه
 إلى الغد لا يضاهي إجماعاً لا يجوز تركه لزم عليه قطعاً وأبلغ
 من ذلك قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم في خطبة طويلاً حيث
 فيها على صلوة الجمعة منها أن الله تعالى قد فرغ عليكم الجمعة فمن تركها
 في حيوة أو بعد موت استخفافاً بها أوجبوا لها فجمع الله
 شمل ولا يترك في أموره الأول أصلاً له الأول كونه له الأول لا يحج له
 الأول أصوم له الأول لا يبره حتى يتوب قبل هذا الخبر المخالف الموافق
 واختصاراً في الغايات تركها لا يدخلها في هذا الباب وامثال
 ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة عليهم السلام كثيرة في الله على الجاهل بها
 ولست عليها ولو لم يكن في الباب إلا الآية السريعة في سورة الجمعة
 لكان ذلك في الأول والأصابع شافية عند ذوي الاعتبار انتهى

كلام

كلامه على الله مقامه **الباب الرابع** في الدليل على عينية
 وجوب الجمعة إجماع المعتزلة والظاهرية به سئل كل واحد
 الفقهاء وأما الجمعة عليهم إن شاء الله تعالى فأنشدوا الله عز وجل
 كانوا لا يمشون في الأرض إلا بكتاب الله سبحانه وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم
 والله ولا يمشون في المعصية من صلوات الله عليهم ولا يكونوا
 على منهاج أصحاب الأئمة وجوارهم كانوا لا يفتنون في
 الدين بأمرهم ولا يعبدون إلا صلوات الله عليهم المنسوبة إلى
 العامة أمروا لا يستعملون ما يشبه على تلك الأصول المصطلحة
 المحدثه بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم كالأجاء والأجهاد والقياس
 والاستحسان وغير ذلك لا يعوت أقوالهم عنهم بل ينبغي فاقوا
 إلى يوم القيمة وأقوالهم يكاد يكون حجة من دون طلب دليل عليها منهم
 لعدم تجاوزهم مضمون الأحاديث المعصومية والعرف زمانهم

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

جمله كلامهم وعباراتهم لتشدبها على تصدير ما ذكرناه ثم
نفت به الإجماع المحض عند العالمين ثم على الوجه بالعيني وأكثر
ما يحكي من الأقوال سيما أقوال العالمين بالوجوب العيني في زمان
الغيبه قد راينا في كتبهم ومصنفاتهم والم ينظرون في تصديقهم
قد نقل الإجماع من نفقات أصحابنا كالعادة المثل ودين المجتهدين
وصاحب المزار وغيرهم قدس الله أسرارهم **في القدر**
الأخايرين المعقل على أقوالهم غير المتغيرا وهم الباقي فتاويهم بعد
موتهم فعلا سلام أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني رحمه الله صاحب
كتاب الكافي الذي صنف لبعض أروائه الذي يشكي إليه أمور اشكته
عليه يعرف حقايقها باختلاف الرواية فيها ولا يجد خبره من
مذاكره ونفاضة عن شيوخه وأهله الجبان يكون عنده كتاب كاف
يجمع مرجع فنون علم الدين ما يكفي به التعلم ويحج إليه المستند

واخذ من من يد علم الدين والعلم به بالامان بالصحة من الصلوات
 عليهم والسنن القائمة التي عليها العمل وبها يودي فرض الله
 وسنة نبينا في مخاطبة الله وقد رتب الله والحمد لله باليف ما سالت
 وارجوا يكون حسن لو خبت في ما كان من غير تقصير فليقتصرنا
 في هذه النسخة اذا كانت واجبة لاختلاف اهل المتسامع ما
 وجب ان يكون مشار كل من اقتبس منه على انية من في دهرنا
 وفي غابر الى انقضاء الدنيا اذ الرب عز وجل واحد والرسول محمد
 حاتم النبيين صلى الله عليه وسلم واحد والسنة واحدة وحلال
 محمد حلال وحرام حرام الى يوم القيمة هذا كلامه في اول الكتاب
 قال في كتاب الصلوات من باب وجوب الجمعة على كل حي ذكر صحيحة
 محمد بن مسلم والي بصير عن الصادق عليه السلام ان الله فرض في كل اسبوع
 ايام خمس صلوات منها صلوة واجبة على كل مسلم ان يسجد بها

الا خمسة الى اخرها وصحة زيادة من الباقر عليه السلام فرض الله على
 الناس من الجمعة والجمعة خمساً وثلاثين صلوة منها صلوة واحدة
 فرضها الله في جمعة وجمعة الى اخرها وقد سمعت الحديثين
 تمامها وروى اجلاء اخر في غير العدد ووجوب حضور من
 كان على رأس فرسخين واشترط الفضل به للجمع من ثلثة اصيال
 واقتصر عليها وهذا صريح في ان مذهبه وما كان يعنى به وجوب
 عليه الوجوب العيني من دون شرط اذن ولا يجوز تركه الى بدل
 اذ لو كان اعتقد شيئا من ذلك وكان قد وصل اليه حديث فيه
 لذكره عادة كما هو طريقتهم في الحديث صدوق الطائفة ابو
 جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن ابوي القمي طاب ثراه قال
 في كتابه من لا يخفى عن الفقيه بعد ان اعترف في اوله بان قصد
 فيه الى ايراد ما يقع به ويحكم بصحة ويعتقد فيه انه حجة فيما بينه

في كتابه من لا يخفى عن الفقيه بعد ان اعترف في اوله بان قصد فيه الى ايراد ما يقع به ويحكم بصحة ويعتقد فيه انه حجة فيما بينه

وبين ربه باب وجوب الجمعة وفضلها ومروءة صفت غلبه الصلوة
والخطبة قال ابو جعفر الباقر عليه السلام لو دارت الارض بين
عز وجل على الناس من الجمعة الى الجمعة وثلاثين صلوة منها صلوة
واحدة فرضها الله في جماعة وهي الجمعة وذكر الحديث تمامه و
هو صريح بان مذهبه وما يفتي به ويعمل عليه انما هو الوجوب
العيني من دون شرط وتخيير **قال** طاب ثراه في كتابه المنقح
في باب صلوة الجمعة واصلت الظهر مع الامام بخطبة صليبت
ركعتين واصلت بغير خطبة صليبتها اربعاً وقد فرض الله
من الجمعة الى الجمعة ثمان وثلاثين صلوة منها صلوة واحدة فرضها
الله في جماعة وهي الجمعة ووضعها عن الصغيرة والكبيرة
والجوز والسافر والعبد والمرأة والمريض والاعمى ومن كان
على راس فرسخين ومصلينها واحد فليصلها اربعاً كصلوة

الظهر

الظهر سائر الايام قال زبير المحققين وكالاته هذه العباد
واحدة من وجوبها قوله واصلت الظهر مع امام الى اخره
فالمراد بالامام حيث يطول في مقام الاقامة من يعتدي به
الصلوة اعم من كونه السلطان العادل وغيره وهذه العباد
خلاصة قول الصادق عليه السلام في موثقة سماعة حيث سألته عن الصلوة
بوجوب الجمعة فقال امام مع الامام ركعتان وامام صلي وحده
اربع ركعات بمنزلة الظهر يعني اذا كان اماماً بخطبة فاذا لم يكن
اماماً بخطبة فهي اربع ركعات وان صلوا جماعة هذا اخر الحديث
والله رحمه الله طهفة في هذا الكتاب ان يذكر من وجوب الاجابة
مجموعة عن الاسانيد لا يخرها عاباً وانما فلا يمكن حمل على
من وجبها وهو انه ليس بشرط باجماع المسلمين فان الشرط عند
القال له هو امر نصيبه ولا شك ان منصبه بغيره ومنها قوله

في المولد من التفاح والدمعة من ثلثة ادواء البرص والجلد
 والمعرة بالحدود المشيئة لم اقبلت عليه الاسلام والمعرفة
 بعفة الصلوة والافصاح في الخطبة والقراءة لقائمة في الصلوة
 في وقت ما من غير تقديم ولا اخير عنه بحال والخطبة بما يصدر
 من الكلام فاذا اجتمعت هذه الثمانية عشر حصة وجب
 الاجتماع في الظهر يوم الجمعة على ما ذكرناه وكان فرضها على
 النصف من فرض الظهر للحاضر في صايح الايام قال في الحنفين
 رحمه الله وهو صحيح في المعتبر في امام الجمعة هو المعتبر في
 امام الجماعة عندنا على تسليمه في الشرايط ايضا فانه لم يعتبر
 فيه العدالة الطكاية لها اعتبره المسامحون بالكسبي
 بظاهر الايمان الكافي في الحكم بالعدالة حيث لا يظهر لها مخالف
 كادب الية جماعة من علماء المتقدمين وذلك انهم على

بما هو لازم لا يبرهن عليها

ان ادراك الامام ليس بشرط مطلقا خلاف ما ادعاه القوم
 المذكورون والكذلك بقوله فاذا اجتمعت هذه الثمانية
 عشر حصة وجب الاجتماع في الظهر يوم الجمعة في ظاهر
 ايضا كون الوجوب متعيना مطلقا لا ذلك هو ظاهر اطلاق
 الوجوب ولانه هو المراد في بعض الاحوال وهو حضور الامام
 او من نصبه اجماعا والمعتبر عند الله لم يعرف في كلامه بيان
 المراد ان مطلقا لاجل الشرط متحد فيها فاستعمل في الامر
 بغير مرتبة وانبات الفرق بين الامان مع اطلاق لفظة غير
 معتبر في قوله في الكتاب المذكور باب عدد من يجمع في
 الجمعة وعدد من خمسة نفر عدد الامام والشاهدين المشهود
 عليه والمنوي لقائمة الحدود فدل كلامه هنا على ان الامام
 ليس بشرط وان المعتبر حضور قوم بعد المذكورين لا عينهم

فكرنا كما قالوا في انهم هو الامام
 او من نصبه اجماعا والمعتبر عند الله لم يعرف في كلامه بيان

فكرنا كما قالوا في انهم هو الامام
 او من نصبه اجماعا والمعتبر عند الله لم يعرف في كلامه بيان

استغنى **قال** المفيد طاب ثراه ايضا في كتاب المغتفر واعلم ان
 الرواية جاءت عن الصادق عيسى بن ابي طالب عليه السلام في قوله تعالى
 من الجمعة الى الجمعة خصال ثلاثين صلاة لم يفرغ من الجمعة الا في
 صلاة الجمعة خاصة فقال اهل البيت يا ايها الذين امنوا اذ النودي
للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع ذلكم جبارا
لكم ان كنتم تعلمون وقال الصادق عيسى بن مريم من ترك الجمعة
 فكأن من غرطه طبع الله على قلبه فغرضها وفقد الله الاجتماع
 على قدر سنائه الا انه يشترط حضور امام مأمون على صفات يتقدم
 الجماعة ويخطب بهم خطبتين بقطعة بها والاجتماع على الجنبين
 في الاربع ركعات ركعتان واذا حضر الامام جئت الجمعة على
 سائر المكلفين الا من عذر الله منهم وان لم يحضر امام
 ففرض على الاجتماع وان حضر امام تجل بشطر من يتقدم في

به الاجتماع فحكم حضوره حكم عدم الامام والشرائط التي يجب من
 اجتماع الجمعة ان يكون حرا بالاعطاء في ولايته محضيا
 الامر من البربر والجدام خاصة في خطبة مسدودا من معتقد الحق
 باسمه في ديانته صادقا في خطبة صليبا للفرض خاصة فاذا كان
 ذلك واجتمع معه اربعة نفر وجب الاجتماع ومن صليبا امام بهذه
 الصفات وجب عليه الانصات عند قرائة القنوت في الاولى من الركعتين
 في فرضية ومن صليبا خلفا امام بخلافه ما وصفا من باب الفرض على
 المشروع فيما قد ساء ويجوز حضور الجمعة مع من وصفه من الامامة
 وفرضه ويجب مع من خالفهم بقية ويداوي هشام بن سالم
 من زرار بن عيان قال حسنا ابو عبد الله عيسى بن علي عليه السلام
 حتى ظننت انه يريد ان ياتي فقلت نعم وعليك فقال لا انما
 عنيت عندكم استغنى كل واحد وهذا الكلام ايضا صريح في الوجوب

العيني غير ان شرا امام او نائب سوى امام الجماعة وقد بالغ
 في الوجوب وكرر ذكره بحيث لا يحتمل الوجوب المجتزئ اذ كالا يخفى
 على السائل وظاهر الشيخ ابي جعفر رحمه الله تعالى انه يذهب الى وجوبه
 للمنفرد لا نفل هذا الكلام واورده بعد الاخبار والدالة عليه ولم
 يفرض لبيان تأويله وتخصيص كل هو دابة فيما يخالف ظاهره
 لمذهبه وقال القاضي ابو الفتح محمد بن علي الكراخي رحمه الله
 كتابه المسمى بتدبير المسترشد بن بعد ان ذكر جملة من اجكام
 الجمعة والعدد المعتبر فيها خمسة ما هذا القطر واد اخصر
 العدد التي يصح ان ينعقد بحضورها الجماعة يوم الجمعة وكان
 امامهم وضيا متمكنا من اقامة الصلاة في وقتها واوراد ^{الخطبة}
 على وجهها ولو كانوا حاضرين منفردا ذكرها بالغياب كما لا ينفع
 اصحابا وجبت عليهم فرضية الجمعة جماعة وكان على الامام ان

خطره

في خطبهم خطبتين ويصلي بهم بعد ما ركعتين الخ قال في المحققين
 وهذه اية من العبادات الصريحة في الاكفا للجمعة بامام موصى
 بالجمعة وهي في عمومها لا تخص الامام وعبية كبرياء الشيخ
 المنفرد ولا انها على الوجوب المتعين ايضا اظهر انهم في قول
 الشيخ عماد الدين الطبرسي في كتاب صحيح العرفان المصنف في الاما
 بعد نقل الخلاف بين المسلمين في وجوب الجمعة ان الامامية الكثر
 اجماعا بالجمعة من المهور ومع ذلك فينعقد عليهم به كما حثنا الام
 لم يجوزوا الانبياء بالفاصول ويكتب الكبار والمخالف في العتيد
 الصيغة استوى وقد نصى وجب كالتما على الوجوب العيني وعدا
 اشتراط الاذنين والنايب في الباب السابق فلو منعدها وقال
 الشيخ ابو الصلاح السبي بن طهم الجلي رحمه الله في كتابه المسمى
 بالكافي لا ينعقد بالجمعة الا بامام الملة او منصوب من قبله

او من كمال الصفات امام الجماعة عند تعدد لا يرضى قال
 وزير الحنفية بعد نقل هذا الكلام ليس في عبارات اصحاب
 اجل من هن ولا ادل على التقدير في ذلك خلا فارجع
 ذلك في تنبيه الامام الصالح للجماعة على تعدد الامام ^{منصوب}
 ليس نظرا لبدء عنده على صلق الجماعة لانه قال في الكتاب
 المذكور في باب الجماعة واول الناس بها امام الله او من
 فان تعدد الامام لم ينعقد الا امام عدل لم يفقد ذلك
 احكم الجماعة عنده في الصلواتين على حد سواء ومع ذلك
 فالوجوب عنده عيني مطلقا على ما صرح به في كتابه بعد
 ذلك فانه قال واما كمال هذه الشروط انفق جميعه
 واستقل في الظاهر من اربع ركعات الى كتابين بعد الطهارة
 وتبين في هذا الخصوص على كل رجل بالغ حر سلبه محال السما

حاضر بينه وبينهما فاحتجنا فادونها وسيقط فرضها عن
 عدله فان حضرها تعين عليه فرض الدخول فيها جماعة فقد عبرا
 بتعين المصنوع في الموضوعين الدال على الوجوب المصنوع من
 غير فرق بين حاله حضور الامام وعدله قال ومن غلبا التقوى
 من فعل الشهد ووجهه انه في البيان غلبا الصلاح القول
 بعدم شرعية حال الفقيه كقول سائر ائمة اديس مع نصيحتي
 ابي الصلاح بما ذكرناه وقطوعا بالوجوب مطلقا واصله عينا
 والظاهر ان ذكره انقضى هو والافق نقل هو في شرح الادب
 عرب الصلاح القول بالاستحباب مع جملة القائلين به وكذا
 نقل عن العلامة في الحاشية ما به حاكما عبارة التي حكيناها
 اولاً ومع ذلك ففعل الشهيد في الشرح المذكور غلبا الصلاح
 القول بالاستحباب ليس صحيحا ايضا لما عرفت من تصريحه بالوجوب

العيني انتهى كلامه واما الشيخ ابو جعفر محمد بن الحسن الطوسي
 رحمه الله فهو اول من قال باسقاط الامام اذ يبيع مع الكفار
 وبتبعه عليه الآخرون وكان مذهبه الوجوب العيني مطلقا
 كما بر من تقدمه ووافقه على الامور التي يبيها ابو الصلاح كما
 نقلنا عنه وعبارته التي حكيناها كانها تفسير الكلام الشيخ
 الا ان الشيخ لما ذكر في كتبه الخبر العارض على الحكم في فناء البقية
 كما استدل اليه سابقا فهم جماعة تآخروا عن كلام الشيخ في الحكم
 فاخاروا القول بذلك بل احدثوه مرجح لا يقررون حكمي
 زير المحقق في شرح درايته بعد ان قال فبين آخر عن الشيخ من
 الفقهاء ان اكثرهم كانوا مقلدا لعن السيد ابن طاووس عن حده
 ورام بن ابي فارس المحقق سيد الدين محمود الحلي حده
 انه لم يبق للامامية معنى على التحقيق بل كلامهم حال انتهى وهو

اول من عارض اصول الفقيه من الامامية واختلفوا في المسئلة
 الواحدة حسب تعدد الارض والكسب بل في الكتاب الواحد
 قال صاحب الفوائد المدنية اجماعا من اصحابنا منهم العلامة
 اعترفوا بالعدم ما كانوا اخباريين واما حديث الاصوليين
 الامامية من زمان الشيخ الطوسي انتهى ولذا عباراته الشيخ
 مركبة المشهورة قال في النهاية بعد ان ذكر في اول الباب شيئا
 بالسطح العادل او من يامر ولا يأسر الجميع المومنون في زمان
 الفقيه بحيث لا ضرر عليهم فيصلا اجماعا فخطبتين فان لم يتمكنوا
 من الخطبتين جاز لهم ان يصلوا جماعة ان جمع ركعات في وقت واحد
 كلامه في ذلك وفيهم من ان استدل في اول الباب بحضرة الامام او
 ناهية مختص بحال المكان كما بر شد اليه اخر كلامه حيث جاز الاجماع
 فصولا للجمعة العامة المومنين اذا تمكنوا منها حال الفقيه ونظيره

من كلامه ان هذا الوجوب العيني حيث قال فان لم يتمكن من
 الخطبة جازيهم ان يصلوا جماعة فان يعلق جواز الطهر على عدم
 من الخطبة وذن بعدم جواز فعلها لو كنوا منها ونفى الياس
 لا ينافيه لانه اعم منه كما هو ظاهر وايضا فانه استدلال على ذلك
 بالاجابة المقتضية لا يخفى انها ادلة على الوجوب العيني وانما
 يدل ذلك بناء على ان العالم من عدم ممكن المومنين من اقامة الجمعة بانفسهم
 امام منهم كما استدلنا في الباس في كلامه هذا كفى الياس في
 كلامه من قال الياس مع الوجوب في الوضوء في بلاد الحرمين اذا
 كان المتقضي ايمانا ان يطلع عليه احد منهم فان هذا القول لا
 ينافي الوجوب العيني للسمع كما هو ظاهر بما يقال ان غرضه الرد
 على سبيل وجبت منع من فعلها فاكفى بنفى الياس واعتد
 فيه على ظهور عينية وجوب الجمعة حيث يمكن فعلها من دون

فان هذا لا يشتهر على احد كما هو ظاهر الكتاب السنة لا ينافي
 شيخ الاحكام واما الوجوب الخيري فهو شيء محدث واما احد
 بعد الشيخ وقال في الخلاف بعد ان اشترط اذن الامام او من ينصبه
 فان قيل البريد ورويه فيما مضى من كتبكم انه يجوز لاهل القرى او
 والمومنين اذا اجتمعوا العدد الذي يعتقد بهم ان يصلوا الجمعة
 فكذا لا ينافي ما دون في غيبه في مجرى ان ينصب الامام من يصلي
 منهم انتهى وفي هذا العبارة زيادة تصحح على العبارة في السابق
 بنيت الاذن العام للكلمتين مقام الاذن الخاص الموجب لوجوب
 الصلوة عينا واما جعل ذلك مجازيا مجرى اذن الامام نظرا الى
 اذ هم عليهم في الاخبار السابقة للمومنين في اقامة هذه الصلوة
 فيكون كلف امام خاص والى هذه العبارة اشار الشهيد رحمه الله
 في الذكرى فانه قال بعد ان ادعى الاجماع على شرط ذلك هذا مع

حضور الامام عظيم وامام غيبته هذا الزمان ففي انعقادها
 قولان محمداويه قال معظم اصحاب الجواز اذا امكن الخطبتان
 شرعا ولعلنا يمين احدنا ان الادراج اصل من لائمة الماضين
 فهو كاذب من ايام الوقت والميل اشار الشيخ في وقت الثاني ان
 الادراج انما يعتبر مع امكانه مامع عليه فيسقط اعتباره ويبقى
 عموم القيد في خالف المعارض في القول والتعليق وجسار و
 الاعتماد على الثاني اذا عرفت هذا فقد قال الفاضلون بسقوط
 وجوب الجعة حال الغيبة ولم يسقط الاستحباب وظاهرهما
 انه لو اتى بها كانت مجزئة عن الظهور والاستحباب انما هو في
 الاجتهاد او بمعنى انه افضل العرف من الواجبين على التخيير وبما
 يقال بالوجوب المصنوع حال الغيبة لا قضية التعليق بل ذلك
 ما الذي اقتضى سقوط الوجوب لان عمل الطائفة على عدم

الدور

الوجوب العيني في سائر الاعصار والامصار ونقل الفاضل في
 الاجماع انه كونه وفيه كماله واضحة على الاجماع مخصوصا بال
 الامكان وارجح في الخلاف ان على الوجوب العيني حيث قال
 وقضية التعليق بل ذلك ولعلنا اشار بقوله وبما يقال بالوجوب
 المصنوع ان تلك العبارة وامثالها من عبارات القدماء وربما
 كان في كلامهم اشعار بعدم ثبوت الاجماع عنده ومنعته نسبة الى القائل
 ام العلامة والاجماع الذي ادعاه العلامة على اشعار الوجوب
 العيني لله باستقراء الظهور وهو اذ الامام او نائبه الماذون
 له في الوجوب العيني ودد عرف حاله واخصاصه مع التسليم
 بحالة الامكان كما اعترف به الشهيد رحمه وطفى ان لو لم هذا
 الاجماع انما لا من ظاهر كلام الشيخ رحمه حيث عبر عن الوجوب
 ما دون بقا الناس وتارة بالجواز استفادوا من الوجوب الخيري

ويعلم ان الشرا الذي اشتراطه لا يختص بالوجهين المذكورين
ذلك الشرط في كثير من كتب الصحاح كان في بعضها مقرونا بدعوى
الاجماع اعنفه واهما على هذا الوجه **قال** في المحققين من
الجمهور ان الشرا في حق الله في حق من الشرا في حق الله
بالمعنى منها كقول سائر واقفان في نقل قوله بالجواز على وجه
تصريح في حق الجواز ما عاينه مدعي الادب من الكتب عليهم السلام
كضمهم امام اخا صالها الموجب للوجهين وكذلك صرح
به في الاثر ان تركه اسهل من نسبة خلافه الى **قال** وعبارة
النسخة في سبيل في الجامع مثل عبارة الشرا في جميع الكتب
بنفي الباس عن اجتماع المؤمنين حيث يمكنهم الخطبة اسمى كلمة
اما السبيل المتضمن في الله فهو ان نقل عنه المنع في اجوبة المسائل
المباهاة في ان لا ان في المحققين طاب ثراه **قال** ان كلامه ليس بتصريح

فيه بظاهره ذلك كما عرفت في جميع من نقل ذلك عنه قال ومثل
هذا القول الشيعي الخالف لجمهور المسلمين وصرح الكتاب
والسنة لا ينبغي اثباته ونسبته الى مثل هذا الفاضل بحمد
الظهور لا بد فيه من التحقيق وانما كان بظاهره ذلك من غير
التحقق والاسال لما سأل عن نقله للجمعة حل يجوز خلف الموافق
الخالف جميعا اجاب بما هذا الغرض لاجتماع الامم امام عادل او
من نصبه الامام فالحكم على ظاهر هذه العبارة واضح وهي مع
ذلك لا يمتثل خلاف ظاهرها من جهة من احد من محل النقل الموجب
الى الماهية على نقل الكتاب وهو واقع كثيرا في الكتاب والسنة
ويؤيد هذا الوجه انه قال في كتابه الفقه المسمى بالاحوط
ان لا يصح للجمعة الا بالبلطاط واما زمان لانها اذا
على هذا الوجه العقدة وجاز تاجرا واذ لم يكن فيها

اذن السلطان لم يقطع على صحته او اجرائها هذا الغلط وهو ظ
في ان اذ الامام معتبر اعتبارا كمال احتياط لا تعين والتأني
حل المنع من الصلوة بدون اذ الامام العادل مع امكان اذنه
لا مطلقا كما هي عادة الاصحاب انهم يطلبون اشراف اذنه في
الوجوب بخلافه حال الغيبة بدون يدبر بالاشترط
على تقدير امكانه ويؤيد هذا الحل كلام الرضا على الخصوص
قوله في الكتاب المذكور سابقا والاحوط ان لا يصلح الجمعة
الا باذن السلطان الا ان اذنه انما يكون احوط مع امكانه لا
مطلقا بالاحتياط مع تعذره في الصلوة بدون امتثال
لعموم الامور الكتاب والسنة وغيرهما من الادلة ومع قيام
الاحتمال فيقطع القول بنسبة الرضا على التخصيص وان
كان ظاهرة ذلك انتهى كلامه على الله مقامه اقول ويحتمل انه

ان يكون

ان يكون مراد السيد بقوله او من نصبه اعم من مضمون الخاص او
العام كادل عليه قول الشيخ في الخلاف حيث قال جرى ذلك
مجرى ان نصب الامام من يصلي بهم **واما اسلاو** فقد نقل عنه
ابن ادريس في سيرته انه قال في رسالة لعقراء الطائفة ايضا
ان يصلوا بالناس في الاعياد والاستسقاء فاما الجمع فلو قال
هذا اخر كلامه اسلاو في اخر رسالة وهو الصحيح ثم اني اريد
بشيئين وهما ابن الجري استجب من وهما العناكب
وسنهدم بنيانها بحيث يصح هبها من بناء ذو الولاية
في السياسة وامنع اسلاو فيحمل ان يكون بناء على النقية
لا عدم الشرعية اذ العامة يرون في الاعياد والاستسقاء
ملا يرون في الجمعة من جوار السفرة بها وكفاية وجوبها وغير ذلك
وبالجمله فهو كلام اجمال ولها من رد وتعرض لبل لا شبهة

مع انه خلاف ما عليه السليم كافة فلا اعتماد عليه وعلى اثنين
 مواد منه **وقال** المحقق ابو العباس جعفر بن سعيد في المعية
 مسئلة السلطان العادل او باية شرط في وجوب المجعة وهو
 قول العلامة اهل الخلاف في غير فقرتها العامة ثم قال و
 البحث في مقامين احدهما في اشتراط الامام او باية من المصاد
 مع الشافعي ومعهذا فعل النبي صلى الله عليه واله فانه كان
 يعين امام المجعة وكذا الخلفاء بعدهم فكان لا يصح ان يصب
 الانسان نفسه فاصنام من دون اذن الامام فكذلك امام المجعة
 وليس هذا قياسا بل استدلالا بالعمل المستمر في الاعصار ^{التي}
 خرج الاصحاب ثم ايدى برواية محمد بن سيبان وسندهما
 ثم اخذ في اجوبة سنية العامة ثم قال المقام الثاني لشرائط
 عدالة السلطان وهو ان يراه الاصحاب خلافا للباقيين

22

وموضع النظر الاجتماع مظنة النزاع ومنار الفتن و
 الحكم موجبة لحسم مادة الهرج وطمع بآخرة الاختلاف و
 لو بقي الامع السلطان فمع المعنى الذي اعتبره وقت
 نيابة امامه المجعة على اذن الامام بوجوب عدالة الفاسق
 يسرع الى بواعث طبعه وراي الهوى لا الى الواقع المصلحة فلا
 يتحقق حسم مادة الهرج على الوجه الصواب بل يكر العادل و
 لا الفاسق لا يكون اماما فلا يكون له اهلية الاستقانة لا
 يقال لو لم يذكروا لما انعقدت المجعة بل اجمع عدمه ^{بخطاب}
 العدل في الموضوعين وقد اخرجتم ذلك اذا امكنت الخطبة
 لا بالحب بل بالندم كما هو والدواعي على اعتمادها فلا يصل
 الاجتماع السليم للفتن الا نادرا ثم اخذ في جواب شبه
 العامة ثم قال بعد ذلك لو لم يكر امام الامر ظاهر سقط

الوجوب ولم يسقط الاستحباب وصليت جمعة اذا امكن
الاجتماع والخطبتان فيه قال الشيخ وانكره سائر الاستدل
عليه بولاية الفضل بن عبد الملك قال استحبنا عبد الله عليه السلام
اذا كان يوم في يوم صلوا الجمعة أربع ركعات فان كان لهم من خطب
جسموا اذا كانوا خمسة نفر والرواية السابقة وكذا ترى
مخرج في جواز فعلها حال الغيبة بدون ذكر الامام علواً واطلاقاً
الروايات وان الاجماع الذي ادعاه يخص ما بالوجوب العيني
بدليل انه كفى بحكم حال الغيبة بالاستحباب ومواده كونه ال
الفردين كما قرناه سابقاً بصلواته فلهما حاجة امكان
الاجتماع والخطبتين وقال بعد ذلك في موضع اخر من الكتاب
لو كان السلطان جباراً لم يرض عن الاستحباب والاجتماع وانعقد
جمعه واطبق الجمهور على الوجوب لانا بيننا الامام العادل او

من نصبه شرط الوجوب التقدير عدم ذلك الشرط اما الاستحباب
فلما بيناه من الاذن مع عدمه انتهى **قال** العلامة في التذكرة الجمعة
واجبة بالنظر والاجماع ثم قال في مسئلة اخرى وجوبها على الاعيان
ثم قال في شرط وجوب الجمعة للسلطان ان ياسبه عند علمائنا اجماع و
استدل عليه بمثل المعبر من غير تغيير ثم قال بعد ذلك اجماع علماءنا
كافة على اشتراط عدالة السلطان وهو الامام المصوم او من
يامر به ذلك واستدل به نحو ما ذكره في المعبر ثم قال بعد ذلك
هل للمفقر من المؤمنين حال الغيبة التمكن من الاجتماع والخطبتين
صلوة الجمعة اطبق علماءنا على عدم الوجوب لانتفاء الشرط وهو
ظهور الاذن من الامام واختلغوا في استحباب اقامته الجمعة
فالمشهور ذلك واستدل عليه بالاجابة المذكورة كعبان المعبر
وهذا ايضا كما ترى مخرج في ان الاجماع المدعى يخص بالوجوب

العيني في قول الركا والسلطان جابر انما نصب عدلا استحب
 الاجتماع وانفقدت جهة على الاقوى ولا يجب لغوات الشرط
 وهو الامام او من نصبه واطمأن به على الوجوب وقرب من هذا
 عبارة في سري واما التمهيد فقد سمعت كلامه **واما من باعنا**
 عن هؤلاء المايخريين فان زير المحقق الى الان فكلامهم وحلهم
 على الوجوب العيني من غير شرط من اذن وغيره وقد
 راي اجماعهم منهم وصحبنا من اهل نجف وجزيرة فارس
 واصفهان واسراها وطرهستان و تبريز وخراسان وغير
 ذلك وكان اكثرهم اخباريين اصحاب الحديث من اهل الوفة
 والفهم والتقوى والدين وقد صلبنا مع طائفة هذه الصلوة
 وكانوا موافقين لهم لا سمعنا باخبر منهم كانوا من قبلنا
 ولندكر كلام بعض هؤلاء على ما وصل اليها **انما** المحققين

فقد

فقد سمعت بعض كلامه وهو وان كان من بالخيار ولا بل انما
 على عدم العينية اقفا لا من المشاهير وجرأ على موافقة الجاهل
 لكنه لما قرئت جبهة الحال وتبع الاقوال وظهر لمصرح الحق
 عدل عنه الى اختيار القول بالوجوب العيني ونسبة الى اكثر العلماء
 ووعله فيه والف رسالة مبسوطة في ذلك منها نقلنا ما نقلنا
 عنه وسنقل في اخر هذه الرسالة منها ايضا نصالح في هذا
 الباب **انما** الله **قال** جابر سيد المحققين السيد محمد باقر
 في كتابه المدارك بعد نقل جملة من الاخبار التي ذكرها في هذه
 الاخبار الصحيحة الطرف الواضحة الدلالة على وجوب الجمعة على كل
 مسلم عدا ما استثنى بعض الوجوه العينية فلا اشعار فيها بان
 بينها وبين فرد اخر خصوصاً قوله من ترك الجمعة تلحق بموت الباطل
 طبع الله قلبه فانه لو جاز تركها الى بدل الجمعة من الاطلا

ولم يبدأ له على اعتبار حضور الامام عليه السلام وانيه لوجه
بل الظاهر في قوله عليه السلام ان كان لهم من خطب جتمعوا وقوله فاذا
اجتمع سبعة ولم يجافوا امهم بعضهم خطبهم حلا في كفايتي
لجميعنا الله قال مدي قدس سره في رسالته الشريفة التي
وصفها في هذه المسئلة بعد ان اورد نحوها اوردناه من
الاجابار ونعمها قال وكيف يسبح المسلم الذي يخاف الله
اذا سمع مواعظ امر الله ورسوله ولا يهتم بهذه الفريضة
والجباها على كل مسلم ان يصبر في امرها وعملها الى
غيرها وتعلل بخلاف بعض العلل فيها وامر الله تعالى
ورسوله وخاصة عليهم حق ومراعاة اولي فليحذر
الذين يخافون من امر الله ويصبرون فستنة ويصبرون عند
اليم ولعمري لقد اجابهم الامام الاول عليه السلام الثاني ان

لم ينف له ويباح فالله العفو والرحمة بممن كفر
الى هذا كلام صاحب المدارك **وقال** العاقل الحق
الشيخ حسن الذي للجفتين في رسالته الموسومة بالانبي
عشرة شرط وجوب الجمعة الى ان خصوص خمسة من المؤمنين فان
وبناك في السبعة وان يكون منهم من يصلح للامانة ويمكن
الخطبة **وقال** ولله الشجيرة في شرح هذه الرسالة مشتملا
الى الاخبار المتقدمة وهذه الاخبار حاوية مطلقة في وجوب
الجمعة علينا والحمل على التخيير موقوف على قيام ما يصلح للدلالة
على وجود الامر ولا فائدة على الفرد المذكور وحده لا يعتبر
شوب لا ريب ولا يخفى مفادها على ذوي الالباب وما سئل
من الاجماع على اشغال العين في من الغيبة فقد سمعت الكلام
في نظيره انتهى **وقال** السيد ميرزا الله الخفي مسكنا

على من منعه من تعلقه على الرسالة المذكورة والجملة ظاهر
والاخبار السابقة وجوبها بوجود خمسة من المؤمنين او سبعة
احد من الامام وليس فيها دالة على شرطية وجود الامام او ابيه
الحاضر او الغيب والاجماع الذي عسكو فيه على ذلك لم يثبت
يختص الامة والاخبار والتكليف بها او كما اختار الله
رحمه الله اذ الحقوا في الشروط انتهى كلامه **وقال** الشيخ
الدين طريح الخفي طالع الله بقاءه في شرحه الرسالة المذكورة
اما في زمن الغيبة كذا الزمان الذي عرفه الله بالانبياء
في انقضاءها وعدمه اقوال ثلثة الى ان قال وثالثها الوجوب
من غير شرط للمجتهدين وهو ظاهر كلام اكثر المتأخرين كما نقل
وما ظهرنا فيه شاهد على هذا النقل كعبارة المفيد في المقنع
فانها صريحة في عدم اشتراط الامام وابيه في الوجوب العيني

وقد نقل عنه ذلك في كتابه لا يشترط في ذلك عدد من المجتهد
في الاجتماع في صلوة الجمعة الى ان قال ووجود اثنين من المتقدمين
ذكره من هذه الصفات ووجود خامس لهم يوم له صفات
يختص بها في ذكر صفات الامامة وعبارة الى الصلاح المقولة
البناء عن صفات صاحبها حيث لا ينفصل الى اخر عبارة ابي
الصلاح كما نقلنا هاتين قال وقد نقل عنك من كلامهم كما هو
مستور في كتب الاصحاب ما يطول البحث في ذكره قال وقد احتار
هذا المذهب اصحابه من المتأخرين ممن وقف على كلامهم كالشهيد
الثاني في رسالته المفردة لهذه الصلوة وولد في هذه الرسالة
والسيد محمد في المدارك وبعض تعلقاته على الحديث في
الجيل الشيخ حسين بن عبد الصمد والشيخ بها الدين في
الفاضل محمد ولد المتصفي قال في شرح هذه الرسالة وكما

عبارة كما قلنا ها عنه نثر قال وكذا اخبار السيد الجليل
امير فخر الله ساكن الخجف الاشرف وذكر عبارة كما قلنا
عنه نثر قال وقد سمعنا ذلك كثير من الفضلاء من الجعفرية
قالهم ثم استدركوا بالرواية الواردة في هذا الباب ثم قال
وما ادعوه من الاجماع غير تام فانه لو تم فاما هو فقل الواحد
وعلم قد يرسلهم حجة لا يرسلهم الجليل بها يكون بمنزلة الجليل
المسئل اذا عارض الاخبار حجة الى الترجيح ومجاز الاجماع هنا
غير خفي لصاحبه ثم قال والله والشهيد الثاني حيث قال في بعض
كتبه كيف بيع المسلم الى ما قلنا عزيز المحققين ثم قال ونظيره
ما ذكره بعض المحققين من اهل العلم وذكرنا الشيخ حسين بن عبد
الصمد رحمه الله الذي سخطه عنه هذا ما اوردته ابي طريح سلمه
الله في شرح الوصاية **وكان السيد الجليل** امير محمد رضا

ولدام محمد جعفر وامير محمد الدير محمد رحمهم الله موافقين عليه
هذه الصلح بمنتهى الرضا صلوات الله عليهم بوجه من الرضا وقد
صنف احد ما في الوجوب العيني في هذه القضية رسالة راسها ولم
يخبر في الان **وكان السيد الجليل** الشيخ امير محمد باقر الداما وايضا
يوافق على فعلها حيث يتبرك له كما هو غير خاف على من سمع به
قد صلينا معه مرة **وكان اسناد** هذا الشيخ السيد باقر بن
هاشم الصادق الجرجاني طاب ثراه ايضا من موافقين عليه
بشرا و قد صلينا معه وانا طوي وكذا في ذاك الاوان
مستفيد من بركات محبة كبره واصيلا وكان يقول مقتضى
الدليل الوجوب الحتمي ولم يثبت الاجماع على خلافه **وكان الشيخ**
الجليل الشيخ حسين بن عبد الصمد الحارثي والشيخنا البها
قدس سرهما في رسالة الموسومة بالعقد الطهاسي همزة

وما يحتمل فله في زماننا صلق الحق ما دفع قسب كل سنة
اذ يتقدرون انما الخلف الله والرسول واجماع العلماء في
تركها وظاهر الحال انهم واما بطرنا الوجوب المحتم ولا عرض
عن الجار والضعف لقيام الادلة القاطعة الباهرة على وجوبها
من القرائن والاحاديث التي هي عليه وائمة المعصومين الصحيحة
الصريحة التي لا يحتمل التأويل بوجه وكلها حالية من اشتراط
الامام والمجتهدين لم يحضر في فلكه من سائر الفقه
عليها ادلة بعد ازالة صلق الحق من تركها ومحتجها والمباينة
فيها ولم تنفك عن اشتراط المجتهدين على دليل باهر وكيف مع
معارضة القرائن والاحاديث الصحيحة ولا قال باشتراط احد
من العلماء المتقدمين ولا المتأخرين ما عد الشهيد في اللغة
فقط وفي باقي كتبه وافق العلماء ولم يشترط نعم عليه

المعنى

الحق الشيخ على عفي الله عنه فوال ومجمل الاقوال لثمة الوجوب
الحق من غير تعرض للمجتهدين وهو ظاهر كلام كل العلماء المتقدمين وجامعة
من المتأخرين في الثاني الوجوب المجتري بينهما وبين الظاهر وهو مذهب
المتأخرين ما عد سلاور وازاديس وادعوا على الاجماع ولم يشترطوا
بمجتهد والمالك المتع منها حال الغيبة مطلقا سواء حضر المجتهد
اولا وهو مذهب سلاور وازاديس واسبق الكل على ضعف دليله و
بطاونه والذي يصح الجمعة يكون قد ثبت ذمته وادى الغرض
بمقتضى كلام الله ورسوله ولائمة الهدى عليهم السلام وجميع العلماء في خلاف
سلاور وازاديس والشيخ على لا يقدح في الاجماع لما قد تعرض من قواعدنا
ان خلافنا في خلافنا والاربعين والعشرين والعشرين لا يقدح في الاجماع
اذا كانوا معلوموا النسب وهذا من قواعدنا الاصولية الاجماعية وفي
الذي اصلى الظاهر يصح صلوة على مذهب هذين الرجلين والمتأخرين

لانهم ذهبوا الى التخيير لا يوجب مقتضى كلام الله ورسوله والآية بين
 والعلامة المتقدمين فاي الفريقين الحق بالامور انتم تعلمون نعم لو اراد
 احدنا ان الاحتياط يخرج من خلاف هذين الرجلين صلى الله عليه وسلم بعد ما
 ليحيى ناركها الجواب لله تعالى لو سأل يوم القيمة لم يركب صلوة الجمعة وقد
 امرت بها كما في الخبر على ما علم وجهه وامر رسوله الصادق عليه السلام
 وجهه وامر به بالانتم المحادون واكدوا فيها غاية التاكيد ورفع اجازة
 المسلمين وجوبها في كل يوم من العاقل الرشيد ان يجب بقوله تركها
 لاجل خلاف سائر روايات رتب ما هذا الاعمال او تعالى او نصب مضمرا
 بالدين اجازنا الله وانما كمنه وجميع المسلمين بالتمنى كونه **وقال**
 موبد العضر وفاضل الزمان محمد الشيرازي المقيم بمصهران ادام
 الله تايده في رسالة الغيا في حقيقته هذه المسئلة بعد نقل البراهين
 على الوجوب المعنى في الغيبة شرطا مسقط ومبادكرا ظهور الذي

بمعرفة

يقتضيه التحقيق والادلة الساهرة الواضحة ان صلوة الجمعة في زمان
 واجب عينا وان لا يستغنى فيه الفقيه بغيره في العدد الجامع لشرايط
 الامة والاخبار والادلة على ضلالة الصلوة مطلقا كثيرة وكذا في
 خصوص صلوة الجمعة وكذا في فضيلة يوم الجمعة والمبالغة لثانته في
 رعاية حقها واداء الطاعات فيها ولها حقوق وظايف كثيرة
 اعظمها وافضلها صلوة الجمعة بل ادعى بعض المحققين انها افضل
 الطاعات مطلقا بعد اصل الايمان والعقل بجدار ما اعتبر فيها من
 اجتماع المؤمنين والخطبة الشفاعة على حمد الله تعالى والثناء عليه والثناء
 بالتوحيد والرسالة والصلوة على النبي وآله الطاهرين والوعظ
 التذكير والامم بالقوى والتخدير عن دار العزود والاعتزاز بها
 والذكور والاطباء اليها والرضية فيها ومد العين اليها ونحوها
 والدعاء على الكفار واعدا للدين والدعاء لتمام الزمان والامة

المؤمنين والمؤمنات في غيرها ذلك من العوائد والمنافع التي
 احتوتها صلتها للجنة في مثل هذا العبد الكبير واليوم الجليل
 مما يوافي المحاكمه وقانون العقل الصريح فلا يلتصق بها لها
 وهجرها استنادا الى العلم العليقة والاهواء الرديئة ومع
 ذلك فقد اهل الناس مثل هذه الفريضة المؤكدة وتركوها وهجروها
 في بلاد المؤمنين مع انشغالهم بغيرها من الخلقين **وقال** في
 موضع اخر من هذه الرسالة وما كان من هذه الفريضة المعظمة
 من فرائض الدين ان يبلغ التهاون بها الى هذا الحد مع ان شرايط
 الوجوب محقق في اكثر احوال اليمان خصوصا في هذه الاعصار
 الازمان والعجب كل العجب عن طائفة من السليين كيف يقدرون
 على انكار هذه الفريضة المعظمة ويستغفرون على تركها او قصد
 التاخير بها وبالفوز في ذلك الله شدا المبالغة غير ان

مكون

يكونوا على بينة او يتكوا في ذلك الحجة فاعجابا كيف حجتهم
 على الله ورسوله واقدارهم على الحق واهله وجميع استجابه
 بين الفريضة في موقف واحد هناك يرفع حجاب كل مكسوم
 يعرف العالم من المعلوم وسيعلم الذين ظلموا انهم مغلوبون
 يتقبلون والله المستكفي في كل حال وعليه التوكل في البدء
 والمآل انتهى كلامه صلى الله عليه وسلم **وقال** عارف الزمان هذا اهل
 الصلاح محمد ابي البرزخ الساج ادام الله بياض بركاته
 في رسالة الغفراني حقيقة هذه المسئلة بعد ذكر البراهير على
 الوجوب العيني ففروا في الغيبة والمبالغة المأثرة في ذلك
 بسط الكلام فيه وذكر جملة من الاخبار الواردة في ذلك فلا
 وهذه الاخبار المدونة في الكتب المعول عليها من زمان اهل
 البيت عليهم السلام الى الان متداولة بين علماءنا رضوان الله عليهم وهم

قد رآه الله سبحانه من فوق العار هم في منظرها ونقلها ونشرها
 واستقصاء البحث طلب محضها ومعارضا فلم يجدوا لها
 محضها وان المحصور ولا يصح للمعارضه المستلزمة
 لسقوطها ولا نقلها ونشرها كما نقلوا هذه الاخبار
 فذلك من غير حجة ناهضة عادة بانفسار ما يصلح للتخصيص
 والتعارض لوهذه الاخبار ليست من الاخبار الاحاد التي لا يثق
 علماء الاعمال بها محضه بل وجوده من الفرائض منها انها مضبوطة
 في كتب معتبرة مشهورة بها من مؤلفي الاجل الا ان كان في
 اهل البيت عليهم السلام ارجاديتها صحيحة تعين علم ورواها
 المعصوم متواترة بالنسبة اليهم مأخوذة من الاصول المجمع
 على صحتها المفروضة على الائمة عليهم السلام ومنها انها مستفاه
 بقبول الاصحاب فانهم مقتبون من هذه المشكاة ومنها انها

س

بلغت من الكثرة الى حد تواترت مع وفادتها قطعاً على وجوب
 صلاح الجمعة على الاعيان ومنها انها وافقت الكتاب والسنة
 المتواترة اعني فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فان جميع علماء الاسانم طبعه بعد
 طبقة فاطمة زهرا عليه السلام اسمي فعل صلى الله عليه وآله وسلم عينا في طول
 حيوة المقدسة هذا كونه رادى لمخلص **وقال** العقيد المحدث
 محمد بن مجلي طاب الله بقاءه في رساله مبسوطه الفها في تحقيق
 هذه المسئلة واثبات الوجوب العيني من دون اشراكه اذن والبلغ
 الكلام فيها غاية وجاوز الحديث نهايته بعد ان نقل فيها
 ايات منيرة واورد اخبار كثيرة وذكر وجوه كالاتها فذلكه
 فصار مجموع الاخبار ما شأ حديث فالذي يدل على الوجوب
 بصريح الصحاح والحسان والموفات وغيرها اربون
 حديثا والذي يدل بظاهره على الوجوب جنس حديثا والى

يدل على المشروعية في الجملة اعلم ان يكون غيبنا او تخييرنا
 فنقول قد بينا الذي يدل على وجوب الجمعة افضلها
 عشر وخد بينا الذي يدل على صحة على الوجوب الجمعة الى يوم
 القيمة قد بينا والذي يدل على عدم اشتراط الاداء في طاهرها
 ستة عشر حديثا والذكرها كذلك كطريقه لاشارة اليه في
 نضايف الفصول واكثرها ايضا يدل على الوجوب العيني
 استبرأ اليه فظهر من هذه الاخبار المتواترة الواضحة الدالة
 لا يثبتها شك ولا تخوم حواشيه من طرق سيد الانبياء
 والائمة الطاهرين صلوات عليهم اجمعين اصل الجمعة واجبة
 على كل مسلم عدا ما استثنى وليس في هذه الاخبار مع كثرتها
 تعرض لشرط الامام ولا من نصبه ولا اعتبار حضوره في الجباب
 هذه الفريضة المعظمة فكيف يليق بالمؤمن الذي يخاف الله

تبارك وتعالى اذا سمع مواعيد امر الله ورسوله وائمه صلوا
 عليهم واجابها على كل مسلم وعلى كل مؤمن وعلى كل عاقل ان يقصر
 في امرها وتعلل بخلاف سائر وان ادريس فيها مع اتفاق كافة
 العلماء على وجوبها وامر الله تعالى ورسوله وائمه صلوات الله
 عليهم اجمعين ومواعيده او فليحذر الذين يخالفون عن امره ان
 تصيبهم من فتنه او يصيبهم عذاب اليم لانهم كانوا يعلموا
 واستصوبوا قوله في هذه الرسالة وما ذهب اليه في هذه
 المسئلة السيدان الجليلان السيد حسن القائني وامير محمد
 زمان الشهيد وصهما الله واستحسناه وقوياه كسب ذلك
 بخطهما في اخر رسالته على ما رايته **اقول** هذا ذكر من معنى و
 ذكر من قبلي فاما لونه في امر هذه الفريضة المعظمة وقد ظهر من
 حكايات الاقوال حقيقة الحال وتبين ان اكثر العظماء على

الرجوب العيني هو دون الشرايط اذ ان الكشف ان اكثر من عشرين
 فغير ما انصنف من قبل النسا كلامهم اهل التحقيق مصرحون به
 فاطعين باصو عليه جازين قطعا من هاهنا البشبه والاصح
 وحرنا مقدسنا على الاقرب والاصح ومن دون تنصيع في الكلام
 ولا اضطرار في المقال وكل منهم يصلح ان يكون مصداقا لقولنا
 عليهم في مقتولة ارجح فله النظر الى من كان منكم قد روى حديثنا
 ونظر في حلالنا وحرماننا وعرف احكامنا فارضوا به في حكمنا فاني
 قد جعلته عليكم حاكما فاذا حكم بكمنا ولو بغيره منه فانا بحكم
 الله نخف وعلينا رذوه وادع الى الله وهو على حد النشك
 بالله فعلى قوله عليهم يجب على كل مؤمن مصداقا بما منه عليهم
 ان يعجل قولهم ويتبعهم في فتوهم والا يكون رادا على الله وقوله
 واهل بيت رسول صلوات الله عليهم وجميع من خالف هؤلاء

لا يجوز

لا تجاوز عدم عن سبعة او ثمانية وهو مع ذلك غير فاعلمين
 بالحكم ولا جازر عليه بل هو برب متوقف في فتوى كالسيد الرضا
 والتمسك في الذكرى وازداد ليس المستند لسماع البراءة ^{سند لال}
 المتوقفين وبيان الاقرب والاصح كالاخرين مع ما في كلامهم
 لا يخفى على السامعين فترادف قد ثبت عندهم اجماع الاجماع على يد
 الامامية انه لا يستعمله على قول المعصوم عليهم وان العبرة اما هي بقوله
 دون قولهم فالحق في المعصوم اجماع حجة بانضمام قول المعصوم
 خلا المائدة بغيرها من قولها لما كان حجة ولو حصل في اثنين كان
 حجة لا باعتبار اتفاقهم بل باعتبار قوله انتهى وعلى هذا القول بما
 لوجوب العيني هو الذي يجيبان بكون اجماعا على نعمهم لاستعماله
 على قول المعصومين عليهم السلام كما يستفاد من الروايات الصحيحة دون
 الاقوال الاخر فان قلت انهم يقولون بعدم فايده اجماع لو علم

الامام بعينه وانما نفيد حيث لا يعلم بعينه ولكن يعلم كونه في
 جملة المجعوز قلنا ما لنا ولنا قدره وانما هي الحقيقة حيث يكون
 حجة وهو حاصل هنا بل ما هو ازيد من ذلك لانه اذا كان مع عدم
 العلم بالامام بعينه حجة فمع العلم به يكون او لا المجعوز اما القول
 بعدم تحقيقه وحجة الامع الجمل بالامام دورنا اذا كان معلوما
 فلا يتجيزه ومسكه فان قيل لعل حجة يكون مشروطا بقرآن قوله
 الامام مع اقوال الجماعة من الفقهاء ليكون حديثا معمولا به قلنا
 هذا كذا فان قوله مقترن مع اقوال الجماعة هو كثر عدد ائمتهم
 خالفهم وبعد فانهم ربما يقولون ان طريق العلم به قول قول العروة
 عية في جملة الاقوال ليكون احد ما اجماعا وحجة موافقة ذلك
 القول للكتاب والسنة كما قال الشيخ الطوسي رحمه الله مباحث
 الاجماع من في كتاب اصوله المسمى بالبعد وهذه عبارة فان قيل

فما قولكم اذا اختلفت الامامية في مسألة كيف يعلمون ان قول
 الامام داخل في جملة اقوال بعضها دون بعض قلنا اذا اختلفت
 الامامية في مسألة نظرنا في تلك المسألة فان كان عليها دلالة تنوي
 العلم بكتاب وسنة مقطوع بها يدل على صحة بعض اقوال
 المختلفين فقلنا ان قول المعصوم موافق لذلك القول مطابق له
 انتهى كلامه وعلو هذا فقد ثبت الاجماع على الوجوب يعني على انهم
 ولا سيما ليس للاقوال الاخر كتاب ولا سنة اصلا ولا سا وهو المطلوب
 فان جازوا بمثل ما جئنا به من اثبات الاجماع على مطلوبهم وانما هم
 ذلك من انطوائهم وسائر ادلتنا بل معارض ولا فليس لهم الا مجرد
 الدعوى وعلى التقديرين فتح القائلون ولله الحمد **الكتاب**
الخامس في الدليل على عينية وجوب المجعوز الوجوه العقلية
 المعينة عند القوم وامر تلك الوجوه الاستصحاب وهو ابقاء

ما كان على ما كان حتى يتبين خلافه وإجماره في المطلوبين
 يقال وجوب الحج علينا حال حضور الامام او نابه نائبه بالكتاب
 والسنن واجماع المسلمين مستحب لما في الغيبة الى ان يحصل
 الدليل القاطع عن ذلك الحكم وهو منيف لبقاء الاستصحاب
 انما هو الوجوب حال الحضور اعني الوجوب المتغير لا مطلق
 الوجوب فلا يتم استصحابه حال الغيبة لا ما يقولون ان
 الوجوب الثابت حال الحضور مقيد به وهو ثابت بطلان
 ذلك وهو ظرف زمان في غير استعديده كما في الارض التي
 ثبت فيه الاحكام وحكم باستصحابها بعد حاد على ذلك
 الكتاب والسنن وقول العلماء السابقين من قبل البصير
 فعليه الدليل وبما يتوهم امكان ارجاع هذا الدليل الى قول
 الائمة العصور عليهم السلام ليكون حج معتبره عندنا ايضا ويكون

لنا دليل اخر على المطلوب بان يقال قد ثبت في الاخبار الصحيحة
 عن الصادقين عليهم السلام ان التغير لا ينقض بالشك ابدا في
 الفاظ متعددة متكررة وهذا باب واسع قد اذن لنا العمل
 بان لا يخرج عن الحكم السابق حتى يتبين لنا خلافه فلو خرج عن حكم
 شعبان مثلا حتى يعطى بدخول شهر رمضان الى غير ذلك
 من نظائره وما خفي من ذلك للتعبير كما مرناه وفيه يظهر
 بطلان ما حققنا في كتابنا السمي بالاصول الاصلية في هذا
 الباب واستدلوا به في الجعفر على الوجوب ايضا باصالة الجوا
 بالمعنى الاعم المقال للتحريم وليس على المنع دليل فلو اباحه
 منفية بالافاق لان العبادة لا يكون متساوية الطرفين وكذا
 الذكر اعني الموجهية من غير منع من البصير فانها لا يكون
 في العبادات وكذا الاستصحاب بالمعنى المتعارف لا نهائيا

من الواجب في شرعت وجبت فاختصر الجواز في الوجوب
وهو المظهر والبداهة الشهد في شرح الارشاد حيث قال
بعد ذكر الدليل من الظاهر والمعتبر في ذلك اصالة الجواز
عموما لا يرد عدم دليل مانع فراجع على نفسه بما حاصله
ان التعبد بالنهي توقيفي فلا يكفي عدم دليل المنع فلا بد من
الجواز واجاب عن ريب المحقق بان التوقف عليها بخصوصها
محقق في الكتاب والسنة واما وقع الاستثناء في بقائه شرعا
الى الان فاصالة الجواز فاقعة في انبائه **واستدل** بعض افاضل
العاصرين بان الله على الوجوب العيني بالناسي بالنبي صلى الله عليه
والآله على ما ذهب اليه جمهور المحققين من وجوب الناسي فيما علم
جهة الوجوب بل ادعى جماعهم اجماع المسلمين على ذلك من رتب
الاحتياط الى الاعصار للاحققة ومجرد احتمال ان يكون الوجوب

مقتدا بشرط حاصل بالنسبة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير
حاصل بالنسبة اليه غير وادح الا ان ثبت هذا الاحتمال وادح
شبهة خبط القناد **باب السادس** في الجواب عن شبهة
المخالفين احتجاج ابراهيم بن محمد الله على شرط الامام او بابيه في
في مطلق الوجوب بالاجماع وبان الظاهر ثابتة في الذمة سقيمة فلا
يبرأ المكلف الا بعلها واحتج له في الذكر بان يبرأ من عدم القول
به الوجوب العيني والمسبوق لا يقول به وهذا الوجوب الثلاثة
حملة احتجاجه على هذا القول واجاب في المحل عن الاول بمنع الاجماع
على حله وصوره الفروع وانضافا بالقول بوجوبه لا بالقضية المأمور
مضروب من الامام وهذا يعني احكامه ويجب مساعدته
على اقامته للحدود والقضايا بالناس **واجاب** عن بعض افاضل
العاصرين بان الامام شرط مطلقا ولو عند حضور الامام يبرأ

وقد منع ذلك بعض المتأخرين كيف يتم دعوى الإجماع في مثل سلمنا
 لكن هذا الشرط مخصوص بغير الإمام عليهم واستيلاده لا مطلقاً
 سلمنا لكن هذا الشرط لا يثبت من الأئمة الماضين عليهم في الإجماع
 السابق مجرى مجاز كما أشار إليه الشيخ في قول سلمنا لكن العقبة
 منصوب بغير قباهم عليهم فاهو أعظم من ذلك فهو ياب على
 العموم فلا يتم لهم القول بالتحريم مطلقاً سلمنا لكن هذا للوجوب
 العمومي لا مطلقاً فلا يتم القول بالتحريم وبالمجمل ادعاء الإجماع على
 شرطه أو بانه على الخصوص في صحته مع عدم دهاب أحد
 من البلبل إلى ذلك لا التاذه منهم في غاية الضعف والوهن
اقول لو قلب أحد الدليل وادعى إجماع الأصايبه بل إجماع
 المسلمين على عدم هذا الأمر لمكانت هذه الدعوى في غاية
 المتانة ونهاية الاستقامة ولا سيما على طريقهم لا رجسالة

المسلمين ممن يجادلون في ذلك أما غير الحنفية فطالما أنهم
 لا يعتبرون في وجوبها أو إلزامها وأما الحنفية فإنهم انتم طوا
 اذنه لكنهم يقولون بسقوطه عند التعذر ووجوب فعالها
 في الشرايط وأما أصحابنا فهم على كثرتهم وكثرة مصنفهم و
 اختلاف طبقاتهم لا سقط القول بالنفع صريحاً إلا عن إرادي
 وسلاوة وجهها الله على أنك عرفت ما في كلام سلاوة من
 الاحتمال وكلام سيد المصطفى طاب ثراه في اجوبة المسائل الميا
 فارقيات وإن كان ظاهره ذلك إلا أنه محتمل لحدوث كادرت
 مع انه قد والله خالف ذلك في سائر كتبه كما نقل عنه في سقط
 نسبة هذا القول إليه وكذا العلامة قدس سره وإن مال إليه
 في المنتهى وكذا الشهيد في الذكرى لكنهما صرحا بخلافه في
 غيرها سيما كتبه المتأخرة عنها فالتأخر لهذا القول في

الحقيقة مختصة في رجلين من بين جميع المسلمين فهو إجماع على
 فأعدتهم المشهورة من اختلاف معلوم النسب لا يقدح فيه
وأجاب في كنهه عن الثاني بأن التيقن متيقن بما ذكرناه يعني
 الدلائل الدالة على شرعية المجتهد وحاصله مع تيقن وجوب
 الظاهر كيف وهو المتنازع فيه فيكون الاحتجاج بمصادر
 على الله ويكره قلب الدليل عليه بأن يقال إن الثاني بأصل الشرع
 هو المجتهد وحده أو أصلي ترك على رسول الله صلى الله عليه وآله
 وتحتيق التكليف بها واستمر ذلك إلى وفاته صلى الله عليه وآله
 وأما الظاهر فلم يجز الأصح فوائدها أو فقد شرطها كما يستفاد من
 كثير من الأخبار فالتكليف بالظواهر وطاروا احتياجه إلى التثبت
 فالأمر معكوس **وأما** الجواب عن الثالث فيمنع استقراء الوجوب
 العيني فالأدلة قامت عليه وعبادات الأصحاب دليل على

سمعت وعرفت ولو سلم فالدلائل المذكورة انما دللت على الوجوب
 في الجملة اعني الوجوب لكل المحتمل للعيني والخياري فاذا انتفى
 الأول لعدم القائل به على عدمه في الآخر **وأجيب** المناهضة على
 اشتراط هذا الشرط في الوجوب العيني بالإجماع وبارك الله في
 عليه والله كان غير الامامية المجتهد وكذا الخلاف بعده كما يعين للقضا
 وكلا يصح ان ينصب لثنا فتنه قضيا من وزاد الامام
 فكذلك امام المجتهد قالوا وليه هذا قياسا على استدلال الامام بالعمل
 المستمر في الاعصار فثنا فتنه خروجه عن إجماع اهل الاجماع العمل
 وبار الاجتماع مظنة التراجع ومشار الفتن والحكمة موجبة لحسم
 ما دله الاختلاف ولو يسمى الامع السلطان وبروالة محمد
 برسلم عن الباب وعليه في الاجماع المجتهد على انه من سبقه امام
 وقاضيه ومدع حقا ومدعي عليه وشاهدان ومن يرضى

الحد ودينه الامام قالوا فيه دلالة على ان الامام ^{حسب}
 جعله احد السبعة وهذا الوجه الاربعة صلبة ما احتجوا به
 على ذلك **والجواب** عن الاول منع الاجماع بظهور المخالف
 كما يتفاد من كتب المتقدمين فان كلامهم حاله عن هذا الشرط
 كما سمعت وعرفت ومن فكر من المتأخرين فقد خضع بحالة
 الامكان كما في الصادق والعاقل بل مطلقا ينحصر في ناقلة
 الاجماع على اكثر من مع واضطررتهم ليس صريح في نقل الاجماع
 ولا في تبيين محله كما سمعت واصفا له بل لا بد من بعضهم بعضا
 تبع قوله اخرين واوهم كلام طائفة فوهبت اخرى كما يظهر من
 تتبع كلامهم وعباراتهم وظاهر كلامهم يدعون الاجماع العمى
 كما صرح به الشهيد رحمه الله وذلك مما لا طرأ على العلم به
 غاية الامر ان يعلم ان الطائفة لا يكون الاعلان بها في كثير من

الاعصار

الاعصار ووجهه غير محصور في اعتقاد وعدم الوجوب المنبني على
 عدم الاذن بل يجوز استناده الى امور اخر كالقبول والخوض واما ان
 لا يكونها في السراية فغير واضح ومن ابرجصل العلم بذلك والجواب
 عن الثاني اما اولها فنقض الوجوب بخبري اذ لا فرق بين اوبين في
 ذلك فكيف لا يسم احد ما يسم الاخر واما ثانيا فبالنقص بامانة
 الجماعة والادان ونحوها فانهم كانوا يسمون الامانة ذلك ايضا
 بل قد سقطها في زمان النبوة واما ثالثا فنقض بالنقص كما في
 به يلزم سقوطه وعدم منوعه في النبوة مطلقا ولو لم تنقطع
 من الاجماع ووموع المرجح فاقيل قد ورد عنهم عليهم السلام الاذن
 بقوله لهم عليهم السلام انظر الى امرنا فانهم قد روي حديثا ونظري في
 حالنا وحرماننا عرف احكامنا فانصواب احكامنا في قد جعلته عليكم
 حاكما الحديث فلما وردوا بغيرهم عليهم السلام فاذا اجتمع سبعة لم

يخافوا امرهم بعضهم وخطيئهم فان كان لهم من خطيئهم جميعا الى غير
ذلك واما ما راجعاً فانه مع تسليم اطرافه في جميع الآراء يمنع دلالة على
الشرعية بل هو امر منها والعام لا يدل على الخاص مع ان الظاهر ان
التقدير انما هو لحكم ما في النزاع في هذه المرتبة وورد الناس الى
منصورين غير ترددوا اعتمادهم على تقليد بغير ريب كما انهم كانوا
يسئلون امانة الجماعة ولا اذ ان مع عدم توقفها على اذ الامام اطاعا
وابية فاحسب الادب يقتضي ان يرجع العموم في مهمات وامورهم
الى ابي سديد واما ما هم اذا كان فيهم غير هذا لا يكونوا من المذنبين
ذلك لتعطيل الامور واسهابها اذا لم يوجد فيهم الامام الا اذا
ان يوجد واذ لم يخاف في ذلك وورد في شجرة ما في من خطر التنا
والجواب عن الثالث اولا بان اجتهاد في مقابل النص وثانيا بان
الاحكام الشرعية لا تثبت بغير هذه التعليلات التي لا تكون نظراً

لما

لجواز حصول هذا الاجتماع في غير مرتبة ونزاع وايضا في حصول
النزاع على شيء لا يقتضي عدم شرعية فانه امر مسامح في كل المكلفين
من غير ان يكون لاصل الحكم الشرعي مدخل فيه ولو كان الامر على هذا
لبطل كثير من الاحكام التي هي اعظم من هذا بل هي الخضر في الاسلام عود
ولا استقام لعمود كذا اذا فاد بعض افاضل العاصرين وقالوا ان
رصد الله واما استدلالهم بان الاجتماع مظنة النزاع الذي لا يندفع
الا بالامام العادل او من نصبوه وهذا بالاعراض عن حقيقة ان يستغنى
من الله وسير فاجتماع المسلمين على طاعة من طاعت الله لا يوقف
على حضور الامام العادل او ما في معناه لما في الاسلام نظام ولا
ارتفاع لمقام وازالت على ما سرت من الاجتماع في سائر الصلوات
وحضور الخلق عرفات وغيرها من القربات وبها يشرع مقامهم
ويضاعف ثوابهم ولم يجز ان نظامهم بل وجد بالخلاف والوجود و

حضوره اكثر ولا خلاف في ذلك لا يخفى على من وقف على
 سيرة امير المؤمنين عليه السلام في ذلك خلافة وحال مع الناس جميعين
 وحال غيرهم من ائمة الصلوات واستقام الامم وقلة الخلاف والتفاق
 في زمانهم وبالجملة فالحكم بالباعة على الامام امر اخر واما ^{اجتماع} الامام
 في حال الصلوات وغيرهما من الطاعات انتهى كلامه رحمه الله **والله اعلم**
 عن الراي وهو الرواية والا لا يطعن فيها حيث السند فان
 مرجعها الحكم بغيره وهو مجهول فلا يسوغ العمل
 بروايته وانما بالباطن المكين كانه يترك العمل بظاهرها كما
 اعترف به في المعبر حيث قال في هذه الرواية خصت الشيعة من
 ليس حضورهم شرطاً فقط اعتبارها وايضا فان العمل بظاهر
 الخبر يقتضي ان لا يقوم ثابته معامه وهو خلاف اجماع المسلمين
 وثالثها بانها معارضة بالاجابة الدالة على عدم اعتبار الامام

عنه

عليكم ورايها بالظاهر ان ذكر هذا السبعة كناية عن اجتماع
 هذا العدد وان لم يكونوا اعيان المذكورين كما صرح المفيد
 الله حيث لا يارب عدد من جميع في الجمع وعدد من خمسة نفر عدد
 الامام والشاهدين والشيعة عليه السلام والمتوكلات في الحدود
 فيسقط الاحتجاج بهما اساسا **والجواب** خاتمة المجتهدين الشيخ
 علي بن عبد العالي رحمه الله على شرط الفقيه في الغيبة بالاجماع
 وعامة اهل النائية في كلام الفقهاء اعم منه وبرايه في حنبلية
 الواردة في المحاكين انظر الى ان كان منكم قد روى حديثا
 ونظر في حالنا وحرماننا عرف احكامنا فارضوا به حكما
 فالا فاجعلنا عليكم احكام وجه الدلالة ان قوله عليهم قد جعلنا
 عليكم احكام يقتضي ان يكون البقية للجامع لشرائط التوقيف ^{التي}
 عنه المجتهدين منصوب ما قبل اعتنا عليهم فاما باعناهم في جميع

ما لنباتة فيه مدخل ومجملتها أصل الجملة ثم ادعى إجماع
 الأصحاب على كون الجملة ناسبا من قبلهم **والجواب** في
 عن الأول إجماع الإجماع فانه بعينه الإجماع المدعى وقد عرفت
 حاله وانه مع ثبوته فخص بالوجوب العيني والناسب الخاص
 وايضا لو كان مرادهم بالناسب ما يقتل الفقيه لما جاز اعتماد
 الشهيد رحمه الله على التعليق الثاني من التعليق الذي ذكره في
 الجملة في زمار الغنية وهو سقوط اعتبار الشرط بل لما جاز
 له ذكره فضلا عن الاعتماد عليه وقد حكينا عنه رحمه الله
 ذلك من الذكرى وايضا لو كان الغنية شرط لما جاز العلامة
 والمحقق رحمه الله تعليل انقضاء الجملة حال الغيبة على مجرد العدل
 حيث قال لو نصب الجابر عدلا انقضت الجملة فانها لو
 شرطت الغيبة لوجب عادة ان يكون لا وفيها لا شرط العدل

معروف من مذهبه ما وذهب الكثر العلماء واشترط الفقيه
 حتى لم يذكره احد من علماءنا المتقدمين عليها فكيف يمكن ان
 ما هو معروف وترك ان ما هو مقرر فقد علم ان احد اصحابنا
 لم يشترط حضور الفقيه في جواز الجملة لان المتقدمين ولا من المتأخرين
 فضلا عن ان يكون اجلا عابدا للإجماع في الحقيقة على خلافه كما يظهر
 لمن يتبع كلامهم نعم ربما يظهر من كلام الشهيد في اللغة اشراطه
 ولكنه واقف القوم على عدم الاشراط في بيان كنية حاشية قال
 الشيخ حسين بن عبد الصمد رحمه الله ولم تقف على اشراط المجتهدين
 على دليلنا ههنا وكيف مع معارضة القراء ولا جازية الصيغة
 ولا ما يشترطه احد من العلماء المتقدمين ولا المتأخرين
 عند الشهيد في اللغة فقط وفيما في كنية واقف العلماء ولم
 يشترط انتهى كلامه وقال في المحققين فنرى ان شرط الفقيه والعقلاء

وكلهم انما ورد على سبيل التتميد لا الاشارة الى انهم
القول بالوجوب العيني في الغيبة والعلم الشرطي اساو ذلك
لا الغيبة ان كان مضمونا في الامام على وجه يتاخر به هذا الشرط
فاللزام القول بالوجوب العيني لوجود الشرط الذي هو
الوجوب وقد جعل فقد حجة على المخالف ان لم يحصل له الشرط
نظر الى ان المعبر مضمون الامام على الخصوص لم يكن حضور
معتبر في الجواز فضلا عن الوجوب بل انما انظر الى العموم لا
كما اعتبروا به وحكموا بالجواز بل الوجوب ما ان حكموا بها
واستأنظر الى فقد الشرط في القول الوسط مع الاعتراف ببقاء
الشرط الدال على الغيبة كافي في لا وجه له لغيره ورا
كما لا يخفى وجح لو قبل باسقاط هذا القول لما ذكرناه ^{المسئلة} ورد
الى قولين الوجوب خاصة كما هو المشهور وعدم الشبهة كما

هو لما ذكرنا اوفى بكلهم واستدلوا لهم مع ان ذلك لا
لفظ الغيبة في كلامهم على اشارة انما هو من حيث المفهوم
الضعيف وعلى تقدير ان يكون المراد به معناه الخاص وهو
الجهل ولو حمل على معناه العام المتبادر منه فانه شرعا على كثر
من الموارد اعني ما يتبع المتعقبة كما سنوه في باب الوقت والوصية
وغيرها فلا دلالة عليه بوجه تارة لوقلب احد الدليل وقيل ان عدم
اشراط حضور الغيبة في جواز الجمعة حال الغيبة لاجتماع كانه
الدعوى في غاية الساندة وبها لا يستفاد ولا يضرها ايضا
تصرح الفاضل الشيخ على وجه انه لا اشراط لانه انما استدل
فيه بالاجماع الذي تضمنه ولا فائدة له بل ذكر عليه دليل معتبرا
غيره وظاهر ذلك ان الامام على خلاف هذه الدعوى انتهى كلامه **في**
بعض احوالنا المعاصرة من غيالي وهو رواية ارجح بطله اما

اولا فان اقص ما يستفاد من الحديث نصب الحديث العار
 بالاحكام للوقار بين المتحاكين وهو لا يتلزم بصلو الخ
 بحيث يختص انعقادها بحضوره ولا لجميع ما للنبأ فيه يدل
 مع ان الحديث اعم من المجتهد المتصف بالملكه المخصوصه المعينه فيه
 عنده فلا بد له عليه بخصوصه وانما الاستفاد منه وجوب الرضا
 بحكم الحديث العارفا بحكامهم المستفاد من اجادتهم فقد لا يحكم
 الحديث العارفا بحكامهم عنهم وقالنا الاستفاد من اجادتهم الوارد
 في صلوات المعاد انعقادها بمن كان له صفات تام الجماعة ولذا لم يكن
 مجتهدا وقد حكم بذلك علما لنا المتقدمين مع من وافقهم علما لنا
 المتأخرين الذين نظروا في حالهم وصرحوا بحكامهم احاديثهم
 عليهم موصوفوا اجماعهم في ضبطها ونقلها ونشرها بحيث يلتفتوا
 ولو حال الاستنباط العقلية والاجتهاد في الظنية والاعتبار

الوهم

الوهمية لاستحسانية المستفاد من الاصول الحادثة بين العامة
 فاذا رجع على جمع من يعتقد امامتهم عنهم لم يجمع المكلفين
 الرضا بحكمهم لهذا الحديث فيكون لنا علينا واربعا لو سلم كالة
 الحديث على مدعيه وجب ترك العارفا لانه معارض للقرآن والروايات
 البالغة من التواتر المحمل بها عند اكثر الخوارج في الجملة وفي حال
 الغيبة فانهم لم يترخوا الجهد كما تقدم بيانه انتهى كلامه **اقول** ولو لنا
 عز ذلك كله وقلنا بنبوت ذلك الاجماع الذي رخصه المأخوذ وعليه
 بوجوب مدعاهم فلا يخفى انه لا يزيد على خبر الواحد المسلم ان لم ينقص
 فان الراوي للحديث مدعي انه سمعه من المصوم عليهم السلام مشافهته وهو
 على سبيل قوله واما الراوي للاجماع فهو انما يدعي دخوله في جملة
 احوال المجتهدين وهذا انما ينهم مع عدم حصرهم وعدم العلم ببلد
 القائل ولا نسبة الى غير ذلك من الشروط على اخطار كثير من الفضلاء

وهذا الدعوى كما ستمع انتم في نظر من صدق
 الخبر المذكور مع الاجماع المنقول بخبر الواحد ليس بحجة عند
 اكثرهم فليس مرتبة الاجماع المنقول بخبر الواحد كمرتبة خبر الواحد
 مع يعارض الخبرين الصحيحين قد ي طرح احدهما او لا في حجة
 فكيف بهذا الاجماع المنقول بخبر الواحد من المباحين خاصة مع
 تعارضه اخبارا صحيحة تستفيضة بمساواة معتضدة بالكتاب
 الذي لا يثبت بالاطراف من يريده ولا من خلفه مع ما فيها من
 التاكيدات البليغة والتشديدات التاكيدية التي هي معلومة
 لمن تأملها وقد يريها على ان الحجج المنقولة على حجة ما اولى البراهين
 والتقديم المختلف في حجة وايضا قد جازع النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم ولائمة طاهرين اخبار كثيرة صحيحة صريحة في هذا
 المعنى وهو اذا جاءكم عن احد من طاعتنا عن علي كتاب الله فاول

فروا

فخذوا به وما خالفوه فادراكا كانت حادتهم يزداد المبرأ
 الكتاب فكيف قول بعض قليل بالمنع منها او اشراف الفقيهين
 اصل من كتاب ولا سنة ولا دليل على ان مخالف ذلك لا يقتضيه
 تركها في اكثر الاماكن ان في ذلك عبرة لاولي الابصار ثم ليس بشعري
 ما الباعث على ترجيح تخصيص جميع هذه الادلة المتيقنة والبراهين
 القوية ببعض الايمان والاوضاع على تخصيص هذا الاجماع المنقول
 بذلك مع وجود الشواهد على تخصيصه دونها كما عرفت و
 لعمري ان توثيق الحجة للمخالفين علينا بسبب ذلك جدا فان غاية
 تشنيعنا عليهم مخالفتهم بمضمر الكتاب والسنة في امر الخلق
 وتخصيصهم لها بزمان دون اخر مجرد اجماع يدعون في ذلك و
 هل هذا الاخذ بالشام هل هنا امر ليس هناك فاعبه وايا
 اولي الابصار ثم غرضنا اننا انما نرى ان تفكر في

هذه السلسلة وظهر الحجة فيها لدى قلت في نفسي ان المصحف
وانظر في اولها فيه لم يشهد لي بعد وقد عوى فيها فلما كان افضل
ساعات يوم الجمعة وكنت على طهارة احذت المصحف ووجعت
وجعلت الله تعالى على تلك النية ففتحة فاذا هي قوله ثم لكل امرة
جعلنا منكم هاشم سكونه فلما رزقنا عندك في الامور وادع بك
انك لعل هذه مستقيمة وارجاد لوك فقل الله اعلم بالسموات
فتمت ما فيها وواظبت عليه سنين ثم ذكر على العالم في امرها
فانشار الى بعض اصحابنا بنو كها للتقية فذكرت ذكر اليه شيئا
فليد ففتح المصحف على هذه النية فاذا هي قوله عز وجل ولا
دفع الله الناس بعضهم ببعض طهارة صوامع وسمع صلوات
ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا وليسضر الله من يضمر ان
الله لعنوا عيسى الذين امنكناهم في الارض فاموا الصلوة

وان الزكوة وامروا بالمعروف ونهوا عن المنكر والله عابره
الامور الى قوله فانها لا تهم البصائر ولكن تهم القلوب التي في
الصدور **الباب الثاني** في تحقيق معنى الاجماع وتيسره الى ما
هو حجة وما ليس بحجة وهذا البحث وان كان خارجا عن مقصود
المسئلة الا انه لما كان الحجة فيها متبينا عليه جدا ما دلل الى
تحقيق القول فيه فيقول وبالله التوفيق والاجماع اتفاق على حكم
شرعي فنه معقول يصلح لان يكون حجة على العاقل ومنه منقول لا
يصلح لان يكون حجة على الناقل **فاما** القسم الاول فهو ما اما
العلم بالاتفاق بحيث لا يخفى على احد امه بل يصير من ضروريات
دين الاسلام ان كان اجماع الامم وضروريات مذهب اهل
البيت عليهم السلام ان كان اجماع الطائفة المحقة فيقول كل من ينزل
بالاسلام ومذهب اهل البيت عليهم السلام كتحريم الخمر في الاول و

مع الجليل في الوصف الثاني ومثل هذا الاجماع يمنع
 ان يستغنى عن مقتضى الحكم متواتر مقطوع به لا محذور له
 بحيث لا يتغير بشك ولا تغير في شبهة كالات الحكم ولا حاد
 المتواتر التي وردت في المثالين بدور هذا ليكون ومع
 مثل هذا القطع المقطوع به وان استغنى عن الاجماع الا ان
 معنى الاجماع قوة لا يقبل الخالفة لشبهه وهذا يقدم مثل
 هذا الاجماع على خبر الواحد ويرد به الخبر الصحيح ويقدر كتمان
 اركان الدين ويجعل دليله في الدلائل المقطوع بها واليه استناد
 الصادق عليه السلام في حديث الخبر المتعارضين بقوله هذا الجمع
 بين اجمالك فان الجمع عليه لا يوجب ولا يمدخل فيه ايضا
 والمعوافية ليس الا على قوائم لا يجوز عليه الخط المسموع ظاهر
 من غير ريب ولا في قوله ولذلك انفقوا اصوليون على الاجماع

لا بد له من مستند والقول اصحابنا منهم على حجة لا شتما له
 على قول العصوم وانما يصح هذا اذا كان قوله ظاهرا بحكم مقتضى
 به غير متشابه ولا خفي فاللازم ان نقول لا يلج اصحابها
 الاتفاق بين هاتين الواجحين ونفوق طبع او يعلمهم التقليد لقلة العرف
 الالف باسناد اعليه من غير ريب او يتسلمهم من غير عباد او احد
 او نقول ونحوها غير ذلك لا يكون ولا يزال ولا يختلف الامر
 ولذلك خلقهم اى لاجل الاختلاف وهذا واضح بحمد الله من له
 ذو وسليم في مستقيم على القول بالراعي والعامر ليس
 طريقة اصحابنا القدامى الاخيارين في شئ سواء اتفقوا عليه
 واختلفوا فيه وانما طريقة القدامى القول بالسموع من اهل
 ليس الا قال الصادق عليه السلام في رسالته كتبها الى بعض اصحابه
 واما في وصية في كلام له عليه السلام وقد عهد اليهم رسول

الله صلى الله عليه واله قبل موته ففعلوا الخ بعد ما قبض الله عن
جل رسول الله صلى الله عليه واله فاجتمع عليه الناس بعد قبض الله
رسوله صلى الله عليه واله وبعد عهد الذي عهد النبي وامرنا
به مخالفة لله ورسوله فما احد اجري ولا يضل له من اخذ
بذلك وعلم ان ذلك لمعه والله ان الله علم خلقه ان يطيعوه و
يطيعوا امره في حجة محمد صلى الله عليه واله وبعد موته للحدث
بطوله وفي هذا الحديث فابعدوا انار رسول الله صلى الله عليه واله
وسنة فخذوا بها ولا تتبعوا الهواكم فقلوا فان اصل الناس
عند الله من اتباع هواه ورايه بغير هدى من الله وفيه ايضا
العصاة الخافظ الله لهم امرهم عليكم باذان رسول الله وسنة
وانما الائمة الهداه من اهل بيت رسول الله صلى الله عليه واله ولم
من بعده وسنتهم فان من اخذ بذلك فقد اهتدى ومن ترك ذلك

ورغب عنه ضلالتهم هم الذين امر الله بطاعتهم ولا يتبعوا
الكفار في انهم في باب الصلوة باسناد وعنه عليهم السلام قال اما انه شر لكم
ان يقولوا اني ما لم يسمعه منا وعنه عليهم السلام ان الناس سلكوا سبلا
شقة منهم من اخذ هواه ومنهم من اخذ براه وانكم اخذتم بامر الله
اصل وعنه عليهم السلام من اخذ علمه من كتاب الله وسنة نبينا صلى الله عليه
واله واله الجلال القلان يقول من اخذ دينه من افواه الرجال روت
الرجال وفي الهند باسناد الصحيح عن الصادق عليه السلام قال اننا اذا
وقضنا بين يدي الله تعالى ما رينا اخذنا بكتابك وقال الناس
راينا راينا يفعل الله بنا وبهم ما اراد وفي رواية اخرى عملنا
بكتابك وسنة رسولك الى غير ذلك من الروايات في هذا المعنى
وهي كثيرة جدا وقد وردنا منها في كتابنا المسمى بالاصول ^{صلية}
مع كلام يلحق للفضل بن شاذان البغدادى في هذا الباب **واذا**

القم الثاني فهو غير مدكر فاه ما يسمونه اجاعا وسفلونه مما
 استدرك كتاب ولا سنة اوله مستند مقابله سعون اقله
 غير قد تم رايح في العلم وانما المولى في علم ادا هم من غير علم ولا
 هدوء ولا كتاب بنبره اوله ما يتبع ذلك في الاسلام اصحاب سقيفة
 سمعنا عند خذلهم الله فانهم لما راوا الاختلاف بين بكر النجاء وال
 مثل هذا التلبس والكرد دعوا الناس الى ذلك عناد او حديدا
 فالتبسم الوعاع والسفلة وطعام الناس وغناوهم بقليد او عبا
 من غير بصيرة ولم يحق في الاسلام اجاع من هذا القسم اكثر قباله
 من ذلك فواخفي في بطلانه لانه كان من غير نص واضح لم يثبت
 الشرع بل انما كان على خلافه وانما كان محجوزا لاراءه والاهوا كقول
 بعضهم ان علي بن ابي طالب افضل الصحابة لانه الخلافة اساقبت
 الى ابي بكر المصلحة راوها واعد دينة واعوها من بكرنا في السنة

والمر

وطب قلوبنا بالخلق واخذوا الحزب التي حوت في الامم النبوة
 كان قريبا وسيف امير المؤمنين عن دما الميرك من قريش غيرهم لم
 يخف والضغائن في صدور القوم من طلب النار كما هي فاما كالبطلان
 بل كل الميل وسفاد الرقاب كل الاستياد وكانت المصلحة ان
 الغاية بهذا النار من عرفوه بالدين والتودد الى غير ذلك من البرهان
 فصار هذا الاجماع ايام الاجماعا تالمطلة في الاسلام الى الان بل
 بمنزلة من ضل عن طريق الهدى من الاولين والآخرين ما حجتهم على
 الضلال بل امثل هذا الاجماع وهذا الاجتهاد هو لهم انا وجدنا المانا
 كذلك يفعلون ويقيمون بشربنا واصحابنا لما رهم الله ابطالوا
 اهل الخلاف على حجة الاجماع كان قد ثبت عندهم عدم ضلوا
 عن المصوم قالوا ان الاجماع لو كان حجة كما حجتهم لكنهم عرفوا العدم
 لا لما غموا من مجرد اتفاق الاراء بل بمعنى انه لو تحقق لبح علم دخل

قوله في جملة اقوال الجمع بيننا كما حجت وظاهره انه لا يمكن تحقق
 ذلك الا بما ذكرناه في القسم الاول فيختص بالضرورة لا ان يحقق
 في زمان ظهور الامام عليهم السلام في غير ارضه وذلك لو كان
 وعين مع الضرر الواضح ولا فهو مجرد من تقديره لا انه لم يحقق
 الوقوع كيف واستناع علم امثالنا باذا جميع افراد الناس اهل
 العلم منهم من حيث لا يشد مع تفريقهم في اكناف الارض ومع جود
 اليقين فيهم اظهر من ان يلجئ على من له ادنى مسكة ولو تحقق مثل هذا
 مع الغرض البعيد فاما يعرف باجتهاد التام والتتبع البالغ
 الكلام الفقهاء واهل العلم وضبط اختصاصهم ولا بد من تحصيل
 العلم بالخصاص من المشهورين وعدم غيبته واحد منهم
 بينهم وعدم اختفاء الى غير ذلك من الشروط فلا يحصل ذلك
 كمال النظر الضعيف بدخول المعصوم ان حصل مع انه لا دليل

على حجة الاعتماد على هذا الظن ومع ذلك كله فلا يقوم حجة
 على من لم يتبع هذا الشيع ولم يجتهد هذا الاجتهاد والنظر فيه
 لا يجد نفعه لانه اما موافقا واحاد والنواق لا يجد فيلان
 الموازن مشروط بانها الى الحس وتحقق مثل هذا الاجماع ليس
 بحسوس وانما الحسوس فيه قول كل واحد وهذا غير كاف مردون
 انضمام الشرط الا التي ذكرناها على ان تواتر قول كل منهم انا
 ادع بهذا بعد القطع بانه مدعونه في الواقع لا اتصال اليقين
 وخوف العقوبة او غير ذلك والا حاد لا يفيد اظنا فيرجح الى
 اثبات اجتهاد مطلقين يجوز عليه الخطا بطريق مطلقون **قال**
 زير الجعفي في رسالته الاجماع عند اصحابنا هو حجة
 بواسطة دخول قول المعصوم في جملة اقوال القائلين والبراءة
 عندهم انا هي بقوله دون قولهم وهذا غير قايان فوطهم ان

الاجماع حجة انها هون شئ مع المخالف حيث انه كلام حق
 في نفسه واذا كانت حجة الحق مختلفة عندنا وعندهم على
 ما هو محقق في محل واذا كان الامر كذلك فلا بد من العلم
 بدخول قول المعصوم في جملة اقوالهم حتى يتحقق حجة توهم
 من اربابهم هذا العلم في مثل هذه المواضع مع عدم وقوعهم
 على خبر عظيم فضلوا عن قوله واما ما استشهد به من انهم لم
 يعلموا في المسئلة مخالف او علم مع معرفة اصل المخالف ونسبة
 تحقق الاجماع ويكون حجة ويجعل قول الامام في الجانب الذي لا
 ينحصر ويحذف ذلك ما ينسوه ويجهلوه فهو قول بجانب التحقيق
 حدا ضعيفا لما خذوا من اربابهم ان قوله عليهم وهو هذه الحالة
 مرجلة اقوال هذه الجماعة المخصوصة واذ غيرهم من المسلمين
 خصوصاً في هذه المسئلة فان قوله بالجانب الاخر اشبه وبه

اول

اولها ففقه لعمول الله ورسوله والائمة عليهم السلام على ما قد
 عرفت من معنى بلغ قولنا هذا الاستدلال من اصحابنا في عصر من
 الاعصار السابقة هذا لا ينحصر ولا يعلم به ملل العالم ولا نسبة
 في جميع الاعصار محصور ومنه يتبين ان الاستدلال بالكتابة
 المحرر لا هو العلم على وجه الاحتياج معه شك ولا مع شبهة
 ويجوز احتمال وجود واحد منهم محمول الحال معمود في جملة
 الناس مع بعد مشترك من الجانبين فان هذا ان اترك
 احتمال وجوده مع كفايل ممكن ومثل هذا لا يمسك اليه
 وراسا وقد قال المحقق في المعبر ونعم ما قال الاجماع حجة بام
 المعصوم فلو خلا المائة من فقهاءنا عن قوله لما كان حجة ولو
 في اثنين لكان قولها حجة اما بانفاؤها الى اعتبار قوله فلا
 معنى يتحكم فيه فذلك الاجماع بانفاؤا الحجة والقصة من

الاصحاب مع جهالة قول السابقين لادع العلم القطعي بموافقة
 قوله عليهم السلام لا قول الاصحاب مع هذا الانقطاع المحض والمعارضة
 الكبار والجهل لا بقوله على الاطلاق ومن مد يد عن ستمائة
 وقريب من قول الحق قول العلامة في نهاية الوصول فانه لما اورد
 على نفسه انه لا يمكن العلم بايقان الكل على وجه يحقق ^{المعصوم} قوله
 فيهم ايجاباً للفرض دخوله فيهم لادع الاجماع انما هم بقلوب
 منع دخوله انتهى وما ذكرناه يحصل الفرق بين قوله مع الجهل
 بحاله على ما وصفناه وبين قوله رجل من علماء المسلمين في اقطار
 الارض حيث حكم الجمهور بمحتوا اجماع المسلمين وله تقييد فنية
 احتمال المخالف في بعض الاقطار لا يعلم ووجه الفرق ان قوله
 هذا البعض في قطر اقطار الارض مع كونه مجتهداً مطلقاً
 ما يستحيل خفاءه والجهل بعينه عادة فلو كان تضرع هو بهذا

العلم

النصف لظهر المسلمين ولعل قوله هذا ما يريد العلم العادي
 وطعاماً وجعل سببك في العلم على اقل من الظن الغالب المتأخر
 للعلم الكافي في الدلالة على مسئلة تميزه حيث ان طرق الفقه
 كذلك بخلاف قول الامام عليهم السلام المحمول عنه ومجمله وكلامه في
 هذه الاعصار المتداولة ^{المتطابقة} وكل وجه فان ادخال قوله مع جملة
 اقوال قوم معلوبين بحكم ظاهر نعم توجه العلم بقول المعصوم
 ودخوله في اقوال الشيعة عند ظهوره كما انقولا ما لا يهتكم
 في مسائل كثيرة انفتحت فيها كلمة علماء الشيعة والروايات فيها
 عنهم كالقول بوجوب مسح الرجلين في الوضوء والمنع من مسح
 الحفان وضع القول والتعصيف في الارث ونظائر ذلك
 واما الفرق التي تجددت حال الفسبة ووقع الخلاف فيها
 فالرجوع فيها الى ما ساق اليه الدليل من الكتاب والسنة وما

من الادلة المعتبرة شرعا الى هذا الدواعي العارفين
 البرهان وهذا دور من مقال في هذا المقام وفي الباقي في
 الحال المتدله كما كان يعرف الحق بالرجال فيقع فيها وجه
 الضلال الى هذا كدوم من المحققين **قال** واما ما افاد اكثر
 من الاصحاب خصوصا في النقص في الاستدلال في نسخ مع انها
 اما ما العاطفة ومقدارها في دعوى الاجماع على ما لا يكثر
 مع اختصاصها بذلك القول من غير الاصحاب او استدلال
 الموافق اما فيكون كذا لا يقتضيه الحال ذكره من العجبة دعوى
 المنع في الكتاب المذكور واجماع الامامية وجملة حجته على ^{لغير} الحائز
 على وجوب التكبير في الحسن في كل ركعة للركوع والسجود و
 القيام منها ووجوب رفع اليدين لها وان اكثر النفاس
 ثمانية عشر يوما واذا خيل الحيوان ثبت للنسابة معا وان

الشم

الشفعة ثبت في كل سبع من حيوان وعروض ومنقول وغيره
 في اللقمة وغيره وان اكثر الحلائل سنة وان اخصها جارية ما لم
 يعرض وان كانت لذي رحم وان المهر لا يصح زيادته خمس سنة
 درهم قيمة ما خسرت دينار افا زاد عنها يرد اليها وان
 العقيقة واجبة الى غير ذلك من المواضع التي اختصها بالعلم
 بها فضلا عن ان يوافقه فيها استدلال وفي دعوى النسخ في كسبه
 ما هو اعجب من ذلك ولا اكثر لا يقتضي الحال ذكره ولو تضمنت
 ما ادعاه كثير من الساجدين خصوصا المرحوم الشيخ علي لطال
 الخطيب ومن غررهم دعوى الشيخ علي صمداني في نسخ الالفية
 الاجماع ان ناس الغصب في التوبة المكان لا يجب عليه الاعادة
 خارج الوقت ودخله مع ظهور المخالف في ذلك حتى ان
 العاقل في القواعد ادفع الاعادة مطلقا كالعام وفي غيرها

لشيء على قول في المسئلة ثلثة اقوال لاعاده مطلقا وفي الوقت
وعدمه مطلقا وكذلك ادعى في شرحه للقواعد الاجماع عليه
الاستغناء لردع نوع لا يخطى الى المساوي والادون مع ان
مخار المخوف في الشرائع فضلا عن غيره المنع من الخطى الى الاقل
ضررا فضلا عن المساوي وكذلك ادعى الاجماع فيها ايضا على
الساقيات لا تبطل بالموت مع ان الشيخ في طاهر سجد فيها
ونسب الى علي بن ابي بصير لا يغير بالاجماع ولا اقل من الخلاف
وفي الشرائع ومختصرها صرح بالخلاف في المسئلة ايضا ولو
ايتت لك على جميع ما ذكره من ذلك في مؤلفاته ورسائله
لطال وفي هذا القدر كفاية فاذا اصفى هذا الى ما قرأه
سابقا كما ان في الدلالة على حال هذا الاجماع ونقله بخبر
الواحد المنقول به الاجماع والله يشهد وكفى به شهيدا

ال

ان الحر من كنف هذا كله ليس الا بالحق الواجب
الموقوف عليه لقوة غير العظام غير المذهب الذي قاله الامام
ولو لولا ذلك لكانت اعمه صارف والله يستولى اسرار
عباده ويعلم حقايق احكامه وهو حفيظ ونعم الوكيل
الشي طوره اعلى الله مقامه **قال** بعض افاضل المعاصرين ان
الله ما يدين في سائر الله التي الغها في بار عينيه وجوب صلوة
الحجة فان قلنا لا في الاخبار كما ذكرت والله على الوجهين
الا ان الاصحاب نقلوا الاجماع على انهار الوجوب العيني ثم ذكر
الساقين الى ان قال قلت هذا هو الداء العضال والشيته
التي بهارت اقدم وعدلت عن الحواقرم واخطأت
التحقيق افهام لك عند الفحص الصحيح والنظر الفاري كما
من الضعف والجواب عنه من وجه الوجه الاول انه لم

دليل على أن العلم على حجة الإجماع المنقول بأخبار الأحاديث
 وأما حجة الكلام في هذا الباب فبأنه لا يثبت المقام وإنما يطلب
 في قول الأصول الوجه الثاني أما سلم ذلك كما يقول الإجماع
 المنقول بالتابع وكلام الأصحاب ضرورة عن ظاهر المصطلح
 عليه ضرورة دعنا إلى ذلك وهو سنية على من الأول
 أن الإجماع عند أصحابنا عبارة عن اتفاق المسلمين إذا اتفاقوا
 جماعة منهم بحيث يعلم دخول المعصوم في جملة من ظهر ذلك من
 ما من كلام الأصحاب معهم السنة والأطوار على هذا الإجماع
 في زمان غيبة الإمام عليهم من غير حجة النقل والرواية عنهم
 غير متحقق أو على ما ذهب إليه من ذلك أن من ادعى الإجماع
 في حكم الأحكام في هذه الأوقات ما أن يكون من حصول
 العلم له باتفاق جميع العلماء أو جميع المسلمين بحيث

العلم

العلم له بأخبار الإمام الزمان عليهم من داخل في جملة المجتهدين وأما
 يدعي أنه يجب أن يكون العلم بأخبار الأصحاب آئمة عليهم من غير حجة
 جميعا أو جماعة كثيرة منهم متفقين على حكم ما قول أو فلا يجب
 علم دخول بعض آئمة الماضين عليهم من في جملة من ولد المصطفى
 رواية منقولة عن بعضهم على الخصوص وأما يدعي أنه وجد
 التصريح والأطوار على الاتفاق المذكور موافقة بعض آئمة
 الماضين عليهم من في القول والفعل المذكور وإن لم يكن ذلك
 في جملة من أطلع على حالهم لا إجماع بعض الأمارات التي دعت إلى ذلك
 وأما يدعي أنه حصل له العلم بقول المعصوم من جهة أخرى أما
 الأول فالنصف فيه لا لا الإطلاع على قول الإمام مع غيبة
 شخصه وخفاء عينه وانقطاع أخباره وأقواله وإن كان في
 مدة ترويه من سبع مائة سنة أو أقل أو أكثر لم يثبت لم يعلم أنه

أي قطر من اقطار الأرض مشارقها ومغاربها سهلها وجبلها
 وانه خارج للناس بحال ومعاملهم ومنزوعهم ساكن في
 اما في الأرض ما بعد ما وهو في كهف جبل منقطع عن الخلق
 هو في بعض الجبال الذي لا يصل اليه احد من الناس الى غير ذلك
 ولا سبل الله ولا هو دعوى ذلك الامجاد وظن نصفين من
 هنا يعلم ان اتفاق الفقهاء والعلماء في عصر من الاعصار على
 من الاجماع لا يكفي في ذلك اذ الذي يحصل العلم به اتفاق الفقهاء
 والعلماء من ارباب الفتاوى والتصنيف الذي اخبارهم متواتر
 واما هم متواصله وهم ساكنون في البلاد ومعرفون بالاشياء
 والاعيان بحسب دورهم ودور ولا سبل الى غير ذلك ومجرد
 ذلك لا يكفي في صحة الادعاء المذكور واما الثاني فهو وان كان
 ممكنا لكننا الخبير بنصف يعلم انه لا يوجد الا في القليل من المسائل

اذ اذ او وقع ذلك في المسائل التي لا يتغير في روايتها عن
 الروايات عنهم او ردت بخلافها ادعى الاجماع عليه اذ
 مستعجلا واما الثالث فيع مشاركة الثاني في القلة والندرة
 خروج عن ظاهر معنى الاجماع المصطلح ومع ذلك يرجح الى ضرب
 من الاجتهاد وروايات الاخبار ومع ذلك في كل كلامهم عليه من بعد
 من التاويل والاشية ومن هذا يعلم حال الرابع اذ اعرفت هذا
 علم ان الاجماع في الفتاوى وكلام الصحابة الواقعة فيها في المسائل
 الكثيرة جدا في اكثر المسائل لا يمكن حياها على ظاهرها او من
 المستبعد جدا ووقع العلم به في تلك المسائل باسرها فلا بد
 من صحتها عن ظهورها المصطلح عليه ولد كتاب التاويل فيها
 الثاني انما يجد في كثير من المسائل ادعى بعضهم الاجماع عليه مع
 الخلاف فيه من المذاهب في كتاب اخرها بوعلي والاحتج

وكذلك نجد بعضهم ادعى الاجماع على حكم وادعى ان الاجماع على
 خلافه وحسبك في هذا الباب ما اقول السيد المرتضى الشيخ
 ابي جعفر الطوسي مع كونها اماما الطائفة ومقتداها في الامور
 والخلاف ومن اعرب ذلك دعوى السيد المرتضى في الكتاب
 المذكور اجماع الامامة على وجوب التكبير استحسن في كلامه
 منشا الكلام الى اخرها سبب هذا المذهب المحققين ثم قال ومن هذا
 الباب عواء اجماع الامامية على ترك الغار باخبار الاحاد و
 ادعى الاجماع على خلافه وفي كلام الشيخ في وقت وغير ما هو
 من ذلك في الحال اتي من ان يفي تفصيله ومنه ما روى عن
 زهري في الفسحة لا ينكح ما ذكرناه اذ اذكر الكلام والمسايل التي
 اوردناها فيها ادعى اجماع الفرق عليه مع وقوع الخلاف في
 كثير منها وفي كلام ابراهيم بن ابي في هذا الباب غاية وهذا

هو الامور الثاني الباعث على كتاب التاويل في دعوى اجماع وعند
 الشهيد في الذكرى من ذلك بعد الاشارة اليه حيث اواله
 اما بعدم اعتبار المخالف المعبود اما سببهم لا يشترط اجماعا واما
 بعدم ظفره حين ادعى اجماع بالمخالف واما بنا في الخلاف
 على وجه يكبر مجامعة لدعوى اجماع واربعة جعل الحكم من
 باب التخيير واما اجماعهم على رواية بمعنى تدوينه في كتبهم
 الائمة قال وقد اتفق الشيخ على ان دعوى اجماع في كثير
 من المسائل التي وقع الخلاف فيها من اجاب الامام عطاءهم
 بل في المتن والكتب التابعة وقد اخذ عليه فيه وهو عجيب ما اتفق
 له في هذا الباب انه ذكر في بعض مواضع انه لم يعرف خلافا
 في السيرة لا يسقط عند ضيق الوقت على وجه لو ذن
 لا اتفاق مع الجمهور في العبارة والعلامة في المتن نقلا عن

السقوط انتهى المقصود من كلامه **وقال** زير المحققين في
 مقالة الفضا في مسائل ادم فيها الشيخ الاجماع مع انه نفسه
 خالف في حكم ما ادم في الاجماع فيه قال افرقناها للنسبة على ان
 يمتنع العقبه بدعي الاجماع فقد وقع فيه الخطا والمخارفة كثيرا
 من كل واحد من الفضا سيما في الشيخ والمريض صما الله قال
 فتم ادم فيه الاجماع **من كتاب** النكاح وعواد في وقت
 الاجماع على الكتابية اذا اسلمت وانقضت عدتها
 قبل ان يسلم الزوج فيفسخ النكاح وقال في وقت وفي كتاب
 الاخبار لا يفسخ النكاح بينهما ولكن لا يمكن من الدخول
 عليها ليلاد كما في الرواية ومنها انه ادم في الاجماع على كراهية
 وطاعة اذا اشترىها خاملة وافق في وقت بالتحريم قبل المصاهرة
 اشترى وعشر ايام ومنها اذا ملك الرجل امه ولمسها او نظرها

من

منها الى ما يحرم على غير المالك قال وقت لحرم على اب اللامس
 ابنة كذلك يحرم امها واولادها وبنتها وارسلت على الموت
 محجبا بالاجماع الفرقة وفي موضع من الكتاب حرم التحريم بالنظر
 الى فرجها ومنها انه ادم في وقت الاجماع على ان من يزوجه حراما
 انه كل من لم يحرر الخيار في نفسها لا في عقد الامه وفي التبنان
 الى الحنابلة من نسخ عقد نفسها وفتح عقد الامه ومنها انه ادم
 في وقت الاجماع على النسخ بالجانب من وجد وقال في موضع اخر منه
 وعندنا لا يراد الرجل من عيب يحدث به الجوار وهو سقيم
 بدعي الاثنا وعليه ايضا **من كتاب** الطلاق منع في وقت من
 طلاق الولي عن المحجور محجبا بالاجماع **من كتاب** الميراث
 ومنع فيه من ارض المطلق من ارض زوجته ومنع في وقت اخر من
 ونوع الطلاق والكتابة مطلعا محجبا بالاجماع وفي وقت اخر من

من

من

من

من

للغياب منع فيه من اذن المطلق في بضا فوجهه اذا كان
 الطلاق ما يتحقق باجماع الفرقة وفي موضع اخر منه بالاجماع
 مطلقا وفيه اشبه التوارث بينهما في العدة البائنة و
 الرجعية وكذلك في اذني في وقت وط معا الاجماع من ايات
 العلم على ان الحامل سواء بين كاسن لا يوضع الا في وقت وفيه
 حكم بانها ساس يوضع الاول ولا ينكح حتى يضع الثاني ومن
 كتاب الطهارة في الكفارة قال في وقت اذا كان له عند قد
 عدل لم يجز اعتنا بغير الكفارة وان كان خطا جاز واجتج باجماع
 الفرقة وعكس في وقت وقال الذي تنفسه مذهبا انه ان كان
 عدل بعد العتوان كان خطا لم ينعقد وجوز في وقت دفع الكفا
 الى الصغر محققا بالاجماع وفي ط جرد وقوعه معلقا على الشرط
 والصفر وقال في وقت اذا وط المولى بعد مدة الدرس حب

عليه الكفارة محققا بالاجماع الفرقة وفي ط قوي عدم الكفارة
 حصها بالووط في المدة ومركبا بالعتوان في وقت الاجماع
 على السراير مع انقضاء الشقص اليه غير الاختيار كالارث و
 في وقت اختيار عدم السراير بذلك ومركبا بالنذر قال
 في وقت اذا نذر ان يهدي هديا واطلوا يصرف الى النعم
 معتبر فيه صفات الاصلية محققا بالاجماع الفرقة وقال في ط حري كل
 من حق الدراجة والبضينة والتمر وغيرها من كتاب الصبد
 قال في وقت لا يشرط في الكلب ان يملك المسلم فلو علمه الجوسي وارسله
 المسلم لم يعقوله واستدل عليه باجماع الفرقة واختارهم وقال
 في ط ان علمه الجوسي فاستعاره المسلم او عصه فاصطاده قال
 بعضهم لا يخل وهو الاقوى عندي ومركبا بالاطعمة قال في وقت
 العرب كراهة محققا بالاجماع الفرقة واختارهم وقال في وقت

ذكر العرباء وفي صاوت صرح ايضا بالكرهه دون التحريم
في الجميع وفي طهرهم الكبر لا سود الذي يسكن الجبال والاعوم
وقال في غراب النزع هو الدراج وفي العذاف وهو اعراض
منه قال في حرهم وقال اخرون هو صباح وهو الذي ورد في
رواياتنا مع انه لم يجد بذلك رواية امه وقال في سئل
اكل الحري والمادعي وجب عليه القليل ذكر ذلك في كتاب الحدود
منها وهو مقتضى الاجماع على تحريمها من المسلمين فضا على العرف
لا تخالف الاجماع الفرقه خاصه لا يقبل عنده غيره الاجماع مع
انه في تاييده في كتاب لا طهر جعلها مكرهين وهذا غير
عجب وقال في ان لا يجوز المضطرب والحق للعطش والغير
مطلقا محجبا بالاجماع الفرقه وجوز في **وهو كتاب**
الغصب قال في لو حني على بعض اعضاء دابة فكلها ما في البدن

القضاء بالنكول وقال في لو نفاض قديم الملك واليد فاليد
 اوله من لا بالاجاع وفي طريح قديم الملك **ومن كتاب**
 الشهادات جعل في حق المسلم على العبد الا ان يظهر منه العتق
 مدعي بالاجاع وخالفه غيره **ومن كتاب** الجرد وقال في
 لا يصف عدا العتق على العبد محتجا بالاجاع وحكم في ط
 بتصفية عتقه وفي ما لا يرد حكم في ما بالولد من الميراث
 حال ايتاد ابو الجوز استرقاة اؤلف في دار الحرب في دار
 الاسلام محتجا بالاجاع والاخبار في ذلك في كتابنا في اهل الردة
 وذكر في كتاب الميراث وفي ط انه يجوز استرقاة مطلقا
 بعد الفرق بين الدارين **ومن كتاب** العضاء اذا كان
 المدعي عليهم القتل الواحد اكثر من واحد مع اللوث وجبت
 عليهم الجوارض في جوارضها خسر عينا الموجب على

كل واحد خسر عينا ذهب في حق الثاني محتجا بالاجاع و
 الاخبار وفي ط الاول وفي العضاء ايضا وفي ط اذا قطع انسان
 يد غيره وقطع اخر جملته او ضمة ثالث مري النفسه كان وليه
 مخيرا بين ان يقصر في الجراح ويقطع القاطع ثم يقبله ويضج
 الذي او ضمة ثم يقبله وقال في حق ان اراد ان يقطع يقطع يقطع
 وليس له ان يتقصر من ثم يقبله ويقطع عن الشايعي جوارض
 اجتمع على المنع بالاجاع الفرقه واخبار مروي في البصر في موضع
 من ط في اول فصل النجاسات وفي ط اذا قطع فاقطع الاصبع
 يد امه واحذف منه دبيرة الاصبع واجمع عليه في بالاجاع
 وفي موضع اخر من ط في الفصل المذكور بعد ذلك في جوارض قد
 حري ان كان ذلك حلفا او بانه من الله ما لو استحوذ بها المخرقة
 بل صحت الاصل **ومن كتاب** اللوبات ادعى في حق الاجاع على

في قطع السور آتت منها وذهبته الى ارضها راجع اليه
 وقال في ارضه في الحق لا على طهارة العين وفي الاسفل
 الثلث واجتمع عليه الاجماع والاختلاف وقال في ثمة في الاعلى الثلث
 وفي الاسفل النصف وفي طهارة كل واحد من الاجماع ربع الله
 وفي ثمة من الخصمين ارضه في الثلث وفي اليسرى الثلثين
 محتاج بالاجماع والاختلاف وفي طهارة كل واحد من
 واذا قبل القائل عهدا فودي بالحق الكفارة في ماله قال في
 نعم محتاج بالاجماع والاختلاف وفي طهارة كل واحد من
 يدخل الاباء والاولاد محتاج بالاجماع وقال في ثمة يدخلون فيه
 انتهى كلامه من المصنفين **قوله** وما سهرت على طهارة
 اصناف هذه الاجاعات وعدم حجتها اضطرار كلامهم الذي
 في سائرنا واختلاف مقالهم التي ذكروها في التباين ما معناه

ارادهم

ارادهم فيها وتضادها فانك تسميها ان يقولون لا بد من حصول
 العلم القطعي بدخول قول المصنف في جملة اقوال المجتهدين وتارة
 يقولون لا بد من وجوده ولا يعرف فيه حتى يصح ان يكون
 هو الامام واي قولهم هذا من قولهم ذلك ثمة تسميهم في يقولون
 اذا اختلفت لامة في مسألة فادخل الامام ان يظهر قوله فيه امر اما
 بظهوره لم واعلم انه اهم بالحق او باعلام من يوثق بقوله من له
 معجزة على صدق ذلك حتى يورى اليهم لئلا يكونوا في الجحيم
 والاختلاف ومرة يقولون له حيث لك انما كنا نحن السبب في
 اسنانه وانما استباننا استبان من قبل نفوسنا لا من قبله ومرة يقولون
 لو لم يثبت لك لم يصح لنا الاحتجاج باجماع الطائفة ام لا انما انعلم
 دخول الامام فيها الا بالاعتبار الذي بيناه **قوله** فانظر وايا
 اول الباب ان الامام من هذا الاختلاف الذي سببنا معاشر

لأخبار ابن وهب الساجي المحدث في هذه المسئلة الفرعية
 اعني مسئلة الجمع لا يظهر فيها بين الظاهر والاصولية اعني مسئلة الجمع
 بل هذه المسئلة الفرعية اعني مسئلة الجمع لا يظهر فيها بين الظاهر والاصولية
 بالحق ووقع الاختلاف من حيث ان ابن هونسان لا خلافات
 التي وقعت بين الطائفة المحقة من لدن غيبة ميرك الى الان ثم لا
 يظهر لهم في هذه المسئلة ليردهم جميعا الى الحق ان ابن ابي عمير
 من الاختلافات وقعت من زمان بعض النبي صلى الله عليه وآله فانهم
 كانوا اظهروا في ذلك الدد المتطاوله لم يبرغوا في الخلاف
 الاختلاف من بين شيعة ميرك **وان** شئت ان يعرف صدق ما
 قلناه من الاضطراب فاستمع لما استلوه عليك من كلام الشيخ الطوسي
 رحمه الله في كتاب اصوله المعنى بالعدك وهذه عبارته
 فصل في كيفية العلم بالاجماع ومن اعتبر قوله فيه اذ كان المعتبر

كونه حجج قول الامام المعصوم فالطرف الثاني من قوله ان احدهما التامع
 منه والمأخذ لقوله الثاني الفصل عنه بما يوجب العلم فيعلم بذلك قوله
 هذا اذا اعتبرنا قول الامام ولا يقل عنه فلا يوجب العلم ويكون قوله
 في جملة اقوال الامامة غير متميزة عنها فانه يحتاج ان يظفر في قول المختلفين
 خالف من يعرف نسب ويعلم من شاره وعرف انه ليس بالامام الذي لا يد
 علم عصيته وكونه حجة ووجب الجواب قوله ولا يصحده ويحتمل قول الامام
 لا يعرف منهم الجواز ان يكون كل واحد منهم الامام الذي هو الحجة ومبته
 اقوالهم في باب كونهم حجة فذكر كلاما طويلا الى ان قال فان قيل فما قولكم
 اذا اختلفت الامامية في مسئلة كيف يعلمون ان قول الامام واحد
 جملة اقوال بعضها دون بعض قلنا اذا اختلفت الامامية في مسئلة نظرنا
 في تلك المسئلة في كتابها ولا نوجب العلم من كتاب او سنة مقطوع
 بعاد ولا علم من بعض اقوال المختلفين قطعنا ان قول المعصوم موافق

لذلك القول مطابق له وان لم يكن على احد الاقوال دليل يوجب العلم
نظرا في اقوال المختلفين فكل من عرفناه بعينه ونسبه يابى يقول والباقي
قابلون بالقول الاخر لم يثبت قوله عرفناه لا ما علم انه ليس فيه الامام
المعصوم الذي قوله حجة فان كان في القرنين اقوام لا تعرف اعيانهم
ولا اسماهم وهم مع ذلك مختلفون في تلك المسئلة من باب ما يكون
فيها محذور من اقوال شتى اعتدنا ونحرم ذلك محرم الخبرين الشافيين
الذين لا يوجب احدا على الاخر على ما مضى القول فيما عدم وانما
فلنا ذلك لانه لو كان الحق في احدهما يوجب ان يكون مما يمكن
الوصول اليه فلا يمكن دلالة من باب الخبر ومتى فرضنا ان يكون
الحق في واحد من الاقوال لم يكن هناك ما عدا ذلك القول
غيره فلو جاز الامام المعصوم في الاسرار ووجب عليه
ان يظهر ويبين الحق في تلك المسئلة او يعلم بعض نفعه الذين

بلى

يسكن اليهم الحق من تلك الاقوال حتى لو دى ذلك الى الامة ويعتبر
بقوله علم محمديا علم صدره لانه متى كونا ذلك لم يحسن التكليف
وفي علمنا ايضا التكليف وعلمه ظهور وظهور من محرم دليل
على ذلك لم يبق من بعد ذكر كل طولي والمباينة في وجوب
اظهار الحق على الامام في تلك الصورة قال وذكر الحق على
الحسين الوضوي قدس سره اخبار انه يجوز ان يكون الحق فيما
عند الامام والاقوال الاخرى يكون كل طابق ولا يجب الظهور لانه
اذا كنا نحن السبب استتار مكل ما يتوهم من الانسحاق به
مصرفه وبامعة من الاحكام يكون فكما تناسل قبل نفوسنا ولو
ارلنا سبب الاستتار لظهر وانفعنا به وادى البناء الحق الذي
عنده وهذا عند غير صحيح لانه يودي الى ان لا يصح الاحتجاج
باجماع الطائفة لانه لا يعلم دخول الامام فيها الا بالاعتبار

الذين ساء فتور زمانهم ولا يجتنبون من ذلك
من الاجتهاد والاجماع انتهى كلام الشيخ الطوسي رحمه الله تعالى
اول والسبب الاصل في وقوع هؤلاء في امثال هذه الورقات
ليس الا انهم فتاوا في بلاد الخلفاء وبني اظهرهم في زمن البقية
وسموا منهم كتابات عقلية استحسنوها ووقعت في نفوسهم بحلا
وفرخوا قليلا قليلا منها وبو البصير العصري واخذوا
في الاستنباطات الطسية من المشابهات ومن قواين ومنها
وقواعد اخذوها اكثرها مركبات لعامة واصولهم للشيخ
الادهان وتروى في الافكار ولا موارا لعل الله يحدد
فيها فاستع بنهم دائرة الخلاف في الاداء ووسع لهم مبدل
الافكار والاهوار ولزمهم بسبب ذلك الدخول في عدل امور
ورد النجى عنها بخصوصها في الشرع في الفاظه لا في حيز

لا يستعرون منها القول بالاجماع كما عرفت ومنها القول
بالاجتهاد والراي في الشرائع كما يقول العامة مع تعبير
ضبط ذلك وتعبر المعرفة باهله ومنها اتباع الظن
والقول عليه في الحكم والعقوى ومنها موق القول بموت
قائل الى غير ذلك من الامور الخلقية لا اصول الايامية المتوا
على اهل البيت عليهم السلام كما بيناه في كتابنا المسمى بالاصول
ويكنى في ذلك طريقهم وفسادها خديت واحدا ورده السيد
رضي الدين قدس سره في كتاب نهج البلاغة عن مولانا
المؤمنين عليه السلام قال يرد على احوالهم القضية في حكم الاجماع
فيحكم فيها بوايد ثم يرد ذلك القضية بعينها على غير فيحكم
فيها بخلاف قوله ثم يجمع القضية بذلك عند امامهم الذي
استقضاهم فيصوب اراءهم جميعا واحكام واحد

وكما بهم واحد ونبيهم واحد فامهم الله سبحانه بالاختلاف
فاطاعوا ام نهاهم عنه فمضوا امر الله سبحانه دينانا
فاستعان بهم على امه امركا لو اشركوا به فلم ان يقولوا ان
ان يرضوا امر الله سبحانه دينانا اما فمضوا الرسول على ما
واداه الله سبحانه يقول ما فرطنا في الكتاب من شيء وفيه
لكل شيء وذكر الكتاب بصيد وبعضه بعضا وانه لا اختلاف
فيه فقال سبحانه ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه
كثيرا والاحبار في هذا المعنى عند غير منة المعصومين
اكثر من ان تحصى وانما سمعت في السطيل واكثر من القول
القول في هذا الباب ان راي ابا عبد الله عليه السلام في هذا
غفلة ثم من سبيل الرشديا ومن سبيل تقليد المشهور
متابعة الجمهور سكارى بل وحت من عمل العصبية كوسهم فلا

يرفعون الى صاحب رؤسهم فازدت بهذا الاطهار والاحبار و
شبهوا بالذكور والتذكير وذهبوا الى جادة الهدى فيكم
معهم لا هدر الا قال الله عز وجل واما بعد فاني اخذت
منكم انما اذا ذكرت الا قليلا من كثير وما اوردت الا قطر من
عباب وغدير وليس غرضي من ذلك الطعن في الفقهاء والز
في اهلها العباد طائفتان فان في نفسي وعمومها
شغلنا غلا عن ذلك بل عن هذا السالف والواقع بسببه
في المالك والله يشهد لي وكفى بالله شهيدا بعد سمعت
لو اذيت حيا ولكن لا جنة لمن اذى والله يقول الحق
يهدي السبل **باب الثامن** في الحث على صلاتي الجمعة
اصحاب البصرة فيها اعلم ان صلاتي الجمعة من اعظم فرائض ^{سلام}
وافضل العبادات بعد الايمان خصالها هذه الامة الموحدة

وجعلها في ذلك اليوم الشريف من اجل صفة الجسامة
 جامعة بين طهارة الصالح والذكر والوعظ واستقامتها
 الموجبة لصفاء القلب والابتعاد عن التقوى والبعد
 والبعد عن فضيلة ثوابه وخبر الله تعالى يوم من الاجسام
 سقر فيه اليه ما شرع لهم من الدين كالسبب لليهود والاحد
 للنصارى وجعل هذا الصالح في هذا اليوم خاصة للمسلمين
 وقد ورد فيه ما مع ذلك من الخصال العظيمة فكيف لا يكون لها
 والنهي عن الاكتمال عنها في الكتاب السنة ما لا يوجد في غيرها
 من العبادات وروى ثعلب الاسود في الكافي باسناده الصحيح
 محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا كان يوم الجمعة نزل
 الملكة المقربون معهم فاطس من فضة واقلام من ذهب
 فيجلسون على ابواب المساجد على كراسي من نمرود فكسوا الناس

علمنا انهم الاول والثاني حتى يخرج الامام فادام الله طوعا
 وطهرا ولا يبطرون في حق الامام الا في يوم الجمعة يعني الملكة
 المقربون وباسناده الصحيح عن عبد الله بن سنان قال قال ابو
 عبد الله عليه السلام فضل الله يوم الجمعة على غيره من الايام وان
 الجنان لا تعرف وتزين يوم الجمعة لمرايتها وانكم تتساقعون
 على الجنة على قدر سبقكم الى الجمعة واذا ابواب السماء تفتح
 لصعود اعمال العباد وباسناده عن ابي الحسن الرضا عليه السلام
 قال قال رسول الله صلى الله عليه واله يوم الجمعة سيد الايام
 يصاعف الله عز وجل فيه الحسنات ويحذف فيه السيئات ويرفع
 فيه الدرجات ويحذف فيه الدعوات ويكتف به الكرمات
 ويعصى فيه الحاج العظام وهو يوم الريد لله فيه عتقار
 طلق امر النار ما راعاه احد من الناس وعرف حقه ومه

لا كما خفا على الله تعالى ان يجعله من عتقائه وطلاقه من النار
 مات في يومه وليكن مات شهيدا وبهت انا وما استخف
 احد بجزئته وضع حصه لا كما خفا على الله الصلوة ما كانهم
 الا ان يتوب وباسناده عن جابر بن عبد الله عن ابي جعفر عليه السلام قال
 قلت له قول الله تعالى فاسعوا الى ذكر الله قال اعلوا وعجلوا فانه
 يومه ضيق على المسلمين ونوابه على المسلمين على تدبير ما يتوهم
 والحسنه والسيئه تضاعف فيه قال وقال ابو جعفر عليه السلام والله العبد
 بلغني ان اصحاب النبي صلى الله عليه وآله كانوا يجتهدون ليوم الجمعة يوم
 الخبز لا يوم مضيق على المسلمين وباسناده عن ابي بصير قال سمعت
 ابا جعفر عليه السلام يقول ما طلع بيوم افضل من يوم الجمعة وعبد
 الله بن سنان قال قال ابو عبد الله عليه السلام ان الله اختار من كل شئ
 شيئا فاختر من الامور يوم الجمعة وباسناده الصحيح عن ابي عبد الله

عنه

عليه السلام قال الساعة التي يتحاب فيها الدعاء يوم الجمعة ما ينفع الا اناس
 من الطلبة الى ان يسوي الناس في الصفوف وساعة اخرى من اخر
 النهار الى عز وجل الشمس وباسناده عن هشام الحكم قال قال ابو عبد الله عليه السلام
 ليس من احدكم يوم الجمعة يتنفل ويتطيب ويبرج لحيته ويتطيب
 بلبس نظف ثيابه ولا تهنأ للجمعة وليكن عليه في ذلك اليوم السكينة
 والوقار والحجر عبادة ربه وليفعل الخير ما استطاع فان الله
 يطلع على الامم لضاعف الحسنات وروي الصدوق رحمه الله
 في اماليه باسناده عن الصادق عليه السلام قال احب للمؤمن ان يخرج
 من الدنيا انه قال ما من قدم سعت في الجمعة الا حرم الله جسدها
 على النار وباسناده عن عبيد الله قال احب للمؤمن ان يخرج من
 الدنيا حتى يمتنع ولو مرة ويصل للجمعة ولو مرة اقول ولا
 دلائل في هذا الحديث على الوجوب المحض بل ما عرفناهم كالا في

فزمنه ولم يتسليم الواجبة عليها فكانوا يفتنون الرضا في ذلك
 اذا بشرت بالخبر عارض بالخبر بين المح والفضل في الرضا وكانوا
 وابساده الباقين عزم قال الامام في صلح الجعة رغبة فيها و
 لها اعطاء الله عز وجل اجره ما لا تحصى للقيم عن النبي صلى الله عليه وآله
 قلت لو علم الناس ما فيهن لم كانوا الا في طلبهن الا اذا ان الصلح
 الاول والعدل والجمعة وعنه عزم من راح الجمعة في الساعة
 الاول فكانا قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكانا قريبين
 ومن راح في الساعة الثالثة فكانا قريبين ومن راح في الساعة
 الرابعة فكانا اهدى حاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكانا
 اهدى مضى فاذا خرج الامام طوبى الصحف ورفعت الاقدام
 واجتمعت الملكة عند المنبر يسمعون الذكر فخرج بعد ذلك وانما
 جاء في الصلح ليس له الفضل ثم في الساعة الاولى الى طلوع الشمس

والله

والثانية الى ان تقاعها والثالثة الى ان ينالها حتى يرضى الاقدام
 والرابعة والخامسة بعد الصلح الى الزوال والبعض العباد كان
 يرى في العز لا ولا يحرم بعد الفجر الطرقات ملحق من الناس عيون في
 ويرد حوزتها الى الجامع كايام العيد حتى اندى ذلك فيقبل او
 بدعة احدثت في الامام ترك البكور الى الجامع قال وكيف لا يستحب
 المؤمن من المريد والنضار وهم يكرهون الى البيع والكنايس
 يوم السبت والاحد وطلوب الدنيا كيف يكرهون المار على الجامع
 للبع والرج فلم يبايعهم طالب الاخرة وخرج ابو سعيد بكرى فزاي
 ملته فزاد سبق بالبكور فاعة لذلك وجعل يقول لنفسه معاً
 اياها رابع اربعة وما راي اربعة بعيد وفي الخبر ان اهل الكتاب
 اعطوا يوم الجمعة فاختلوا فيه فصر فاعنه فهدانا الله له واخره
 هذه الامة وجعل عيد اهلهم اول الناس به سبعا واهل الكتاب

طريقه والاحاديث في هذا الباب اكثر من ان يحصى في اربع المجلدين
 طاب ثراه في اخر رساله حمزة في بيعة ادا اعتبرت ما ذكرناه من الادلة
 على هذه القضية الموعظة وما ورد من الحديث عليها في غير ما ذكرناه مضافا
 اليه وما اعتد الله من الثواب الجزيل لعلها وتوابعها وتعلوها في
 الجملة من الوظائف والطاعات وجميع خصاله وطيفه واداءه في عيونه
 في سائر معزاه وذكرنا فيها خصوصيات يوم الجمعة ونظر في الشرف
 هذا اليوم الذي هو هذه الامة كما جعل الامة يوما يعزى فيه
 اليه ويجمعون علم طاعته واعتبرت الحكمة الالهية الباعثة على الامور
 بهذا الاجراء والحق المنة المشتملة على الموعظة وتذكير الخلق
 بالله تعالى وامرهم بطاعته وحثهم عن معصيته وتوحيدهم في هذا
 الدنيا الغانية وتوحيدهم في الدارين الاخرى الباقية المشتملة على ما لا
 عيون ولا سمع سمعت ولا خطر على قلب بشر ووجه على الخلق بالاعمال

للجملة واجتناب اسباب الرذيلة وغير ذلك من المقاصد الجليل كما يطالع
 عليها من طالع الخطب المروية عن النبي صلى الله عليه واله وعن امير المؤمنين ع
 وغيرهما من الائمة الواسدين والعلماء الصالحين على ما ذكرنا من هذا
 المقصد العظيم والمطلب الجليل لا يلبس الحكيم ابطاله ولا يحسن من
 العالم اهل الدنيا على سبيل الله فيه وصرف الجهد الى فعله وبطلان الجسد
 في تحصيل شرايطه ورفع من الله ليعفون هذه الفضائل الكاملة ويجوز هذه
 المشورة العاصلة ومذكروا مضافا الى ما سبق عن النبي صلى الله عليه واله
 الجملة اياما واحسابا استأنف المعراة عن ابي عبد الله ع عمن عن امير
 المؤمنين ع قال جابر اعز الى النبي صلى الله عليه واله فقال اياك يا رسول
 الله انقضت الى الحج كذا وكذا فما قدر لي فقال لي يا قلب عليك
 بالجمعة فانها حج المالكين وغنة صلي الله عليه واله غل واغتني فبكروا
 تذكروا وانفتحت لم يسمع كان له كل خلق كاجر عبادة سنة صيامها

وفياها قيل في تفسيره عمل مواضع الوضوء وغسل يميني حسنة
وكبر في غسله وانكسر يعني الى الجناح وغسل يمينه الى ان لم يطلع
النمل ولم تعرب على يومه افضل من يوم الجمعة وما زاد الا وهو يخرج
من يوم الجمعة الى الثقلين الحسن والجن وعلى كل باب من ابواب المساجد
يكتب الى الناس الاول فالاول فليكبر قدم بدنه وكبر قدم يمينه وكبر
قدم شانه وكبر قدم يمينه وكبر قدم يمينه فاذن الله امام طوبى
وفي حديث اخر نحوه وفي اخره خرج الامام حضرت الشكوة ^{فاذا} سمعوا الذكر
وغسل يمينه واليسار يوم الجمعة واخرج الوضوء ثم الى الجمعة فذنا
واستمع وانصت وغفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى وذا ليلة ثلثة
ايام وعشر على كبريائه قال اذا كان يوم الجمعة خرج اجلوا الشياطين
يؤمنون اسماؤهم ومعهم الزادات ويعقد الشكوة على ابواب المساجد
فيكتبون الناس على منازلهم حتى يخرج الامام فذنا الى الامام وانصت

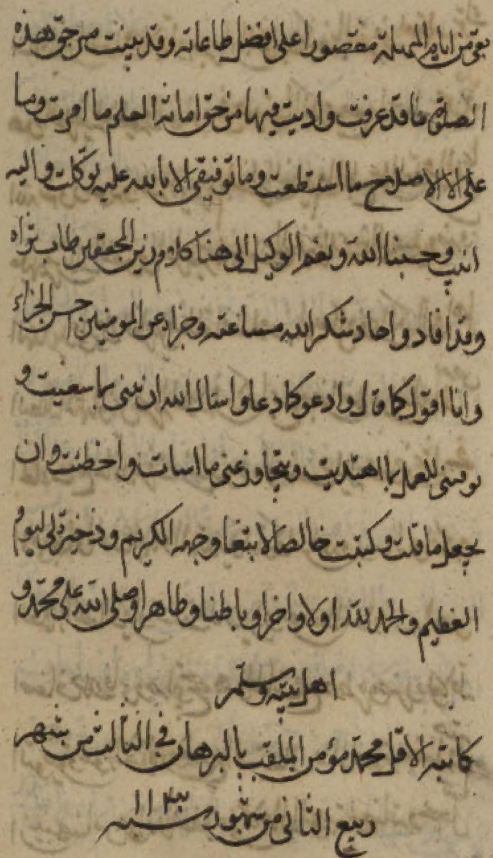
دع

واستمع ولم يلح كالله كل من لا يجرون باعد عنه فاستمع وانصت
ولم يلح كان له كل من لا يجرون ذنا الى الامام فلم يلح ولم يستمع كان له كل من
من الذنوب من قال لصاحبه صبر فقد تكلم من تكلم فاجعله نزل على كبريائه
بكذا استمع منكم صلى الله عليه واله قال ويكتب في فضل هذه الصلوة
اعتبار واحد وهو ان يوم الجمعة افضل الايام مطلقا كما ورد في صحاح
الاجبار وروى في بعض الاحبار وورد في بعض الاحبار ايضا بان الصلوة
اليومية من بين العبادات بعد الايام افضل مطلقا وورد ايضا ان افضل
الصلوات اليومية الصلوة الوسطى التي خصها الله تعالى من بين الامور
ما لحاظه عليها بعد ان امر بالحفاظه على سائر الصلوات المعصية لمزيد
العناية بها ومنذ الايام من فعلها واصلح لا قول ان الصلوة الوسطى
هي صلوة الظهر وصلوة الظهر يوم الجمعة هي صلوة الجمعة على الحق او هي
افضل ورويها على ما تقدم وقد ظهر من جميع هذه المقدمات القطعية

ان ضيق المعصية افضل الاعمال الواثمة من المكلفين بعد الامار مطلقا و
 ان يومها افضل الايام فكيف مع الرجل المسلم الذي خلقه الله لعبادة
 وفضل على جميع بريته ويزيل مواعيد امره ونهيه وغرضه من الدنيا للعبادة
 بالهدية والكالات النغسية السعيدة وارسد هذه العبادة المعظمة
 السنينة وعلية على مشيئتها العلية انهما ومن في هذه العبادة الحلية
 ويضع هذه الجوهر الايلة او يتهاون بحرية هذا اليوم الشريف و
 الوتر المنيف ويصرفه في البطالة وما في معناها فان قد في الكفا
 حرفة قيمتها فليس بعد عند العقلاء من جعله الغفاه الاغنياء والي
 الدنيا باسرها الى الثواب صلى ونهيه واحد مع ما قد استغفر بطر
 اهل البيت عليهم السلام افضل ونهيه افضل من الدنيا وما فيها وان
 صلاتها خير من عشر حجة وحجة خير من ست ذهاب بقدره حتى
 يبقى الذهاب فطاك بفرضه اعظم الفرائض وافضلها هذا على

السلام

السلامة من العقاب لا بد له من الثواب فكيف بالتعرض لعقاب ترك
 هذه الفريضة العظيمة والمقاومة في حرمتها الكبريم مع ما سخط من عد
 الله تعالى ورسوله وآله عليهم السلام بالخيار العظيم والطبع على القلب والدم
 عليهم من تلك النفوس الشريفة ما سمعت الى غير الله عز وجل ومحب
 التهديد على ترك الفرائض مطلقا فضلا عنها وسئل في ذكركم الكمال واهل
 البطالة المتهاونين بحرية الحلال في تركها مع بعض العاصر بغاها في
 الحالات مع ما قد عرفت من شد ذره وضعف الية معارضة مثله في
 الامور بها والحسن عليها والتهديد لما تكلم الله ورسوله وآله و
 العلماء الصالحين والسلف الماضين ومع بعد المعارضة ما هو
 اصناف في ذكراى وجعل في حجب هذا الجانب مع خطره وضرره لو امله
 التوفيق وسور الحلال وتدخل الشيطان في الاقدام بفضل الله
 ان ينبت هاتين من اقد الغفلة على الاعمال المحمودة لمضاته ويجعل

[illegible]

أهـ
كانت الأمل محمد مؤمن الملقب بالبرهان في الثالث من شهر
ربيع الثاني من سنة ١٠٠٠

[illegible][illegible]

